المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

قسم / الداسات العسكرية والاستراتيجية

تخصص / إدارة النزاعات الدولية

الموضوع :

انفصال جنوب السودان
بين المحددات الداخلية والرهانات الاستراتيجية

إعداد الطالبة /

نايت اعمارة زاينة

تحت إشراف /

أ / خيدر محمد كريم

أعضاء لجنة المناقشة :

د / كريم خلفان ..... رئيسا ..... أستاذ محاضر / م و ع ع س.

أ / خيدر محمد كريم ..... مشرفا ومقررا ..... أستاذ محاضر / م و ع ع س.

أ / العاقل رقية ..... عضوا مناقشا ..... أستاذة محاضرة / م و ع ع س.

السنة الجامعية : 2013 - 2014

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى **أمي وأبي** اللذان دعماني وشجعاني طوال فترة مشواري الدراسي.

كما أتقدم بخالص تعابير الامتنان والشكر لأستاذي الفاضل البروفيسور "**مصطفى شريف**"

كما لا يفوتني أن أوجه الشكر الخالص إلى الأستاذ المشرف المحترم "**خيدر محمد كريم**" على نصائحه وتوجيهاته.

كما أتوجه بشكر خاص إلى صديقّي العزيزين **ليلى كرفاح** و**عبد القادر سحنون**، وإلى كل من ساعدني بنصيحة، تشجيع كلمة، أو حتى ابتسامة.

زينـــــة

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي الأعزائي.

إلى أصدقائي.

وإلى زملائي من الدفعات الثانية، الثالثة، والرابعة.

أهدي هذا العمل.

ملخص الدراسة :

يتمحور موضوع الدراسة حول العوامل والأسباب التي أدت وساهمت في انفصال جنوب السودان بالعودة إلى التطور التاريخي للنزاع بين الشمال والجنوب، نظرا لأهمية الخلفية التاريخية لفهم أسباب النزاع التي تتمثل في الاستعمار البريطاني، الذي مارس سياسات أدت إلى تعميق الخلاف بين الشمال والجنوب، إضافة إلى العوامل السياسية، الاقتصادية، والثقافية المؤثرة في مراحل النزاع بين الشمال والجنوب السوداني.

أدت المفاوضات المتواصلة حول اتفاق السلام بين الشمال والجنوب إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا سنة 2005، واتفق الطرفان على فترة انتقالية قبل إجراء استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان، وقد أسفر الاستفتاء عن التصويت بالأغلبية لصالح الانفصال.

الكلمات المفتاحية : جنوب السودان – الحركة الانفصالية - العوامل الداخلية – العوامل الخارجية – الرهانات الاستراتيجية.

Resumé :

Cette etude porte sur les facteurs et les causes de la sécession du sud-soudan, tout en faisant appel à l'évolution historique du conflit Nord/Sud, car cette approche est indispensable pour appréhender ce conflit.

Le colonisateur britannique, qui a consacré davantage la politique de divergence entre le Nord et le Sud Soudanais, en est parmi les causes principales dont figurent, aussi les facteurs politiques, économiques et culturels.

Les négociations portant sur l'accord Nord/Sud. En effet, mis en place un compromis de paix à Nivacha en 2005. Et les parties contractantes, à cet effet, se sont mises d'accord pour une période de transition avant que l'autodétermination des australs, par le vote de la majorité.

Mots Clés : soudan de sud – mouvement séparatiste – Facteurs Internes – Facteurs Externes – Enjeux stratégiques.

Abstract :

This study concerns the factors and causes of the Southern Sudan secession, refering to the historical evolution which is so important to apprehend the North/South conflict.

The british colonisator, who consecrated the divide and rule policy between the Northern and Southern Sudanese, is one of the principal causes displayed in the list of the political, economic and cultural factors.

The North/South Sudanese agreement negociations has effectively set up the peace process compromise in **2005** in Nivacha, and the contractors, thus had agreed with a transition period before voting on the autoditernation by the majority of the Southern Sudanese.

Key words : southern sudan – Separatist mouvement - Internal Factors – External Factors – Strategic Staks.

الفهرس :

مقدمة : .....ص 10
التعريف بالموضوع **: .....**ص 10
أسباب اختيار الموضوع : .....ص 10
الاشكالية **: .....** ص 11
حدود الدراسة : ..... ص 11
الفرضيات : ..... ص 11
أدبيات الدراسة : ..... ص 12
المنهجية : ..... ص 13
المقاربات : ..... ص 13
المناهج : ص14
تحديد المفاهيم : ..... ص 14
تقسيم الدراسة : ..... ص 15

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للنزاعات في إفريقيا والتطور التاريخي للنزاع السوداني ..... ص 17
المبحث الأول : مفهوم النزاع الدولي ..... ص 17
المطلب الأول : تعريف النزاع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة ..... ص 17
المطلب الثاني : العوامل المفسرة للنزاعات في إفريقيا ..... ص 23
المبحث الثاني : التطور التاريخي للنزاع السوداني ..... ص 27
المطلب الأول : الأهمية الجيوسياسية للسودان وجنوب السودان ..... ص 27
المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للنزاع بين شمال وجنوب السودان ..... ص 36
المطلب الثالث : مراحل النزاع بين شمال وجنوب السودان ..... ص 40

الفصل الثاني : عوامل وأسباب انفصال جنوب السودان ..... ص 42
المبحث الأول : العوامل والأسباب الداخلية ..... ص 42

المطلب الأول : الأسباب السياسية والاقتصادية ..... ص 49
المطلب الثاني : عامل الهوية والثقافة ..... ص 53
المبحث الثاني : العوامل والأسباب الخارجية ..... ص 55

المطلب الأول : اتفاقية السلام الشامل والفترة الانتقالية 2005 - 2011 ..... ص 55
المطلب الثاني : الدور الأمريكي في انفصال جنوب السودان ..... ص 58
المطلب الثالث : الدور الاسرائيلي في انفصال جنوب السودان ..... ص 63

الفصل الثالث : تداعيات انفصال جنوب السودان ..... ص 68
المبحث الأول : التداعيات على المستوى المحلي ..... ص 68
المطلب الأول : التداعيات على دولتي السودان وجنوب السودان ..... ص 68
المطلب الثاني : التداعيات على الأقاليم السودانية الأخرى ..... ص 71
المبحث الثاني : التداعيات على المستوى الإقليمي والدولي ..... ص 76
المطلب الأول : انعكاسات قيام دولة جنوب السودان على دول الجوار ..... ص 76
المطلب الثاني : تداعيات انفصال جنوب السودان على النفوذ الصيني ..... ص 85

الخاتمة : ..... ص 88

الملاحق : مجموعة خرائط

الخريطة 01 : ..... ص 92
الخريطة 02 : ..... ص 93
الخريطة 03 : ..... ص 94

قائمة المراجع : ..... ص 95

مقدمة

مقدمة :

التعريف بالموضوع :

تعتبر قضية انفصال جنوب السودان أحد التحديات الكبيرة التي تعرفها القارة الإفريقية، نظرا لما ترتب عن الانفصال من قضايا وإشكاليات معقدة، وإذا استثنينا الحالة الارترية التى كانت تتمتع بوضعية خاصة من الناحية القانونية، إذ انها كانت تحت الوصاية الاثيوبية بقرار من الأمم المتحدة ولم تكن جزءا من إثيوبيا، فإن جنوب السودان يمثل الحالة الاولى فى القارة الافريقية التى تقوم على حدود مصطنعة موروثة من الاستعمار. وكانت منظمة الوحدة الافريقية قد أقرت فى عام 1963 مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، إدراكا منها لما يمكن أن يحدث من فوضى إذا فتح باب إعادة ترسيم الحدود بالنظر إلى التداخل القبلي والنزاعات الاثنية المنتشرة في القارة الإفريقية. هذه الحالة التى يشعر معها الكثير من القادة الافارقة بالقلق خشية من ان تتحول الى نموذج يقتدى به فى كثير من حالات النزاع الاثنى والتى قد تمثل حافزا للتحول الى المطالبة بحق تقرير المصير بديلا عن السعى للاندماج والمساواة فى الحقوق. وعلى الرغم من ذلك، قبل الاتحاد الإفريقى ودول القارة ككل بانفصال جنوب السودان، وهذا يعد سابقة في إفريقيا.

أسباب اختيار الموضوع :

تبلورت جملة أسباب ودواع أساسية، ودافعة أدت إلى اختيار الموضوع، ويمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية، وأسباب ذاتية.

أسباب موضوعية : محاولة الاقتراب من شكل وطبيعة النزاعات في القارة الإفريقية، نظرا لكون هذا الموضوع يشكل صلب أبحاث المهتمين بالشأن الإفريقي، خاصة وأن قضية انفصال جنوب السودان تطرح عدة إشكاليات باعتبار أنها تشكل هاجس يهدد وحدة الدول الإفريقية و سيادتها.

أسباب ذاتية : الرغبة في تشخيص حالة السودان المتعددة الأزمات من خلال دراسة ظاهرة انفصال جنوب السودان كأخطر المشاكل التي تعاني منها.

اعتبار السودان أكبر بؤرة توتر لما لها من تداعيات على ثلاث مستويات : القارة الإفريقية، العالم العربي العالم الإسلامي. و فهم أسباب الانفصال، و مختلف الرهانات الموجودة في المنطقة و محاولة فهم التعقيد الذي يحيط بقضية السودان.

الاشكالية :

أدى استفتاء تقرير المصير لجنوب السودان في التاسع من جويلية 2011 إلى انفصال جنوب السودان بعد الفترة الانتقالية أي ست سنوات من توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا سنة 2005، لقد تم اتخاذ هذا القرار من قبل الأطراف المعنية بعد مدة طويلة من النزاع بين الشمال والجنوب السوداني والذي أدى إلى تدهور الأوضاع فيها، والتأثير في أمن واستقرار المنطقة ككل، فقد امتدت آثار النزاع إلى دول الجوار السوداني، مما أدى إلى تدويل النزاع بتدخل أطراف خارجية أخرى، ليتوصل طرفا النزاع في النهاية إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل، وتحديد فترة انتقالية يتم فيها السعي إلى الوحدة الجاذبة، حسب ما نصت عليه بنود اتفاقية نيفاشا قصد التأثير على سلوك الشعب بدفعه للتصويت لصالح الوحدة، لكن نتائج الاستفتاء التي تمت في 9 جانفي 2011 أدت إلى انفصال جنوب السودان.

وعليه، يأتي هذا البحث كمحاولة للإجابة على الإشكالية المحورية التالية :

هل انفصال جنوب السودان هو نتيجة لتفاعل عوامل وأسباب داخلية أم أنه نتيجة لتدخل أطراف خارجية ؟

وتتفرع عن الاشكالية المحورية التساؤلات الفرعية التالية :

- هل جنوب السودان وشماله مختلفان في كل العناصر الضرورية لتكوين دولة وطنية واحدة ؟
- هل كان الاستعمار سببا أساسيا في تفجير النزاع بين الشمال والجنوب السوداني ؟
- كيف ساهمت العوامل والأسباب الداخلية في تأجيج النزاع بين شمال وجنوب السودان ؟
- إلى أي مدى ساهمت اتفاقية السلام الشامل في تحقيق السلام والاستقرار في السودان ؟
- ما هي أهداف التدخل الخارجي وراء انفصال جنوب السودان ؟

الفرضيات :

- شمال السودان وجنوبه مختلفان في كل العناصر الضرورية لتشكيل الدولة الوطنية (اللغة، الدين الثقافة، الأصل ... الخ)
- لم يكن الاستعمار سببا أساسيا في تفجير النزاع بين شمال وجنوب السودان، لكنه زاد من الاختلافات الموجودة أصلا بسياساته التي عزلت الجنوب ومنعته من التفاعل مع الشمال.

- ساهمت المشاكل الداخلية من احتكار الشمال للسلطة والثروة إضافة إلى توظيف العامل الثقافي في تأجيج النزاع بين الشمال والجنوب وإطالة أمده.
- إن اتفاقية السلام الشامل بتركيزها على قسمة السلطة (البعد السياسي)، وتوزيع الثروة (البعد الاقتصادي) أوقفت النزاع، لكنها لم تحقق الوحدة.
- إن التدخل الخارجي في انفصال جنوب السودان مبني على تحقيق المصالح الاستراتيجية للأطراف الخارجية السودان، حتى وإن بدى وكأنه تدخل من أجل تحقيق السلام.

حدود الدراسة :

المجال الزمني : تعالج الدراسة موضوع انفصال جنوب السودان، بحيث سيتم التركيز في التحليل على الفترة التي تم فيها قرار انفصال جنوب السودان، الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2011، والفترة بعد الانفصال أي من تاريخ الانفصال إلى سنة 2012، وهذا لغرض دراسة التداعيات التي ترتبت عن استفتاء تقرير المصير.

المجال المكاني : يدور هذا البحث حول السودان، مبتدءا أولا ببحث العلاقة بين شماله وجنوبه من خلال دراسة وتحليل النزاع الذي طال أمده بينهما، ثم التطرق إلى الكيفية التي تم بها انفصال الجنوب عن الشمال.

أدبيات الدراسة :

تتميز الكتابات عن انفصال جنوب السودان بالقلة نظرا لكون الموضوع جديد، فليست هناك دراسات سابقة للموضوع. ويمكن الإشارة إلى كتاب توجه إلى معالجة قضية انفصال جنوب السودان : وهو **كتاب النور حمد وآخرون، المعنون بانفصال جنوب السودان المخاطر والفرص.**[1] تناول الكتاب الجذور التاريخية للقضية إضافة إلى الاشارة إلى أسباب النزاع بين الشمال والجنوب السوداني، من ثمة تطرق إلى دور التدخلات الخارجية في انفصال جنوب السودان. ويعتبر هذا الكتاب ملما بكل جوانب وأبعاد قضية انفصال جنوب السودان، موفرا معلومات مهمة وتحليلا جيدا.

[1] - النور، حمد، وآخرون، **انفصال جنوب السودان المخاطر و الفرص** ، ط1، قطر: المركز العربّي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012

منهجية الدراسة :

أولا : المقاربات

وظفت الدراسة ثلاث مقاربات أساسية : **المقاربة البنائية و**هي مقاربة اجتماعية، والاعتماد على البنائية بالنسبة لقضية انفصال جنوب السودان، مهم جدا لأنها تفيد في دراسة التركيبة الداخلية والبنية الاجتماعية للسودان، ومعرفة أسباب عدم الاستقرار فيه. كونها تنطلق عبر مجموعة من المسلمات : الربط بين الصراع الاثني والصراع الدولي، أن البنى الرئيسية مبنية اجتماعيا عن طريق الأفكار والقيم والمعايير. وأن الأفكار هي المتحكمة بأفعال الدول ونزوعها نحو الصراعات، كما ترجع البنائية أسباب قيام وتزايد حدة الصراعات العرقية والإثنية إلى الاختلافات في التركيبة الثقافية، والهوية للأطراف المتنازعة.[1]

المقاربة الجيوبوليتيكية :يعتبر التحليل الجيوبوليتيكي، مقاربة مهمة من أجل فهم استراتيجية الدول، تعتمد المقاربة الجيوبوليتيكية على دراسة : التنازع، المجال، الحدود، التوسع، العالمية. وهذه المنطلقات التي تعتمد عليها المقاربة الجيوبوليتكية، تعتبر أساسية لتحليل استراتيجية الدول الفواعل في قضية انفصال جنوب السودان.[2]

مقاربة الدولة الفاشلة : تعرف "الدولة الفاشلة" على أنها تلك الدولة التي لا تستطيع القيام بالوظائف الأساسية المنوطة بها (توفير الأمن، تقديم الخدمات العامة، إدارة آليات السوق، الإدارة الكفء للتنوع الاجتماعي في الداخل بل وتوظيفه (بالإضافة إلى معاناة مؤسساتها من الضعف الهيكلي والوظيفي. باختصار هي الدولة غير القادرة على القيام بمسئولياتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وتزداد خطورة هذه الدول مع ازدياد حدة الأزمات لأن الدولة الفاشلة غير مهيأة لمواجهة المستجدات والمخاطر الداخلية والخارجية، تلك الأزمات التي تبرز عوامل " الفشل " الكامنة في الدولة، وتزيد من احتمالات تحول هذه الدولة إلى تهديد للسلام والاستقرار الدوليين.[3] والاعتماد على مقاربة الدولة الفاشلة، سيمكن من توظيف معايير الدولة الفاشلة لتطبيقها على الحالة السودانية.

---

[1]- ألكسندر، وندت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، (ترجمة : جبر صالح العتيبي)، الرياض : النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 351

[2] -

[3] **-** Nate Haken, and Others**, Failed States Index 2012, The fund for Peace**, Washington **:** The Fund for Peace Publication, 2012 :أنظر

ثانيا : المناهج

وظفت الدراسة عددا من المناهج : **المنهج التاريخي،** يعتمد على تحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي و تفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها. المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك، وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه.[1] لهذا الغرض تم اعتماد هذا المنهج في دراسة تاريخ السودان والعلاقة بين جنوبه و شماله وتحليل أهم أحداثه، من أجل فهم أسباب الانفصال.

منهج دراسة الحالة : يعرف منهج دراسة الحالة على أنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة، أو منظمة إدارية أو نظاما سياسيا أو دولة أو إمبراطورية أو حضارة، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها وذلك لأجل الإحاطة بها وإدراك خفاياها، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة، وإبراز الارتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة.[2] وباعتبار السودان من أكثر الدول تعرضا لمختلف الأزمات في القارة الإفريقية، فإن دراسة نتائج الانفصال فيها يمكن تعميمها على معظم الحالات المشابهة لها في في السودان بصفة خاصة، نظرا لتشابه حالات وعوامل النزاع في أقاليم السودان على غرار شرق السودان، ودارفور. وبصفة عامة في القارة الإفريقية.

تحديد المفاهيم :

الانفصال : الانفصال هو جهد للنأي بالذات من مجال سلطة الدولة، ليس بالابتعاد عن حدودها القائمة، بل بإعادة رسم هذه الحدود حتى لا يكون المرء متضمنا فيها. تتوافر مجموعة واسعة من الحجج لدعم حق الانفصال، ومن أهمها الحجة المرتكزة على فكرة أن كل شعب يملك الحق بدولته، أي مبدأ حق تقرير المصير.[3]

---

[1]- محمد، شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر، 1997، ص 56

[2]- **نفس المرجع**، ص 87

[3]- مارتن، غريفيثس وتيري، أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002، ص 93- 94

حق تقرير المصير : ينقسم حق تقرير المصير إلى قسمين، حق تقرير المصير الداخلي، كما يقول سلمان قادم آدم فضل أن مفهوم تقرير المصير الديمقراطي (الداخلي) يرتكز على عاملين: أولهما الارتباط التقليدي بين سكان ذوي أعراق وثقافات مميزة، وبين إقليم جغرافي معين (ارتباط السكان بالأرض) وثانيهما صدور قرار بمنح تقرير المصير الديمقراطي(الداخلي)، سواء كان ذلك في صورة اتحاد فيدرالي أو داخل إطار للتكامل الأشمل في دولة موحدة.[1] وقد يتحول تقرير المصير الديمقراطي (الداخلي) إلى حق تقرير المصير الوطني (الخارجي) الذي يقصد به الحق في الانفصال للانضمام إلى دولة أخرى أو لتشكيل دول مستقلة، كما حصل مع إريتريا، حيث تحولت من تقرير المصير الداخلي في صيغة الاتحاد الفيدرالي مع الدولة الإثيوبية، إلى تقرير المصير الخارجي بتحقيق الانفصال، وإقامة الدولة الإريترية.

الهوية : هناك عدة تعريفات للهوية، تعرفها **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية** على أنها مشتقة من من هو؟، فهي عملية تمييز الفرد لنفسه عن غيره من سماته، فالهوية أن يعرف الشخص جذوره وميوله ويؤكد على انتمائه لهذه الجذور.[2] على أنه يمكن النظر إلى الهوية من خلال أركانها أو مقوماتها ومرتكزاتها، مثل الدين واللغة والقيم والأخلاق، ومن الملاحظ أن هذه العناصر تتقاطع مع معظم عناصر الثقافة.[3]

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية. تناول **الفصل الأول** الإطار المفاهيمي للنزاع الدولي بصفة عامة وللنزاعات في إفريقيا بصفة خاصة، باعتبار أنه لابد من دراسة النزاع السوداني في الإطار الإفريقي. أما **الفصل الثاني**، تناول العوامل والأسباب التي أدت إلى انفصال جنوب السودان، فهناك عوامل وأسباب داخلية مثل الأسباب السياسية والإقتصادية، وعامل الهوية والثقافة. كما أن هناك عوامل وأسباب خارجية، فقد تم التركيز بهذا الصدد على الدور الأمريكي والإسرائيلي. أما **الفصل الثالث**، فقد تناول أهم التداعيات التي ترتبت عن انفصال جنوب السودان، فمنها التداعيات على المستوى المحلي الإقليمي، والدولي.

[1]- سلمان قادم، آدام فضل، **حق تقرير المصير، طرح جديد، لمبدأ قديم، دراسة حالات : إريتريا، الصحراء الغربية، جنوب السودان**، ط1 الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002، ص 27

[2]- د.إسماعيل، عبد الفتاح عبد الكافي، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، القاهرة : د.د.ن، 2005، ص

[3]- د.عبده مختار موسى، **مسألة الجنوب، ومحددات الوحدة في السودان**، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 123

الفصل الأول :

الاطار المفاهيمي للنزاعات في إفريقيا والتطور التاريخي للنزاع السوداني

في أي بحث علمي، يعتبر الاطار المفاهيمي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الموضوع البحثي فالإحاطة بمختلف المفاهيم التي يتم استخدامها في الدراسة، تمكن الباحث من الإقتراب من القضية محل الدراسة، بالتالي سيتم التطرق في هذا الفصل لعرض الإطار المفاهيمي للنزاعات في إفريقيا، الذي سيكون المنطلق النظري لدراسة النزاع في السودان. مما يقتضي بهذا الصدد التطرق إلى الموقع الذي يتميز به السودان، فكما يقول نابوليون بونابرت أن " سياسة الدول تكمن في جغرافيتها " فهذه المقولة تنطبق على السودان، فالموقعه المميز بين شمال القارة ووسطها، فرض عليه أن يكون سودانا عربيا وإفريقيا في نفس الوقت، وهو بذلك يشكل منطقة تماس حضاري. إضافة إلى الموقع الجغرافي، فهناك البعد التاريخي لقضية جنوب السودان فلا يمكن فصل الجغرافيا عن التاريخ، كونهما من أهم المحددات التي تبني الدولة عليها سياساتها وتصيغ استراتجيتها.

المبحث الأول : مفهوم النزاع الدولي

المطلب الأول : تعريف النزاع الدولي وعلاقته ببعض المفاهيم المشابهة

التعريف الموضوعي : ينظر هذا الاتجاه للنزاع على انه حالة طبيعية واقعية. و عليه فالنزاع "وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب و عدم انسجام المواقف و الرؤى". بحيث يقول بهذا الصدد الدكتور **اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي**، الذي يفضل استخدام كلمة صراع بدل نزاع، إذ يقول أن : "الصراع عموما يشير إلى موقف تكون الأطراف فيه على وعي بإمكانية عدم التوافق لموضعها، حيث يرغب كل طرف في احتلال موضع لا يرضى ولا يتفق مع رغبات الطرف أو الأطراف الأخرى، فالصراع أكثر من مجرد التنافس، وقد يكون عنيفا أو غير عنيف من الناحية المادية، وقد يكون شاملا أو محدودا.[1]

التعريف الذاتي : حسب john burton النزاع ظاهرة ذاتية، فالنزاع حسبه عبارة عن حالة ذاتية لموضع المتنازع عليه يزول بزوال الإدراك الخاطئ عنه. أي التركيز على الجوانب الإيجابية بدلا من السلبية (المكاسب المطلقة بدلا من النسبية). ويقول أن نزاعا يبدو انه يدور حول اختلافات موضوعية للمصالح ويمكن تحويله إلى نزاع له نتائج إيجابية على أساس وظيفي، من أجل استغلال الموارد المتنازع عليها".[2]

[1] - د. إسماعيل، عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية، نظرة مقارنة لإدارة الصراع العربي الإسرائيلي في مراحله المختلفة**، ص 25 - 26

[2]- **Chris Brown**, Op.Cit, p 10

بالتالي النزاع حسبه هو إدراك مشوه و خاطئ لوضع موضوعي، فالنزاعات حالة مرضية عرضية و ليست طبيعة متأصلة، وبالتالي يمكن العمل على حلها و القضاء على أسبابها.

أما **Johan GALTHUNG** ينظر إلى النزاع على أنه مثلث متساوي الأضلاع، وأطلق على الزوايا الثلاثة لأضلاعه: زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك، زاوية السلوك.

زاوية التناقض (Contradiction): الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف و المصالح بين الأطراف.

زاوية الإدراك (Perception): تشير إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة و غير الخاطئة عن أنفسهم (الرؤية)، و التصور الذي يحمله كل منهما عن الآخر.

السلوك (Behaiviour): يشير إلى تبلور التناقض و الروية إلى سلوك على ارض الواقع عادة ما يجسد في شكل تهديد أو القهر و استخدام العنف المسلح (الحرب).

يؤكد غالتونغ على ضرورة توفر المكونات الثلاث للمثلث في نفس الوقت في حالة النزاع الكامل و في حال توفر فقط المكون الأول و الثاني دون ظهور سلوكات يتعتبر النزاع كامنا أو هيكلي.[1]

ومن خلال التطرق إلى التعاريف المذكورة سابقا، يمكن الخروج بتعريف شامل للنزاع:

فحسب John Burton: هناك تعريف شامل و عام للنزاع، ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض و عدم التطابق في المصالح و الأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية: الموارد الطبيعية او الرقعة الجغرافية أو معنوية قيمية: الإيديولوجيا أو الهوية مثلا.[2]

كما يقدم الدكتور **اسماعيل صبري مقلد** تعريفا شاملا للنزاع، فيقول أن النزاع هو " تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها

[1]- Johan, Galtung, **Theories of Conflict, Definition, Dimension, Negations, Formations**, University of Hawai, 1973, p.105

[2] - Chris Brown, World society and English School : an international society perspective on world society, **European journal of international relations**, london : SAGE Publication, 7 (4). 2001, p 9

وإمكاناتها، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن برغم ذلك يظل النزاع بكل توتراته وضغوطه .."[1].

النزاع الدولي و علاقته ببعض المفاهيم المشابهة

النزاع و التوتر:

يعرف **عبد العزيز جراد** التوتر، باعتباره أول مرحلة للنزاع بأنه **"حالة شئ يهدد بالقطيعة."**[2] وهو يشير بذلك إلى حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر وقد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا(حرب)، إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية.

ويختلف التوتر عن النزاع، إذ يشير التوتر إلى حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح أو ربما الرغبة في السيطرة أو تحقيق الانتقام. والتوتر حالة سابقة على النزاع وكثيرا ما رافقت انفجار النزاع كما أن أسباب التوتر هي في الغالب مرتبطة بأسباب الصراع، كما أن التوترات إذا تحولت إلى شكل خطير قد تكون بدورها عاملا مساعدا أو رئيسا لحدوث النزاع.

يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية، و لا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون (العلاقات الجزائرية المغربية حاليا). بينما النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات تعاون، ولكن التوتر كمرحلة سابقة للصراع لا يؤدي وحده إلى الصراع وإنما ذلك يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع، بمعنى أن الشك والريبة وعدم الثقة بين الأطراف ليست كافية لتوليد الصراع بين الأطراف، وإنما المهم الموقف المتعارض لأطراف النزاع، ويذهب **هولستي Holisti** في هذا الإطار إلى أن العداوة **Antagonism** والريبة والشك لم تكن شروطا كافية لحدوث صراع أو أزمة. أي أن التوتر قد لا يتحول إلى صراع إذا تمكن الأطراف من الحد من شدة التعارض في المواقف.[3]

[1] - د.اسماعيل، صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1971، ص 324

[2] - عبد العزيز، جراد، **العلاقات الدولية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992، ص.95.

[3] - Barry, O'Neill, International Tension and Trust, The University of Michigan Press, pp. 5 – 6. http://www.press.umich.edu/titleDetailDesc.do?d=14453 28 / 11 / 2013.

النزاع و الصراع :

يعتبر مفهوم الصراع من أبرز المفاهيم المشابهة للنزاع، لكن هناك إشكالية حول استخدام هذا المصطلح في اللغتين الفرنسية والانجليزية، حيث يشار إلى مفهوم الصراع والنزاع في اللغة الفرنسية بكلمة conflit في حين في اللغة الانجليزية يشار إلى النزاع بكلمة conflict وإلى الصراع بكلمة struggle.

بحيث يرى **إسماعيل صبري مقلد** بهذا الصدد أن الصراع ينطوي على نضال مرتبط بالقيم والأهداف غير المتوافقة، وبنظريات القوة وصنع القرار في المجتمع الدولي، ويقرر غالبا إلى إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين. في حين يشير النزاع إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا في الاختلافات.[1] كما يرى **ناصف يوسف حتى**، أن النزاع يحدث عادة نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة وعدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.[2]

إذن الصراع هنا ينطوي على "جدال عنيف" أو "كفاح ضد الغير،" في حين يشير النزاع إلى "الاختلاف" أو "التعارض" أو"التنافس في الأفكار،" وهذا يعني أن النزاع هو مرحلة سابقة للصراع وقد لا يتحول إلى صراع، كما يبدو إذن، أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم النزاع، مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب بالإضافة إلى الصراع الإيديولوجي بين ما كان يعرف بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، إذ غالبا ما يمتد الصراع لعقود أو لقرون طويلة في حين أن النزاع يشتمل على مسائل محدودة وواضحة منذ البداية، كما يبدو قابلا للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع، ولهذا عادة ما نبحث عن السلام عندما نكون في صراع وعن التسوية عندما نكون في حالة نزاع.

النزاع و الحرب:

يعتبر مفهوم النزاع أشمل و أكثر تعقيدا من مفهوم الحرب، لأن هذا الأخير يستخدم للتعبير عن حالات التصادم التي تتضمن استخدام العنف المادي كالسلاح، في حين أن النزاع يشمل حالات التناقض والاختلاف حتى دون وجود العنف المادي.

---

[1] - **اسماعيل، صبري مقلد**، مرجع سابق الذكر، ص 325

[2] - ناصف يوسف، حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط2، بيروت، 1985

على هذا الأساس تعرف الحرب بأنها: الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر في إطار القوانين والأعراف الدولية، و يكون الهدف من هذا الصراع هو الدفاع عن المصالح الوطنية للدول الأطراف في النزاع هذا التعريف يستثني النزاعات المسلحة التي لا يكون أطرافها من أشخاص القانون الدولي العام كالحروب الأهلية و الثورات الداخلية.[1]

كما يقول أيضا بهذا الصدد **د. ديفيد جارنم** " الحرب هي فرع للنزاع، وتحدث الحروب بين الوحدات السياسية (غالبا الدول القومية) وتشمل استخدام العنف، حيث إن أهم مكونين للأعمال الحربية هما العنف (بصورة نموذجية العنف المهلك) والغرض السياسي. ويرى كلوزفيتز أن الهدف من الأعمال الحربية هو هزيمة العدو بوضعه في موقف أسوأ من التضحية التي نريد منه أن يقدمها.[2]

الحرب الأهلية :

" حالة صراع مسلح يقع بين فريقين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة، وتعذر إيجاد أرضية مشتركة لحلها بالتدرج أو بوسائل سلمية، ويكون الهدف لدى الأطراف السيطرة على مقاليد الأمور وممارسة السيادة أما أسباب الحرب فقد تكون سياسية أو طبقية أو دينية أو عرقية أو إقليمية أو مزيج من هذه العوامل، ويعتبر اللجوء إلى الحرب الأهلية حالة قصوى من حالات حق دفع الظلم، وكثيرا ما تشكل الحروب الأهلية فرصة لتدخل الدول الكبرى المجاورة في مجريات الأمور الداخلية للدول المعرضة لمثل تلك الحروب.[3]

النزاع و الأزمة:

هناك فرق بين مصطلح النزاع والأزمة، فالنزاع كما هو معرف حالة تعارض بين مختلف الفواعل فيما تصف الأزمة حالة الفوضى و عدم الاستقرار و التي قد تؤدي إلى نزاع أو قد لا تؤدي إلى ذلك.

عندما نتحدث عن النزاع نتحدث عن نزاع بين أشخاص أو مصالح و هذا لبيان المواجهة دون أن يعكس ذلك بالضرورة حدوث أزمة ، بالمقابل نتحدث عن أزمة مالية ، أزمة غذائية ، أو أزمة صحية

[1] - د.حسين، بوقارة، **تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)**، الجزائر : دار هومة، 2008، ص 6

[2] - د.ديفيد، جارنم، **دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة**، ط1، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001، ص4

[3] - عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط2، ج3، ص 181

لتحديد حالات غير عادية التي لا تترجم نزاعات بين أشخاص أو مؤسسات ، بالرغم من ذلك فإن المصطلحين متقاربين على مستوى أن الأزمة يمكن أن تؤدي إلى نزاع كما أن النزاع يكون منبع الأزمة.[1]

يمكن تعريف الأزمة بأنها حالة من التدهور تصيب العلاقات الطبيعية بين الدول، وتنطوي على تهديد للقيم والمصالح العليا للدول، وتحدث بشكل مفاجئ يجعل الوقت المتاح للرد عليها والتعامل معها محدودا وضيقا.[2]

نستنتج من هذا التعريف أن الأزمة تحمل ثلاث خصائص رئيسية:

- **عنصر المفاجأة**: كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.
- **عنصر التهديد**: أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.
- **عنصر الزمن**: من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة.

نستنتج من تعريفنا لمفهوم النزاع وعلاقته بالمفاهيم المشابهة له أن النزاع يعرف عدة أشكال فقد يبدأ النزاع على شكل توتر بين الأطراف، يتطور لأزمة، التي قد تتطور بدورها إذا استمر وجود إدراك لدى الأطراف بحتمية الصراع و المواجهة إلى حرب.

هناك تصنيفات مختلفة للنزاعات، هناك نزاعات داخلية أين يكون أطرافها السلطة الحاكمة وطرف آخر داخل الدولة مثل حركة التمرد، ونزاعات دولية التي يكون أطرافها دول اختلفت بسبب تناقض مصالحها، ونزاعات داخلية كبيرة بمعنى نزاعات مدّولة أين يكون النزاع داخلي ويدول بدخول أطراف خارجية أخرى.

هناك تصنيفات أخرى على أساس طبيعة النزاع، وموضوع النزاع مثلا، لكن اخترنا هذا التصنيف لأنه يخدم بحثنا. حيث أنه في الحالة السودانية، نحن بصدد نزاع داخلي مدول بتدخل فواعل مختلفة.

[1] - Thierry, Tardy, **Gestion de crise, maintien et consolidation de la paix, acteurs, activités, défis**, 1er édition, Bruxelles : De Boeck Université, 2009, p 17

[2] - متعب الربيعي، غيث السفاح، ماهية الأزمة الدولية دراسة في الاطار النظري، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العدد 42، ص 4

المطلب الثاني : العوامل المفسرة للنزاعات في إفريقيا

أبعاد النزاعات في إفريقيا

تتعدد وتتنوع النزاعات في القارة الإفريقية، فتكون إما ذات بعد سياسي مثل النزاعات الحدودية، أو نزاعات ذات طابع اقتصادي مثل نزاعات البحيرات العظمى، وقد يكون النزاع ذات

بعد ثقافي- ديني مثل الحالة الليبرية، وأحيانا يكون النزاع ذات بعد ثقافي- إثني، وهناك أيضا النزاعات حول الزعامة والسلطوية وإقامة الديمقراطية.[1]

وفي الكثير من الأحيان ما تتداخل كل هذه العوامل في النزاع الواحد بإفريقيا، مثلما هو الشأن بالنسبة للنزاع في منطقة البحيرات الكبرى.

إلا أن أكثر ما يميز النزاعات في إفريقيا هو البعد الثقافي- الإثني، لأنها تعتبر القارة الأكثر تأثرا بهذه الظاهرة والتي تدعمت استنادا إلى عوامل تاريخية كالاستعمار، وعوامل آنية تتمحور في مجملها حول طبيعة النظم السياسية الإفريقية وطرق تعاملها السلبي مع القضية العرقية، ونظرا لتشابه ظروف الدول الإفريقية من تخلف سياسي واقتصادي وانهيار الاندماج الوطني فيها فإن ذلك جعل من عملية تدفق النزاعات العرقية أمرا واردا نظرا لسهولة اختراق هذه الدول لتجعل من انتشار النزاع من دولة إلى دول مجاورة أمرا سهلا يدعمه في ذلك التواصل الجغرافي والقرابة العرقية وغيرها من العوامل المساعدة على ذلك.

الكثير من الدراسات تبحث عن أسباب النزاع العرقي، الذي كان يحفزه الانتشار السريع للنزاعات التي ميزت أوائل التسعينيات في آسيا وأوروبا و أفريقيا هذه كلها تعاني من الصراعات القومية والعرقية في فترة ما بعد فترة الحرب الباردة ، ومنها الصراعات الدينية و التي تتسبب في

تزايد الاهتمام بتجدد الصراعات الاثنو- دينية ، أي الصراع بين الجماعات الاثنية ذات الديانات المختلفة.[1]

[1] - عبد القادر، رزيق المخاديمي، **النزاعات في القارة الإفرقية، إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت**، ط1، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005، ص 89

هذا بالنسبة إلى المكون الديني للعامل الثقافي، أما بالنسبة للمكون اللغوي، فإن افتقاد التجمع البشري لوحدة اللغة هو أمر له تداعياته السلبية على روابط التضامن والاندماج القومي وله تأثيره أيضا على إثارة بعض الاختلافات اللغوية التي قد تؤدي إلى توترات وأزمات وتكون بوادر للصراعات بين الجماعات المختلفة داخل الدولة و التي تحاول فرض لغتها والتمسك بها، كونها رمزا بارزا من مكونات هويتها الثقافية وهو ما تلقى الاعتراض أو التجاهل من طرف المجموعة التي تشكل الأغلبية أو الدولة.[2]

وكمثال على النزاع العرقي في إفريقيا، النموذج النيجيري. فنيجيريا في افريقيا هي البلد الاكثر سكانا و هي موطن لـ : 250 من المجموعات الاثنيـــة و الدينية و اللغوية **[و إن كانت اللغة الإنجليزية مختارة كلغة رسمية]** و بالرغم من أن معظم الجماعات العرقية هي صغيرة جدا ، هناك ثلاث جماعات اثنية هي الأكثر عددًا، والأقوى نفوذًا، على الصعيد السياسي و التي تشكل ما نحو **30 %** من السكان ، بين **60** و **70 %** من جماعات الهوسا-الفولاني ، و نحو **18 %** من **Igbos** و حوالي **20 %** **Yorubas** ، هذه المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث ليست متباينة فقط في العرق ولكن أيضا عن طريق الدين ونمط الحياة. وفي حالة نيجيريا لا نستطيع فصل الصراعات الاثنية عن الدينية إذ يسيطر على الساحة الصراعية في نيجيريا ثلاث اثنيات تتصارع فيما بينها، الأمر الذي يؤدي بشكل أو بآخر لعدم وجود استقرار في نيجيريا، هذه الاثنيات أو القبائل هي: قبيلة "الهوسا "، الإيبو واليوروبا.[3]

أسباب النزاعات في إفريقيا : يمكن تقسيم أسباب النزاعات في إفريقيا إلى قسمين، الأسباب الداخلية، والأسباب الخارجية : أما **الأسباب الداخلية**، فتتمثل في :

-إخفاق مشروع الدولة الوطنية : لجأت الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض الأيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، كما أنها احتفظت بكثير من

---

[1] - أحمد، وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، الاسكندرية : دار الجامعة العربية الجديدة، 1997، ص 100

[2] - **أحمد، وهبان**، نفس المرجع، ص 65 - 66

[3] - بطرس ، بطرس غالي ، **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الافريقية** ، مصر: مكتبة الأنجلو المصري1987 ص32

ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي، لقد كان واضحاً أن التنموية هي مجرد تبرير لتسلطية دولة الحزب الواحد ، وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية. كما أن مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في الأحزاب والنقابات والتنظيمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو على الأقل تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها [1].

السبب الأساسي لعدم الاستقرار الدولاتي، يتركز أساسا في الضعف الجوهري في الدولة وإدارتها خاصة في قدرتها تحمل مسؤولية مهماتها الخاصة بها، من أجل السيطرة على إقليمها، والتصدي للانقلابات العسكرية، والتمردات، الحالة المرضية التي تعيق التنمية، بالرغم من العوامل التي تبعث بالأمل في بعض الأحيان، إضافة إلى تسييس المعارضة التي عرفت نعرات عنف لامثيل لها[2].

ونظراً لزيادة اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الأفريقية ؛ بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينيات فإن الدولة الأفريقية عانت من أزمات خانقة، بسبب تنامي الهويات العرقية، والإقليمية، والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء[3].

تقريبا 60% من الانتاج العالمي مثلا للألماس، جاء من القارة الإفريقية، ويأتي بالتحديد من أربع دول إفريقية : جمهورية كونغو الديمقراطية، بوتسوانا، إفريقيا الجنوبية، وأنغولا، وأفريقيا تمتلك الاحتياطي الثالث للنفط في العالم، وهذه الدول المنتجة هي : أنغولا، غينيا الاستوائية، نيجيريا، الجزائر، ليبيا، مصر تشاد، السودان، الصحراء الغربية، النيجر، خليج غينيا. العرقيات الموجودة على هذه الأقاليم التي تتوفر على الثروات الطبيعية والطاقوية، تتنظم على شكل حركات انفصالية، في حال انعدام التوزيع العادل لهذه الثروات.[4]

لقد أضحى وجود الدولة الأفريقية بحد ذاته محل شك ونزاع، وثمة مطالب شعبية متزايدة بضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في أفريقيا تعلي من تمكين الشعب، ومحاسبة القادة الفاسدين يمكن بالاستناد إلى خبرة الممارسة السياسية للدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أن نشير إلى عدد من المؤشرات

[1] - انظر : حسن، حمدي عبد الرحمن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996م .

[2] - Christophe, Réveillard, Les Conflits De Type Infra-Étatique En Afrique, **Géopolitique des Afriques Subsahariennes**, **Géostratégiques**, n.25, Octobre 2009, p 193

[3] - انظر : حمدي عبد الرحمن حسن، **دراسات في النظم السياسية الأفريقية**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد: سلسلة الكتب الدراسية، 2002م

[4]- **Christophe, Réveillard**, Op.Cit, p 197

التي أسهمت في تآكل شرعية تلك الدولة، وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الأفريقية، وذلك على النحو التالي :

-الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبرى لدور شخص الحاكم في النظام السياسي .

-عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الأفريقي ،وبدلاً من ذلك تم التأكيد على مفهوم اتفاق الرأي الذي يجسده التنظيم السياسي الواحد .

-ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية ، وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستورياً ؛ بحيث أنها أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي .

-اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي ،بدلاً من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي .

-الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع، بحيث أضحت النخبة الحاكمة تمثل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية .

-غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية مثل: الانقلاب، والاغتيال، والحرب الأهلية في عملية نقل السلطة .

تبني صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي، أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركة تحرير مسلحة، أو فرض قناعات أيديولوجية من جانب شخص الحاكم[1] .

أما **الأسباب الخارجية**، فيرى بعض الدارسين أن تزايد الحروب والصراعات الأفريقية ما هو إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الأفريقية، لقد أدت العولمة إلى تراجع سلطة الدولة المركزية في أفريقيا، ولا سيما السيطرة على أدوات القهر المادي في المجتمع، في ذات الوقت تمثلت ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة في ظهور حركات وتنظيمات عرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة الأفريقية، سواء على المستوى القومي أو المحلي .
أضف إلى ذلك فإن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي اتبعت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أدت إلى زيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الموارد والدخول، وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة، وانتشار الفساد والسوق السوداء، وتهريب الأسلحة والمخدرات، وليس بخاف أن هذا السياق هو الذي الذي يفسر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية، والعنف السياسي الذي تشهده

[1] - انظر : **د. حسن، حمدي عبد الرحمن** ، مرجع سابق الذكر

النظم السياسية الأفريقية، وثمة من ينظر إلى الصراعات باعتبارهانتاجاً لظهور استراتيجيات سياسية تعبر عن قوى وأشكال دون الدولة القومية ، فالعولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية، ولا مراء في أن هذا الاقتراب ينظر إلى الحرب باعتبارها عملاً يرتبط بانهيار النظم الأبوية الجديدة في أفريقيا، كما أنه يعطي أهمية كبرى للعوامل الخارجية مثل: العولمة ذاتها، أو تأثيراتها مثل سياسات التكيف الهيكلي.

لقد شهدت القارة الأفريقية تزايداً مطرداً في عدد الصراعات والنزاعات المسلحة؛ حيث بلغت منذ عام 1970م أكثر من ثلاثين نزاعاً (الغالبية العظمى منها نزاعات أهلية داخلية)، بل إن عام 1996م وحده شهد وجود صراعات مسلحة في أكثر من (14) دولة أفريقية ، وقد نجم عن هذه الصراعات نحو نصف ضحايا الحروب على الصعيد العالمي، ونحو ثمانية ملايين لاجيء ونازح ومشرد ، وليس بخاف أن تأثيرات هذه الصراعات والنزاعات تعوق الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار لشعوب القارة[1] .

المبحث الثاني : التطور التاريخي للنزاع السوداني

المطلب الأول : الأهمية الجيوسياسية للسودان وجنوب السودان

يعرف العلم الجيوبولتيكي بأنه ذلك العلم الذي يبحث في درجة اعتماد الأحداث والتطورات السياسية على المجال الأرضي، ويضع أسس بناء قوى للدولة التي يقوم عليها فن العمل السياسي لتأمين مصالح الدولة الحيوية، وأن المجال الحيوي هو تلك المساحة الجغرافية ذات القيمة السياسية أو الاقتصادية أو الإستراتيجية أو المعنوية التي قد تكون سهولا أو أنهارا أو مناطق ساحلية أو مضايق بحرية أو مناطق غنية بثراوتها ومواردها الطبيعية.ويُعنى علم الجيوبولتيك بوضع سياسة واقعية للدولة على ضوء الحقائق الجغرافية ومجرى العلاقات الدولية, تهدف إلى الدولة القومية وهو لا ينظر إلى الدولة في أطار حدود ثابتة، ولكن ينظر إليها كيانا سياسيا واجتماعيا وثقافيا و تكنولوجيا وعسكريا قابلاً للتمدد والانكماش، أي قابلاً للتغيير طبقا لنمو وقدرات هذا الكيان.[2]

الموقع : يقع السودان في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية، ويمتد من خط العرض **22** شمالا إلى خط العرض **4** قرب خط الاستواء، ومن البحر الأحمر إلى التشاد في إفريقيا الغربية الاستوائية.[3]

---

[1] - د. حسن، حمدي عبد الرحمن، **الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا «الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل** نقلا عن " سيفرين روجومامو، **العولمة ومستقبل أفريقيا**، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة بحوث أفريقية، 2002م .
https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/4jThrdK4_hk/g-S5htUojgjJ

[2] -www.openshare/Behoth/Siasia2/Sudan/index.html 2013 / 11 / 28 تاريخ الزيارة :

[3]- **عبد الوهاب، الكيالي، وآخرون**، مرجع سبق ذكره، ص 266

هذه المساحة الشاسعة من الأراضي، جعلت من السودان متميزا بأقاليم مناخية متعددة، حيث يسود المناخ الصحراوي الجاف أطرافه الشمالية، وهذا الإقليم امتداد طبيعي للصحراء الإفريقية الكبرى التي تمتد من المحيط الأطلسي غربا، وحتى السواحل الشمالية للبحر الأحمر شرقا، يلي ذلك إقليم السافانا الفقيرة الذي يمتد كسابقه في شكل حزام عريض من أقصى القارة إلى أقصاها، ثم يأتي إقليم السافانا الغنية الذي يتميز بنباتاته السامقة، ومحاصيله ذات العائد النقدي الكبير مثل الصمغ العربي، والفول السوداني، والسمسم والذرة والبطيخ وغيرها من المحصولات. ثم يأتي الإقليم الاستوائي المطير الذي يتمركز في جنوب السودان، وهو أيضا يتميز بثرائه، حيث نجد فيه أهم أنواع الأخشاب، بالإضافة إلى أشجار المانجو، والكاكاو والبن، وتنجح فيه زراعة الأرز ومختلف أنواع المحاصيل الأخرى التي تحتاج للماء والرطوبة والحرارة الشديدة.[1]

ومن أهم الظواهر الأخرى التي تميز السودان، والتي ربما تكون من أعظمها على الإطلاق، اختراق وادي النيل للسودان من الجنوب حتى الشمال، بالإضافة إلى روافده العديدة التي تشكل حوالي 66% من مجاري وفروع نهر النيل من منبعه إلى مصبه، ومن أهم تلك الأنهار التي تلتقي في آخر الأمر وتكون نهر النيل العظيم، النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا بأثيوبيا، والنيل الأبيض الذي ينبع من بحيرة فيكتوريا في خط الاستواء بالإضافة إلى نهر السوباط ونهر عطبرة، بحر الجبل، بحر العرب، وبحر الغزال، وبحر الجور، ونهري الدند والرهد الموسميين.[2]

يقع في شرق السودان البحر الأحمر، الذي ظل منذ فجر التاريخ منفذ السودان الرئيسي على العالم الخارجي، ويشارك السودان في الضفة الغربية للبحر الأحمر، كل من مصر، اريتريا، جيبوتي، ويجاور السودان قطرين عربيين كبيرين من الناحية الشمالية، والشمالية الغربية، وهما مصر وليبيا، ثم أنه كذلك يجاور ثلاثة أقطار ذات أغلبية سكانية إسلامية، وهي : إريتريا، وأثيوبيا، وتشاد، ويجاور السودان أربعة أقطار أفريقية زنجية خالصة، وهي كينيا، يوغندا، زائير، وإفريقيا الوسطى من الناحية الجنوبية، والجنوبية الغربية.[3] نال السودان استقلاله في الأول من يناير 1956عن مصر والمملكة المتحدة وصدر دستور السودان في 12 أفريل 1973 وأوقف العمل به عقب انتفاضة السادس من أفريل عام 1985. خضع

[1] - **أحمد، وهبان**، مرجع سبق ذكره، ص 176

[2] - د.حسن مكي، محمد أحمد، السودان الجديد، وحوار العروبة والافريقية : رؤية تحليلية، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**، العدد 2، 2002، ص 15

[3] - **د.حسن مكي، محمد أحمد**، مرجع سبق ذكره، ص 15

دستور جديد للاستفتاء الشعبي عقب انقلاب 30 جوان 1989، حيث نفذ في عام 1989 وعلق العمل به الرئيس البشير في 12 ديسمبر 1999.

وفي التاسع من جويلية 2005، شُكلت لجنة مفوضية الدستور، وشارك فيها كل من حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية، والتجمع الوطني الديموقراطي، واتفقوا على الهيكل العام للدستور السوداني الجديد، ومن أبرز ملامحه التأكيد على تقاسم الثروة والسلطة بين الشمال والجنوب، وترسيمه لمبادئ المواطنة بين أبناء السودان، واعترافه بالتعددية الثقافية واللغوية والعرقية والدينية للمواطنين، كما اعتمد الدستور الحكم الديمقراطي اللامركزي.[1]

ينقسم السودان إلى ثلاثة أقاليم جغرافية هي:

السودان الشمالي ويبدأ من خط 22 شمالاً حتى خط 19 شمالاً، بين وادي حلفا شمالا والخرطوم جنوباً، وهو إقليم صحراوي، باستثناء إقليم مرتفعات البحر الأحمر، يضم مديريات البحر الأحمر، النيل والمديرية الشمالية والجزء الشمالي من مديرية شمال دارفور.

السودان الأوسط: ويمتد بين خطي عرض (19 ، 10) شمالاً أي ما بين الخرطوم وشمال مصب نهر السوباط، ويضم بين ثناياه أربعة أقاليم متباينة هي (إقليم السهول الوسطي في الشرق وإقليم الأستبس في الشمال والنوبة ودارفور الجنوبية في الجنوب، كما أنه يشتمل علي مديريات كسلا والخرطوم والجزيرة والنيل الأزرق والنيل الأبيض وأعالي النيل وشمال كردفان وجنوبها ومديرية جنوب دارفور ومعظم مديرية شمال دارفور.

السودان الجنوبي: ويمتد من خط عرض (10) شمالاً حتى خط عرض(3.5) شمال خط الاستواء. ويضم إقليمين هما إقليم الهضاب الجنوبية الغربية والأقاليم الاستوائية الشرقية والأقاليم الغربية، بدأت حدود السودان الجنوبية تأخذ شكلها الحالي، في أواخر عام 1913 وأوائل عام 1914 ، بعد أن ضُم أجزاء من جنوب السودان، حيث أوطان المادي واللوجباري، إلى أوغندا، بينما ضُمّت أراضي البارى واللاتوكا إلى السودان، لأن الضفة اليمنى لنهر النيل، حتى خط العرض خمسة، كانت تدار من أوغندا بمراكزها في "غندكرو، نيمولي".

[1] - موقع **Al Moqatel**، مرجع سبق ذكره

أّما في شرق النهر فهو يتبع التضاريس الطبيعية في المنطقة ليشمل السودان كل جبال "الإيماتونج والدونجوتانا، والديدنجا"، ولكنه في أقصى الشرق يتحول إلى خط فلكي بحت. ويترك الخط هنا جزءاً من القبائل التي تعيش في المنطقة داخل السودان والباقي خارجه، مثل قبيلة الاتشولي الذين يسكن معظمهم أوغندا. كما تتحرك قبيلة التركانا في كينيا نحو الجزء الجنوبي الشرقي للمنطقة، ووافقت حكومة السودان عام 1931، (بريطانيا في ذلك الوقت)، على ذلك، وتعرف هذه المنطقة باسم مثلث الليمي. أّما الحدود الغربية للسودان، مع تشاد وأفريقيا الوسطى، فقد جرى ترسيمها بالاتفاق بين بريطانيا وفرنسا، في اتفاقية مارس 1899، التي جعلت مقسم المياه بين النيل والكونغو حدوداً بين مناطق النفوذ الفرنسية والإنجليزية. والحد الشمالي الغربي للسودان حد فلكي، لا يرتبط بأي ظاهرة بشرية أو طبيعية ولا تُلقي إليه القبائل اهتماماً، شأنه في ذلك شأن الحدود الجنوبية والشرقية.[1]

التركيبة السكانية للسودان : يتكون السودان من 19 مجموعة عرقية كبيرة تحتوي على 597 جماعة فرعية، وأكثر من 100 لغة حسب إحصاء 1956 أي بعد استقلال السودان – وكان هذا أول إحصاء للإثنية في السودان – يوجد 39% من السودانيين، يعتبرون أنفسهم عرب، 12% من الدينكا، و7% من الباجا.[2]

وقبل ذلك، وحسب تقسيمات علماء الأجناس، فإن السودان تتوطن فيه ثلاث مجموعات سكانية رئيسة تتعايش فيما بينها، وهي السلالة الزنجية، والسلالة الحامية، والسلالة السامية، وقد سبقت السلالة الزنجية الاستيطان في السودان منذ ألوف السنوات، ذلك أن القارة الإفريقية بأكملها مهد الزنوج، إلا أن مناطقها تراجعت باستمرار أمام طوفان السلالات الأخرى، وقد كانت أول الهجرات إلى السودان، هجرة الحاميين الذين استوطنوا ساحل البحر الأحمر، وهم : الباجا والنوبيون، واستوطنوا النيل الشمالي، ثم الزغاوة والفور والمساليت، واستوطنوا أجزاء من غرب السودان.[3]

ثمة اختلاف لدى الباحثين حول عدد هذه الجماعات، إذ ينقل لنا الدكتور أحمد وهبان هذا الاختلاف بقوله أن البعض يعتبر أن السودان فيها 752 قبيلة، وثمة 114 لغة متداولة داخل حدودها، وثمة باحثين يذكرون بأن السودان يتكون من 597 قبيلة، يتحدثون أكثر من 400 لغة ولهجة، ويشير باحث آخر إلى أن السودان ينقسم إلى أكثر من 530 قبيلة، ويشير رابع إلى أن هناك 40% من سكان السودان من

[1] - موقع Al Moqatel مرجع سبق ذكره

[2] - Dave, Peterson, Peaceful change and the rise of Sudan's Democracy movement, ***African Security Review*****,** Pretoria : Institut for Security Studies**,** V.11, N4, 2002, P 61

[3] - **د.حسن مكي، محمد أحمد**، نفس المرجع، ص 16

العرب، 60% من الأفارقة، ويذكر آخر أن السودان يضم 583 قبيلة تتحدث 207 لهجة، ويشير آخر إلى أن السودان يضم أكثر من 600 مجموعة عرقية.[1]

نستنتج مما سبق، أنه بالرغم من اختلاف الباحثين حول التركيب العرقي للسودان، إلا أن هناك اتفاق بأنه ثمة تنوع عرقي هائل داخل السودان.

يتميز السودان بموقع إستراتيجي مهم، نتيجة لإطلالته على البحر الأحمر، ذلك الممر المائي الحيوي ذو الأهمية الإستراتيجية، عالمياً وإقليمياً. فضلاً عن أن السودان يقع في منطقة القرن الأفريقي، تلك المنطقة ذات الأهمية الجيوبولوتيكية، وهي في الوقت نفسه إحدى مناطق الغليان في العالم، إذ تشمل مناطق البحيرات العظمى في وسط أفريقيا، التي تعجّ بالاضطرابات والحروب الأهلية.

تتوسط دولة السودان بموقعها حوض النيل ، ويبلغ أقصي امتداد من الشمال إلى الجنوب للسودان حوالي (2250) كم ، بينما يصل أقصي امتداد عرض لها إلى حوالي (1730) كم، وطول سواحل السودان البحرية (725) كم على البحر الأحمر شرقا، ما يجعل الإقليم الجنوبي من السودان بعيداً عن منافذ السودان البحرية، وهذا ما يسهل توجهه نحو شرق إفريقيا،كما يُشكل السودان أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى مصر، لأن نهر النيل يمر عَبَر أراضيه، والمشروعات الإستراتيجية، المطلوب إقامتها لزيادة حصة مصر من المياه، للتغلب على المتسرب من مياه النيل، تقع على الأراضي السودانية، خاصة في جنوب السودان.[2]

الخصوصيات الجيوسياسية لجنوب السودان :يُعد إقليم جنوب السودان من أغنى وأهم الأقاليم ليس فقط بالسودان، ولكن في حوض النيل، وذلك لخصوبة أرضه في معظم أجزائه مع توفر المياه (أنهار، أمطار) حيث يساعد ذلك علي استزراع مساحة كبيرة من الأرض، كما يوفر المراعي لتربية الحيوانات، ومما يزيد من أهمية هذا الإقليم اكتشاف المعادن والبترول به.[3]

جنوب السودان، الجغرافيا والتركيبة السكانية : يعرف جنوب السودان بأنه الجزء الذي يمتد جنوبا حتى بحيرة ألبرت بيوغندا، ويشتمل الجنوب على ثلاث مديريات هي : بحر الغزال، الاستوائية، وأعالي النيل.[4]

[1] - **أحمد، وهبان**، مرجع سبق ذكره، ص 176 - 177
[2] - موقع Al Moqatel مرجع سبق ذكره
[3] - موقع **Al Moqatel**، نفس المرجع
[4] - أحمد، أبو سعدة، **جنوب السودان وآفاق المستقبل**، دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 11

وتبلغ مساحة إقليم جنوب السودان، ما يربو على ربع مساحة السودان، إذ تقدر مساحة جنوب السودان بحوالي 650000 كيلو متر مربع، في حين أن مساحة السودان قاطبة تصل إلى حوالي 2505813 كيلو متر مربع.[1]

يمر في وسط الإقليم النيل الأبيض، ويطلق عليه بحر الجبل. وتوجد غربه هضبة غرب الجبل، تتخللها بعض الجبال. ويوجد جنوب ملكال مستنقعات كبيرة تعوق سير الملاحة. كما تعوق مجارى الأنهار الممتدة بالإقليم، الكثير من السدود الناتجة من كثرة الأعشاب الموجودة في مجارى تلك الأنهار، ويضم جنوب السودان في جملته مساحات متسعة، يغلب عليها السهولة في السطح. وتشمل أحواض أنهار الغزال، والسّوباط الأدنى، وحوض بحر الجبل. وتكثر في الأطراف الجنوبية التلال والجبال، مثل جبل الايماتونج شرق النيل، على حدود السودان مع أوغندا، حيث تظهر أعلى قمة في السودان 3187 م والمناطق الجبلية في الشرق. وفي الوسط حوض سهلي منبسط يقل فيه الانحدار، فيضعف تيار النهر وتعترضه السدود النباتية.[2]

قدم التقرير العالمي للسكان " **World Population Review** " آخر إحصاء لسكان جنوب السودان لعام **2013** و الذي قدر حسب هذا التقرير بـ : **11,367,276** ، بحيث كان في **2010** يقدر بـ : **9,940,929**.[3]

أهمية الموقع الجغرافي

الثروة المعدنية : يزيد من الأهمية الاقتصادية للإقليم الجنوبي، توفر العديد من الثروات المعدنية الطبيعية، كالنحاس والذهب والحديد، وإن كانت كمياتها قليلة.

الثروة الحيوانية : يعتمد السكان في الإقليم الجنوبي على حرفة الرعي، التي تتمثل في تربية الماشية (الأبقار)، والأغنام والماعز، حيث تنتشر حشائش السافانا وتغطي مساحة كبيرة من السهول.

[1] - **أحمد، وهبان**، مرجع سبق ذكره، ص 176
[2] - موقع Al Moqatel، مرجع سبق ذكره
[3] - World Population Review, **South Sudan Population 2013,** October, 2013. http://worldpopulationreview.com/south-sudan-population-2013/

الصناعة : تعتمد الصناعة في الجنوب على بعض الصناعات الصغيرة، التي أنشئت منذ زمن بعيد ومعظمها زراعي في مظهره، مثل النسيج والغزل اليدوي ودباغة جلود الأغنام والماعز وصناعة الفخار البدائي، ومعظمها صناعات يدوية. أما الصناعات الحديثة بالإقليم فهي محدودة للغاية، وأهمها الصناعات الغذائية.

الزراعة : إن اتساع الأرض الصالحة للزراعة في الإقليم الجنوبي، إضافة لوفرة مياه الري . حيث روافد نهر النيل المختلفة والمنتشرة بالإقليم وكذلك الأمطار . والأيدي العاملة، يمكن أن يجعل من الجنوب سلة غذاء للسودان وللعالم العربي، إذا توفرت الخُطط والاستثمارات المناسبة، مما يساعد السودان على بناء وتطوير قوته الاقتصادية،خاصة في منطقة الجنوب التي تُعاني من الفقر والتخلف.

المواصلات : يشكل جنوب السودان أحد حلقات الربط على مستوى القارة الأفريقية، بالنسبة للطرق البرية والسكك الحديد الدولية المزمع إنشاؤها، من أقصى شمال القارة على البحر المتوسط، مروراً بالإقليم الشمالي للسودان، إلى أقصى جنوب القارة في كيب تاون، كما يمكن أن يكون أحد حلقات ربط شبكات الكهرباء، بين دول شمال القارة وجنوبها، وما يمكن أن يحققه من فائض مستقبلي منها نتيجة للإمكانيات الهيدروكهربائية المتاحة بالمنطقة، كما يعتبر جنوب السودان أحد أهم الأقاليم في منطقة حوض النيل، حيث تمر فيه أغلب روافد نهر النيل من المنابع الاستوائية، ومن هضبة الحبشة، مما يضع هذا الإقليم في الحاضر والمستقبل، في إطار مهم بالنسبة للإستراتيجية المصرية.[1]

يتألف جنوب السودان من أربع مجموعات سكانية رئيسة تتوزع على النحو التالي :

- **النيليون:** ويتكونون من قبائل الدينكا والشلك والنوير والأنواك، ويقطن معظمهم في مديرية بحر الغزال وأعالي النيل.
- **النيليون الحاميون :** ويتكونون من قبائل المورالي والدينكا، والبويا، والتبوسا، واللاتوكا، ويتركز معظمهم في مديرية الاستوائية.
- **القبائل السودانية :** وأهمها قبائل الأزاندي وتقطن في الجزء الغربي، والجنوب الغربي من المنطقة، و**قبائل أخرى**، تكونت من هذه المجموعات إلى فروع وشعب متنوعة.[2]

[1] - **موقع Al Moqatel** مرجع سبق ذكره

[2]- د.دهام محمد، دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي، دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، ط1، عمان : دار وائل، 2003، ص 283

حدود إقليم جنوب السودان لم يتم رسمها على أساس عرقي، ولم يراع الاستعمار التركيبة الأنثروبولوجية لشعوب هذا الجزء من القارة، فبعض قبائل الجنوب مثل الأزاندي والأشولي، واللاتوكا والتركاكا، والأنواك تتحرك عبر الحدود إلى الدول المجاورة. كذلك بعض قبائل الجنوب في شمال ولاية بحر الغزال وشمال ولاية أعالي النيل تتحرك إلى شمال خط العرض **10** درجات.[1]

دول الجوار الجغرافي : يكتسب جنوب السودان أهمية خاصة فيما يتعلق ببعد الأمن القومي للسودان، حيث يشارك في تأمين الحدود الجنوبية مع خمس دول جوار جغرافي، هي:

من الشرق: دولة أثيوبيا وبينهما مشكلات حدودية في مناطق الفشقات الصغرى والكبرى من عقد الستينات من القرن الماضي ، ودولة أريتريا وتوجد بينهما مشكلة حدودية حول منطقة (مثلث أبريقع).

من الجنوب: تقع ثلاث دول إفريقية هي كينيا وبينهما مشكلة حدودية حول إقليمي (إيلمي)، وأوغندا والكونغو الديمقراطية، ودائماً ما تتحدد علاقات السودان بهذه الدول بمدى استقرار الجنوب، ومدى مشاركتها في استقراره؛ حيث يتأثر جنوب السودان بعوامل خارجية من كلا الدولتين كينيا وأوغندا.

من الغرب: جمهورية إفريقيا الوسطى ولا تمثل أي تهديد مباشر للسودان، ودولة تشاد التي دخل معها في نزاع حول دعم عناصر التمرد في إقليم دارفور.[2]

الخصوصيات السياسية لجنوب السودان : توجد في جنوب السودان تنظيمات سياسية عديدة تتباين من قبيلة إلى أخرى، فقبيلة الشلك مثلا تمتاز بنظام ملكي يقوم على تقديس الملك، أما لدى قبيلتي الدينكا والباري، فالسيادة يتمتع بها صانع المطر، وهي سيادة مطلقة، بينما السلطة لدى قبيلة النوير فهي بأيدي أشخاص من ذوي النفوذ الديني الموروث، وبعيدا عن متناول أيدي رجال السياسة، وانطلاقا مما ذكر آنفا يمكننا القول بأن لجنوب السودان خصائص متعددة سياسيا وثقافيا وقوميا، وهذا ما يفقده صفة الانسجام والوحدة، كما توجد في السودان الديانات التالية : الإسلام، الوثنية، المسيحية (كاثوليك، وبروتستانت).[3]

الأهمية الاقتصادية لجنوب السودان : لا تعطي الإحصائيات الرسمية صورة واضحة عن الموارد المتاحة في الجنوب، ولكنها تعطي صورة تقديرية لا تعكس حقيقة الإمكانيات الاقتصادية الكاملة للجنوب.

---

[1] - د. عبده، مختار موسى، **مسألة الجنوب، ومحددات الوحدة في السودان**، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 54

[2] - **موقع Al Moqate** مرجع سبق ذكره

[3] - **أحمد، أبو سعدة**، مرجع سبق ذكره، ص 13

ويعتبرالرعي النشاط الاقتصادي الرئيسي، ويُقدر العدد بربع مليون رأس ماشية، وربع مليون رأس غنم، لا يُسّوق منها سوى 10 آلاف رأس فقط، لضعف الماشية وسوء استغلال منتجات الألبان.

وتأتي عملية الزراعة . على نحوٍ تقليدي . في المرتبة التالية للرعي، على الرغم من وفرة الأمطار وعدم الحاجة للري. ولكن ندرة الأيدي العاملة، واحتقار مهنة الزراعة، ودرجة الرطوبة العالية، خاصة في شهور الصيف مما يتلف الحبوب المخزنة تقليدياً، ويؤدي إلى المجاعات. كما يوجد نبات البردي وله استخدامات اقتصادية عديدة، وكذلك الغابات.[1]

مصادر الطاقة : اكتشفت شركة شيفرون الأمريكية النفط والغاز الطبيعي في حقول "باتتيو وخور عدار"، وهو اكتشاف يبشر بإنتاج اقتصادي، حيث تم التخطيط لإنشاء مصفاة للبترول في منطقة كوستي في الشمال، وبناء خط أنابيب لينقل النفط الخام إلى سواحل البحر الأحمر، وكذلك إنشاء ميناء جنوب بور سودان لتصدير النفط. وقد أدت عملية اكتشاف النفط إلى مطالبة سكان الجنوب بنصف عائده للتنمية في الإقليم. وزاد اهتمام القوى الخارجية بجنوب السودان. ولكن عملية التنقيب توقفت نتيجة الحرب الدائرة في الجنوب. ويمكن توليد 800 ميجاوات طاقة كهربائية من روافد الأنهار المنحدرة في جنوب السودان، مع توفر طاقة الكتلة الحية من خشب وفحم نباتي ومخلفات زراعية.

المياه في جنوب السودان : يصل حالياً إلى مصر من مياه الجنوب 24 مليار متر^3، بينما يبلغ الفاقد من الماء في الجنوب 36 مليار متر^3، ويمكن توفير 9 . 13.5 مليار متر^3 إضافية لمصر في حالة إقامة مشروعات مائية في الجنوب. "وتحتاج مصر إلى 24 مليار متر^3 إضافية حتى عام 2000"، ويبقى 9.5 . 13 مليار متر^3 تتأتي من مشروعات مع دول الهضبة الاستوائية، لا يمكن إتمامها إلا بعد إتمام مشروعات الجنوب. وبذلك يمكن باستقرار الجنوب، زيادة حصة مياه النيل لمصر بنسبة 28.6% عما هو حالياً، نتيجة للمشروعات التي تقام به أو المتوقعة. أما إذا استكملت إثيوبيا المشروعات المائية المقررة قبل سنة 2000، كما هو مخطط لها، فستفقد مصر 4 مليار متر^3. لذلك فأهمية مياه الجنوب تعادل أهمية مياه النيل الأزرق وعطبره. وتحاول مصر والسودان التغلب على ذلك بإنشاء "قناة جونجلي"

النفط في جنوب السودان : يرى بعض سياسي الجنوب أن الحكومة المركزية في الشمال، تعتبر فقر اجنوب هو العامل الرئيسي لضمان وحدة الإقليمين. لذا رفضت الحكومة المركزية، اقتراح شركات النفط الخاص بالتنقيب عن النفط في الجنوب عام 1974. ونتيجة لضغط الحكومة الإقليمية

[1] - **موقع Al Moqatel**، مرجع سبق ذكره

الجنوبيةمنحت الحكومة المركزية شركة شيفرون الأمريكية، ترخيصاً في الثالث والعشرين من نوفمبر 1974، للتنقيب في مساحة مقدارها 516 ألف كم^2 في الجنوب، وبعض الأجزاء الجنوبية في غرب السودان.[1]

وفي عام 1978م أكتُشف النفط بكميات تجارية في أحد الآبار شمال مدينة باتتيو، وكان من النوع رفيع المستوى. واختلفت الحكومة المركزية والإقليم الجنوبي وشركة شيفرون حول تسمية البئر، واُتفق في النهاية على تسمية هذه الآبار "أبار الوحدة"، وسمي الحقل الذي توجد به باسم "حقل الوحدة". واقترحت الحكومة المركزية إنشاء إقليم جديد، يُطلق عليه اسم "إقليم الوحدة"، يتألف من: بانتيو، ومجالس منطقة قورقيال في الجنوب، ومجالس منطقة أبيى، والفولة، وكادوقلى، والدلنج، في جنوب كردفان. وأيد هذه الفكرة قلة من الجنوبيين، الذين ينتمون إلى هذه المناطق.[2]

المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للنزاع السوداني

لا تكاد دراسة تتناول النزاع في السودان تغفل الطابع التاريخي الذي أثر في تطوراتها، لأن مشكلة جنوب السودان لها جذورها التاريخية، كما أنها تعقدت سنة بعد سنة.

بدأ تاريخ العلاقة بين الجنوب والشمال السوداني، منذ الاحتلال المصري ثم البريطاني للسودان من بدايات القرن **19** ، وسنقوم باستعراض الجذور التاريخية للنزاع من هذا التاريخ إلى غاية بداية النزاع بين الجنوب والشمال السوداني عام **1955**.

كان الاحتلال المصري لبلاد السودان في أوائل القرن **19**، حيث بدأ محمد علي يفكر جديا في احتلال السودان قبل أن يرسل حملته إليه بسنوات، ولم يكد يتم إستعداده الحربي حتى أرسل يستأذن السلطان العثماني، فوافق هذا الأخير، على أن يضم محمد علي ما يشاء من أراضي السودان على أن يكون ذلك باسم السلطان.[3]

[1] - **موقع Al Moqatel**، مرجع سبق ذكره

[2] - Ibid

[3] - محمد فؤاد، شكري، **مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخي للمسألة**، القاهرة : دار الفكر العربي، 1946، ص 5

لكن بعد محمد علي، وبعد احتلال بريطانيا لمصر عام **1881**، وصلت تنازلات حكام مصر إلى حد السماح لبريطانيا بالإشراف على الإدارة في السودان، فبعد ثورة أحمد عرابي في مصر التي تنادي بمقاومة الحكم الأجنبي، وتعاطف السودانيين معها، شعرت بريطانيا أن مصالحها الامبراطورية تقتضي انسحاب مصر من السودان فورا والتخلي عنها، فأرسلت الجنرال غوردن للإشراف على شؤون السودان. إلا أن القوات المهدية* تمكنت من هزيمة بريطانيا وقتل الجنرال غوردن في **1885**، وأنهت الحكم التركي المصري في السودان، وأنشأت دولة استمرت من عام **1885** حتى عام **1898**.[1]

بحكم الاتفاق الانجليزي المصري عام **1899** أصبح السودان تحت الحكم الثنائي، لكن بعد استقلالها عام **1922** لم تتوقف مصر من المطالبة بالسيادة على السودان، في حين كانت السياسة البريطانية تتعزز من أجل قمع هذه المطالبة المصرية، وذلك بالتعجيل لتوجيه السودان نحو الاستقلال بالتالي فاستقلال السودان كان مرهونا بالخلافات بين القوتين التي كانتا تديران هذا البلد إسميا.[2]

تخضع هذه الاتفاقية المديريات الجنوبية الثلاث، لسلطة الشمال، مما كان سببا رئيسا لاندلاع الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وكانت اتفاقية السيادة المشتركة لعام 1899 تغطية باسم مصلحة مصر لسيطرة بريطانيا على السودان وتثبيت قوتها في المنطقة أمام زحف القوات الفرنسية التي بدأت تشق طريقها من أفريقيا الوسطى نحو النيل.[3]

وتكريسا لمفهوم انقسام السودان إلى شمال وجنوب، قامت بريطانيا أثناء احتلالها للسودان بإصدار عدة تشريعات، ففي ميدان التنظيم والادارة، أصدرت بريطانيا في بدايات القرن العشرين قانون الجوازات والهجرة، وقانون المناطق المغلقة، وقانون الرخص والتجارة. وطبقت هذه القوانين على مناطق مختلفة غير شمال السودان، وهي دارفور، وكردفان، والجزيرة، وكسلا، وبالنسبة لولايات الجنوب الثلاث، عمدت

***-** الحركة المهدية قامت بقيادة محمد أحمد المهدي في السودان، وكانت هذه الحركة التي عرفت بالمهدية هي في أساسها حركة جهاد وحرب مقدسة، تطالب بصفتها هذه بأن يساندها جميع المسلمين. وكان الهدف الأساسي منها كما ورد في خطابات المهدي وبياناته : " هو إحياء العقيدة الإسلامية والعودة إلى صفائها الأول، بعد تخليصها من الهرطقات والبدع التي أضيفت إليها، ونشر هذه العقيدة في جميع أنحاء العالم، باستخدام القوة إذا اقتضى الأمر.

[1] - موسى، مخول، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين : أفريقيا**، ط1، بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 2007، ص 78

[2] - Gayffier-Bonneville Anne-Claire, ***La rivalité anglo-égyptienne au Soudan : les enjeux de la décolonisation, Relations Internationales,*** 2008, P 71. http://www.cairn.info/revue-relations-internationales-2008-1-page-71.htm

[3] - **عبد الوهاب الكيالي، وآخرون**، مرجع سبق ذكره، ص 270 - 271

بريطانيا على اتباع سياسة تكرس المفهوم الخاطئ للتباين والاختلاف بين الشمال والجنوب في كافة المجالات.[1]

كما كان للاستعمار البريطاني دور في تكريس واقع التخلف في جنوب السودان من ناحية، وتعزيز عوامل الانفصال عن الشمال من ناحية أخرى، فقد ارتكزت السياسة البريطانية في جنوب السودان، خاصة في الفترة بين عامي 1930 و1945، على تدعيم اتجاه الأفريقانية في الجنوب، تبلور ذلك الاتجاه في مذكرة رسمية صدرت في عام 1930، جاء فيها " التشديد على انتهاج سياسة يعتقد الكثيرون أنها صائبة لتطوير إفريقيا زنجية تنطلق من جنوب السودان.[2]

بالنسبة لظاهرة الاسترقاق في السودان، فلها دور أيضا في تعميق الخلاق بين الجنوب والشمال. ولقد ترسخت هذه الظاهرة في السودان منذ قرون، إلى أن جاء الاستعمار البريطاني وحاول قمعها ومحاربتها، لكن الحرب الأهلية أشعلتها من جديد، وبقي الجنوبيون يعاملون كعبيد من طرف الشماليين[3].

يرى الباحثون أن احتقار الشماليين للجنوبيين، بالنظر إليهم كمتوحشين وعبيد عراة كان له أثر كارثي في العلاقة بين الطرفين، وتأثير في اتصال الجنوب بالعالم الخارجي، كما أن التمييز الحاد بين الإسلام والوثنية قد عزز هذا الاتجاه، هذا إضافة إلى أن العقل العربي يحمل الاعتقاد على سمو الثقافة واللغة العربية، والأفق الاقتصادي والسياسي، إضافة إلى التفوق التكنولوجي. كل ذلك كرس الشعور بالاستعلاء الشمالي تجاه الجنوبيين.[4]

ومما زاد الأمور سوءا، وأدى إلى تكريس الخلاف بين الشمال والجنوب هي سياسات الاستعمار البريطاني، فمع توقيع مصر وبريطانيا اتفاقية 1953 بشأن استقلال السودان بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، عملت لندن على تشكيك الجنوبيين في الحكومة الوطنية الأولى برئاسة إسماعيل الأزهري خاصة فيما يتعلق بسياسة السودنة، والتي تعني إحلال الكوادر السودانية في الوظائف، محل الكوادر البريطانية حيث عملت على تصوير الأمر وكأنه احتلال شمالي للجنوبيين الذين يستهدفون بيعهم مرة ثانية كرقيق. مما أثار حالة من الإحباط والتذمر لدى النخبة المتعلمة الجنوبية. ومما زاد من تعقيد الأمور قيام الحكومة

---

[1]- السيد مصطفى، أحمد أبو الخير، **أزمات السودان الداخلية، والقانون الدولي المعاصر**، ط1، القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع، 2006، ص 20. نقلا عن : عبد الملك، عودة، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161، يوليو 2005، ص 191 - 195

[2]- عبده مختار، موسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 76

[3] - ***Dave, Peterson***, op.cit, p .63

[4]- عبده مختار موسى، **نفس المرجع**، ص 86

السودانية عام 1955 بإعادة تنظيم القوة العسكرية، حيث قررت نقل بعض مجموعات الفرقة الاستوائية الجنوبية إلى الشمال، الامر الذي انتهى بتمرد هؤلاء، وهو التمرد الذي كان بداية لتفجر مشكلة الجنوب.[1]

كما ركزت سياسة بريطانيا على قضيتي العروبة والإسلام، والعمل على عزل الجنوب عن الشمال بل وربطه بدول القارة المسيحية السوداء، مثل شرق إفريقيا، وعملت على اتباع العديد من الآليات في هذا الشأن مثل تشغيل الموظفين غير المسلمين في الجنوب، والتحكم في هجرة التجار الشماليين، وغيرها من الأساليب الأخرى.[2]

كذلك كان في حجتهم أن الإسلام غير مناسب لتطور ورفاهية الشعب، بينما المسيحية هي أهل لذلك، وأنها قادرة على تأسيس المدارس، ونشر التعليم، ومن خلال المدخل الديني، عمل البريطانيون على غرس فكرة أنه دون المسيحية، لايمكن تحقيق التقدم.[3]

يؤكد المهتمون بشؤون السودان أن هذه الدولة إنما قامت منذ البداية على التجميع الإجباري لعديد من شعوب غير متجانسة قوميا. حيث تأسست الدولة على يد محمد علي، حيث بدأ يرسل جيوشه إلى الجنوب بدءا من عام **1821**، مؤسسا بذلك الكيان السوداني المعاصر من خلال القوة المسلحة. و على الرغم من التنوع العرقي الهائل الذي ينطوي عليه الكيان البشري لكل من الجنوب والشمال فإن الجنوبيين عموما يعتبرون أنفسهم أفارقة، في حين يعتبر الشماليون أنفسهم عربا.[4]

ويمكن القول أن هذا الإدراك لا سيما من جانب الجنوبيين قد تعمق بفعل السياسة الجنوبية التي اتبعها المحتلون الانجليز في السودان، إضافة إلى قرارات لجنة السودنة خلال فترة الإعداد لاستقلال السودان، والتي سبق ذكرها.

[1] - بدر حسن، شافعي، التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان، **السياسة الدولية**، العدد 183، المجلد 46، 2011، ص 174

[2] - **نفس المرجع السابق**، ص 174

[3] - د.عبده مختار، موسى، **نفس المرجع**، ص 96

[4] - **أحمد، وهبان**، مرجع سبق ذكره، ص 179 - 180

المطلب الثالث : مراحل النزاع بين الشمال والجنوب السوداني

يمكن تقسيم النزاع السوداني إلى مرحلتين :

المرحلة الاولى : 1955 – 1972

الحرب الأهلية 1955 :

اندلعت أعمال العنف المسلح في الجنوب في أوت عام 1955 خلال الفترة الانتقالية المسماة بفترة الحكم الذاتي. وكان السبب المباشر للعنف استدعاء الفرقة الاستوائية، وهي قوة مستقلة في الجيش قوامها جنود من جنوب السودان، إلى الخرطوم للمشاركة في احتفال جلاء القوات البريطانية عن السودان.[1]

التمرد كانت تقوده جماعات مختلفة، ضعيفة عسكريا، وأغلبها كان من الإقليم الجنوبي للإستوائية هذه الجماعات كانت موحدة تحت حركة الأنيانيا*.[2]

بعد استقلال السودان :

في عام 1956، أعلن رسميا استقلال السودان في ظل الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال، وقد عمل الوجود البريطاني على تعميق الخلاف والتناقضات بين الفريقين، وتألفت حكومة جديدة برئاسة عباس الأزهري، رئيس الحزب الوطني الاتحادي، وكان في المعارضة حزب الأمة بقيادة " أحمد محجوب " فقاد الفريق إبراهيم عبود انقلابا عسكريا، واستولى على السلطة وحل الأحزاب، وحاول اتباع سياسة تعريب المديريات الجنوبية .[3]

[1]- إجلال، رأفت، وآخرون، **السودان على مفترق الطرق، بعد الحرب قبل السلام**، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 15

*- حركة الأنيانيا التي تعني في اللغة " سم الثعبان " تعرف بـ : جيش حرب العصابات الانفصالي، ذلك الجيش الذي كان بمثابة الجناح العسكري لمنظمة جنوبية انفصالية هي منظمة سانو Sanu أو منظمة الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي Sudan African National Union. وقد تشكلت هذه المنظمة في أوغندا من جانب لفيف من أبناء جنوب السودان كان أفراده قد نزحوا إلى الدولة الأوغندية غداة اعتلاء العسكريين سدة الحكم في الخرطوم على إثر انقلاب عسكري تزعمه إبراهيم عبود في 17 ديسمبر عام 1958، وعلى الرغم من تعدد المنظمات والأحزاب السياسية ذات الطابع العرقي التي نشأت بغية تبني قضية الجنوب، فإن منظمة سانو كانت أوسعها قاعدة، وأكثرها تنظيما، وأمضاها تأثيرا، بالرغم من أنها تعاني من انقسام داخلها في المواقف فالبعض ينادي بتكوين دولة فيدرالية مع الشمال، والبعض الآخر ينادي بانفصال الجنوب عن الشمال.

[2] - Béatrice, Giblin, ***Les Conflits Dans Le Monde : Approche Géopolitique***, Paris : Armand Colin, 2011, P 210

[3]- **موسى، مخول**، مرجع سبق ذكره، ص 101 - 102

إلا أن محاولاته كافة، باءت بالفشل، فأرغم عام 1964 على التنحي عن السلطة إثر انتفاضة شعبية عامة، وتألفت حكومة جديدة برئاسة " سر الختم خليفة " تضم أعضاء من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي، والحزب الشيوعي السوداني وبعض القيادات السياسية في الجنوب.[1]

وقد راح الزعيم السوداني الجديد سر الختم خليفة يعلن اعتزامه إتباع سياسة جديدة قوامها التفاوض بصدد مشكلة جنوب السودان، حيث دعا الجنوبيين إلى مؤتمر مائدة مستديرة في الخرطوم خلال شهر مارس عام 1965، وسرعان ما لقيت دعوته هذه قبولا لا يستهان به من جانب المنظمات والأحزاب الجنوبية، لكن فشل المؤتمر في التوصل إلى صيغة يقبلها جميع الأطراف بصدد مستقبل الجنوب.[2]

في 1967 عقد مؤتمر بين عدة فصائل جنوبية بالإضافة إلى قادة الأنيانيا، تمخض عنه إعلان حكومة مؤقتة لجنوب السودان، عاصمتها بانجو، لكن تم إلغاء هذه الحكومة، وعقد مؤتمر آخر تم فيه تشكيل حكومة جنوبية جديدة أطلقوا عليها حكومة النيل، وقد كان أهم توجهات هذه الحكومة هو التأكيد على استقلال الجنوب تماما عن الشمال، واستخدام الكفاح المسلح طريقا لذلك، بالتعاون مع الأنيانيا، بغية القضاء على سيطرة العرب على الجنوبيين، وفي عام 1970 تم حل حكومة النيل، وأصبح القائد العام للأنيانيا الجديد " جوزيف لاغو " أقوى زعماء الجنوب، وقد راح لاغو يعلن عن قيام منظمة انفصالية جديدة تحت إمرته، وهي جبهة تحرير جنوب السودان. وذلك في الوقت الذي كان الصراع الدامي يدور فيه على أشده بين الأنيانيا وقوة حكومة الخرطوم.[3]

على صعيد آخر فإن الحرب الأهلية المدمرة، أدت إلى ظهور زعامة سودانية أخرى إثر انقلاب عسكري في 1969 بقيادة الفريق جعفر النميري، الذي كان مستعدا للقيام بالإجراءات الضرورية من أجل السلم، وقد تم توقيع اتفاقية السلام في 1972 بـ : أديس أبابا، بفضل الإمبراطور هيلاسيلاسي.[4]

هذه الاتفاقية ساهمت في تهدئة الأوضاع في الجنوب طيلة عشر سنوات، حيث كان من أهم بنودها :

- حصول الجنوبيين على الحكم الذاتي الموسع في إطار السودان الموحد
- أن يشكل الجنوب بأقاليمه الثلاثة " الاستوائية، أعالي النيل، بحر الغزال، إقليما واحدا

[1] - **موسى، مخول**، نفس المرجع السابق، ص 102
[2] - **أحمد، وهبان**، مرجع سبق ذكره، ص 184 - 185
[3] - نفس المرجع السابق، ص 186 - 187
[4] - **Béatrice, Giblin**, op.cit, P 210

عاصمته مدينة جوبا " عاصمة الجنوب حاليا "

-اعتبار اللغة العربية هي اللغة الأولى في البلاد، واللغة الانجليزية لغة رسمية، كما تم السماح باستخدام اللهجات واللغات المحلية.

-استيعاب قوات الأنيانيا في الجيش السوداني.[1]

بعد هذه الاتفاقية كانت المرحلة التالية يسودها الهدوء في العلاقات بين الشمال والجنوب، وكان لجوزيف لاغو الفضل في العمل على توحيد الحركة السياسية والعسكرية في الجنوب تحت إمرته، بحيث أخذت شكلا موحدا، مما أوجد عنصر الاستقرار داخل حركة التمرد ضد الشمال، وزاد بالتالي من فرص الحوارالسياسي بينهما، وفتح الباب للموافقة على اتفاق أديس أبابا **1972**، لاسيما وأن الاهتمام بعمليات التنمية في الجنوب من العوامل التي ساعدت على الحوار السلمي، حيث أنشئب لجنة تتولى شؤون التنمية الاقتصادية في الجنوب، ووضع الخطط الاقتصادية، كما تم تعيين وزير لشؤون الجنوب.[2]

هذا ويعتبر هذا الاتفاق أعظم إنجازات جعفر النميري حتى ذلك العهد. وعلى ذلك، فإن الحفاظ على السلام في الجنوب ذو أهمية قصوى بالنسبة للوضع في السودان، وليس ذلك بالعمل السهل، إلا أن مشاكل الجنوب الاقتصادية من الصعوبة بدرجة لا تكاد تسمح بإنجاز ما يتعدى أعمال الإغاثة.[3]

المرحلة الثانية 1983 – 2005

استمر الاستقرار لمدة عشر سنوات لم تخل من تعبير الجنوبيين عن سخطهم غير مرة إزاء كل ما يعتبرونه انتهاكا من جانب النميري لاتفاقية أديس أبابا، غير أن هذا السخط قد تزايد مع بداية عقد الثمانينات وبلغ أوجه مع بداية عام 1983، على نحو هيأ لانهيار هذه الاتفاقية، وظهور حركة عرقية جنوبية جديدة راحت تعلن تمردها على حكومة الخرطوم، لكي يشتعل من جديد أوار الحرب الأهلية في السودان.[4]

---

[1]- **بدر حسن، شافعي**، مرجع سبق ذكره، ص 175

[2]- د. عبد القادر، إسماعيل، **جنوب السودان، صراعات الحرب، وصراعات السلام، دور الأحزاب السياسية 1947 – 1972**، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2011، ص 350 - 351

[3]- **موسى، مخول**، مرجع سبق ذكره، ص 104

[4]- **أحمد، وهبان**، مرجع سبق ذكره، ص 190

هذه الحرب قادتها حركة جديدة وهي الحركة الشعبية لتحرير السودان* بقيادة الدكتور **جون قرنق****، هذه المرة كانت مطالب حركة التمرد غير منصبة على الانفصال أو حتى على الحكم الذاتي لجنوب السودان، هذه الحركة كان لها الطابع الوطني، وهي تحارب من أجل الاعتراف بحقوق كل الشعوب التي تعاني التهميش في إطار دولة موحدة وعلمانية، إذن هذه الحركة أرادت وضع حد لاحتكار السلطة السياسية والإقتصادية التي في يد الأقلية الموجودة في حوض النيل المركزي، هذه الأخيرة كانت موجودة منذ القرن 19 وهي تتمثل في عائلتين كبيرتين : الختمية، والمهدية، بالتالي فإن نداء الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت موجهة إلى كل السودانيين، لكن قبل ذلك كانت موجهة إلى الشعوب المجاورة في الجنوب، وفي الغرب (دارفور)، وفي الشمال (النوبيون)، وفي الشرق (الباجا)، وكذلك إلى المتواجدين في المنطقة بين الشمال والجنوب : منطقة أبيي، جبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق.[1]

إضافة إلى سخط الجنوبيين على التوجهات السياسية، والقرارات المتخذة من طرف حكومة الخرطوم التي قررت أن ترد بهجوم مضاد على المتمردين الذين طلبوا من مختلف الحملات الفرنسية والأمريكية أن يوقفوا أشغالهم في المنطقة الجنوبية. هؤلاء المتمردين أرادوا أن يلفتوا انتباه الحكومة السودانية بمصير الجنوبيين المضطهدين، وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان يهدد بالهجوم إن استمرت الأشغال، لكن هذا التهديد لم يأخذ بعين الاعتبار مما أدى إلى هجوم الجيش في 10 فيفري 1984 على الموقع العسكري الحكومي الذي يتمركز في الملتقى الاستراتيجي لنهر السوباط والنيل الأبيض. وأخذه للرهائن الفرنسية والانجليزية والألمانية والكينية العاملة في المشروع، مما أدى بها إلى إلغاء الأشغال في جنوب السودان.[2]

---

*- الحركة الشعبية لتحرير السودان **SPLM/A** برزت في الساحة العسكرية والسياسية بالسودان منذ العام 1981، وذلك بعد سياسات النميري، حيث برز عدد من الضباط العسكريين الجنوبيين في المسرح العسكري، وأصبحوا نواة للجيش الشعبي (الجناح العسكري) للحركة الشعبية، وأغلبهم كان قد تم استيعابهم في الجيش السوداني، وأبرزهم الدكتور جون قرنق قائد الحركة الشعبية، واستطاع هؤلاء أن يكونوا وحدات عسكرية شكلت نواة ما عرف بـ : " الحركة الشعبية لتحرير السودان " ضد الحكومة السودانية، وذلك في ماي 1983، وقد استندت في مبادئها على : إقامة نظام علماني يحكم السودان، ويفصل الدين عن الدولة، إعادة توزيع السلطة والثروة بين الشمال والجنوب، بناء سودان جديد يقوم على المشاركة الشعبية لكل الإثنيات العرقية في السودان، مشاركة المناطق المهمشة (المناطق الطرفية) في إدارة المركز (الخرطوم). سعت الحركة الشعبية إلى معاداة الأنظمة الحاكمة التي تدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

**- الدكتور جون قرنق دومابيور : ولد في 25 جويلية 1945 بـ : واكقولي في أعالي النيل في جنوب السودان، قضى طفولته في قريته دينكا، وفي خلال دراساته الثانوية في تنزانيا واجهته أفكار شيوعية. أكمل دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية أين حصل في 1969 على دبلوم في الاقتصاد، في 1971 انظم إلى حركة الأنيانيا بأمر من جوزيف لاغو، في 1972 دخل جون قرنق الجيش برتبة قائد، وأصبح عقيد. عاد إلى الولايات المتحدة واتبع تكوينا عسكريا في القاعدة العسكرية Fort Benning في جورجيا 1974، وقام فيها أيضا بمناقشة أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي. توفي عام 2005.

[1] - **Béatrice, Guiblin**, op.cit, p.211

[2] - Zygmunt, L.Ostrowski, ***Soudan Conflit autour des richesses***, Paris : L'Harmattan, 2010, P 17 - 18

كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تتابع تقدمها، وكانت تحتل تقريبا كامل الجنوب في مواجهة الجيش الحكومي، الذي كان ضعيف من حيث الوسائل وانعدام الإدارة، وكان يحتفظ فقط وبصفة غير ثابتة بالسيطرة على المدن الكبيرة ووسائل الاتصال.[1]

حركة التمرد الجديدة تميزت كذلك باستخدامها أسلوب الحرب التقليدية وليس أسلوب حرب العصابات الذي اتبعته حركة الأنيانيا. ومنذ البداية عمدت الحركة إلى حشد قوات كبيرة تستخدمها لمهاجمة القوات الحكومية والاستيلاء على الحاميات. وقد حققت الحركة في هذا سلسلة من النجاحات خاصة في أواخر عام 1988 ومطلع عام 1989.[2]

وفي أفريل 1985 تمت الإطاحة بالرئيس السوداني جعفر النميري من خلال انتفاضة شعبية استولى على إثرها الجيش بزعامة الفريق عبد الرحمان سوار الذهب على الحكم، حيث أعلن بقاءه في السلطة لمدة عام كفترة انتقالية يتم خلالها انتخاب برلمان سوداني جديد، ونقل السلطة إلى حكومة مدنية.[3]

صحيح أن سوار الذهب أوفى بعهده وسلم السلطة للمدنيين مباشرة، إلا أنه مع انقضاء ذلك العام تعمقت المشكلة، ودخلت البلاد في هذه الفترة في صراعات جديدة في مناطق أخرى من السودان (جبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق).[4]

نستنتج مما سبق أن الحركة الشعبية لتحرير السودان ساهمت في تغيير الكثير من الأمور سواء في الشمال، أو في الجنوب السوداني، بحيث ساهم التمرد في إسقاط نظام جعفر النميري، أما في الجنوب فإن الحركة كان لها دور في التغيير الجذري لمطالب الجنوبيين فكان مبدؤها كما ذكرنا سابقا إقامة سودان جديد وموحد وعلماني، خاصة بعد وصول النظام الاسلامي للحكم في السودان عبر انقلاب عسكري عام 1989، إذ أدى هذا بدوره إلى تصاعد لهجة العداء للعروبة والإسلام في خطاب الحركة.

في مارس 1986 تم عقد اجتماع في **كوكادام** بإثيوبيا، وقد حضره ممثلون عن حركة قرنق، ونظراء لهم عن تحالف النقابات المهنية والاتحادات العمالية والأحزاب السياسية في السودان، وتمخض هذا الاجتماع عن إصدار ما يعرف بوثيقة كوكادام، ولعل أبرز ما جاء في هذه الوثيقة ما يلي :

[1] - **Béatrice, Guiblin**, op.cit, p 211

[2]- إجلال، رأفت، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 20
[3]- أحمد، وهبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 193
[4]- عبد الفتاح، حمد الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 28

- التعهد بالبحث عن السلام من خلال التشاور والسعي إلى عقد مؤتمر دستوري قومي يناقش مختلف جوانب القضية.
- ارتباط انعقاد المؤتمر الدستوري بإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية الصادرة في سبتمبر 1983.
- العودة إلى دستور 1956 ذي الطابع العلماني.
- ضرورة إلغاء الاتفاقيات التي تمس السيادة الوطنية (اتفاقيات التكامل مع مصر).
- تعهد حركة قرنق بوقف إطلاق النار فور انعقاد المؤتمر الدستوري وإلغاء قوانين سبتمبر.[1]

بصفة عامة، تميزت الفترة من 1985 – 1989 بأنها أعيد فيها تشكيل الحكومة أكثر من ست مرات في ثلاث سنوات، وتبعا لذلك لم تشهد هذه الفترة أدنى استقرار، وبالرغم من تعدد مساعي الحل السلمي، وكثرة المبادرات السياسية الداعية للتفاوض، فإن زعيم الحركة (الدكتور جون قرنق)، لم يجلس للتفاوض مع تلك الحكومات إلا مرة واحدة اشترط فيها على رئيس الوزراء (السيد الصادق المهدي) الاجتماع به بصفته الحزبية فقط.[2]

وفي 16 نوفمبر 1988، تم عقد اتفاقية السلام السودانية بين الميرغني وجون قرنق، بعد تزايد الضغوط العسكرية في الجنوب. إلا أن هذه الاتفاقية واجهت صعوبات كثيرة أهمها تحفظ الجبهة القومية الاسلامية عليها، وهي أحد الأحزاب الرئيسية في الائتلاف الحاكم على بعض بنودها، ومثل حادث إطلاق النار على طائرة وزير الدفاع السوداني انتكاسة لهذه الاتفاقية، وفي فيفري 1989، سقطت مدينة الناصر قرب الحدود الإثيوبية في يد قوات التمرد واستقال وزير الدفاع احتجاجا على عدم توفير الحكومة المعدات العسكرية اللازمة للقوات المسلحة السودانية للدفاع عن الجنوب، وفي نوفمبر من ذات العام شنت حركة التمرد هجوما على مدينة الكرمك في النيل الأزرق.[3]

بعد تسلم ثورة الإنقاذ لزمام السلطة في السودان بقيادة العميد عمر حسن أحمد البشير عام 1989 واجهت تحديات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، وكان أكبر تحد لها هو الحرب المستعرة في جنوب البلاد، والتي أدت إلى عدم الاستقرار وإضعاف شرعية الدولة الوطنية، فسعت ثورة الإنقاذ جاهدة لإيقاف الحرب وتحقيق السلام والوحدة، وسخرت لذلك كل الوسائل، وفي مقدمتها مبادرة مؤتمر الحوار الوطني الذي كان أول تمرين سياسي جامع للحوار حول إمكانية الاتفاق على برنامج وطني يتواضع عليه أهل السودان، وقد خلصت توصياته للآتي :

[1]- أحمد، وهبان، **مرجع سبق ذكره**، ص 193 - 194
[2]- عبد الفتاح، حمد الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 28
[3]- السيد مصطفى، أحمد أبو الخير، **مرجع سبق ذكره**، ص 24 - 25

- التأكيد على مبدأ الحوار أسلوبا وحيدا لإيجاد الحلول السلمية، ونبذ العنف والنزاع للمطالبة بالحقوق.
- -معالجة الأسباب الجذرية والتاريخية للنزاع بتأسيس نظام الحكم الاتحادي.
- -حسم علاقة الدين بالدولة والديمقراطية بوجوب كفالة الحريات الدينية والثقافية، وأن يقصر الحكم بالشريعة على الشمال دون الجنوب.

اعتماد المواطنة أساسا للحقوق والواجبات (بتكوين حكومات ولائية فاعلة في الجنوب والشمال).[1]

من جانب آخر وبالعودة إلى الحديث عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإنه برغم الانجازات التي قامت بها الحركة إلا أن هذا لا ينفي وجود خلافات في وجهات النظر داخلها، وبهذا الصدد فقد اصطدمت رؤية قرنق الوحدوية بخلافات مع بعض قياداته، خاصة كلا من رياك مشار، ولام أكول حيث كانا من أنصار الانفصال لاسيما في ظل عدم مشاركة الشماليين في الحرب لإسقاط نظام الإنقاذ الحاكم في الخرطوم الذي أعلن الجهاد ضد الجنوبيين. وقاما بالانفصال عن الحركة، وتشكيل مجموعة عرفت باسم "مجموعة الناصر" نسبة للمنطقة التي نشأت فيها هذه المجموعة، وهي الخطوة المهمة التي أسفرت عن أمرين بخصوص تأكيد فكرة حق تقرير المصير :

الأول : قيام قرنق في سبتمبر 1991 بعقد مؤتمر للحركة لمراجعة أفكارها بخصوص فكرة السودان الجديد، حيث أدخلت تعديلا مهما على مبادئها يتضمن التأكيد على أن الاستقلال وحق تقرير المصير يشكلان البديل لفشل خيار السودان الموحد العلماني. أما **الثاني** : قيام حكومة الانقاذ بالاتصال بـ : " **لام أكول**" ، والتوصل معه لاتفاق فرانكفورت جانفي 1992، والذي تضمن للمرة الأولى تأييد الحكومة لفكرة حق تقرير المصير، وقد عززت الحكومة هذه الخطوة بتأكيد الأمر نفسه في اتفاقية الخرطوم أفريل 1997، مع القوى المناهضة لقرنق، بل تم النص على هذا الأمر في دستور 1998 الذي ظل معمولا به حتى اتفاقية نيفاشا.[2]

[1]- عبد الفتاح، حمد الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 29 - 30
[2]- بدر حسن، الشافعي، **مرجع سبق ذكره**، ص 175

جاء بعد ذلك أيضا توقيع الحكومة في عام 1997 على إعلان مبادئ الإيجاد* التي نصت على حق الانفصال للجنوب.[1] بعد مبادرة الإيجاد ظهرت جهود أخرى تمثلت في مفاوضات السلام التي تمت في مشاكوس ونيفاشا في الجمهورية الكينية في الفترة ما بين جويلية 2002 و31 سبتمبر 2004، والتي أنجزت ثماني وثائق :

-بروتكول مشاكوس الذي حدد فترة انتقالية لمدة ست سنوات ونصف السنة، ومنح سكان جنوب السودان بمقتضاه حق تقرير المصير في نهاية الفترة الانتقالية.

-اقتسام السلطة

-الاتفاقية حول الترتيبات الأمنية والعسكرية في خلال الفترة الانتقالية التي سمحت للحركة الشعبية بالاحتفاظ بجيشها وتأسيس مجلس دفاع مشترك وقوات اندماجية، يشار إليه فيما بعد ببروتوكول الإجراءات الأمنية.

-بروتوكول اقتسام الثروة.

-بروتوكول حل النزاع في ولايات : جنوب كردفان والنيل الأزرق.

-بروتوكول حل النزاع بمنطقة أبيي.

-اتفاقية آليات تنفيذ اتفاق السلام.

-اتفاقية وقف إطلاق النار الدائم والتي تعد ملحقا لاتفاقية السلام الشمال.[2]

وقبل التوصل إلى هذه البنود، بدأت المفاوضات الشاقة بين الشمال والجنوب منذ ماي 2002، ومرت بمراحل كثيرة بدأت بأبوجا 1 وأبوجا 2 بنيجيريا، ثم كارن، فمشاكوس، فنيروبي، فناكورو ثم نانيوكي، وأخيرا نيفاشا في كينيا.[3]

*- تعتبر الهيئة الحكومية للتنمية (إيجاد) من المنظمات الإقليمية الإفريقية الفرعية، وهى تضم دول منطقة الشرق الإفريقي (جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، الصومال، السودان، أوغندا) فضلاً عن مصر وليبيا بصفة مراقب. وقد كانت تعرف عند نشأتها عام 1986م باسم الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر، إثر الجفاف الذي ضرب الساحل الإفريقي، فقد كان هم حكومات تلك المنطقة هو إزالة الآثار التي نجمت عن قلة الأمطار وانتشار المجاعة وتفاقم مشاكل النزوح واللجوء. إلا أنها قد توسعت في مهامها فيما بعد وتجاوزت دورها القديم كمنظمة لمكافحة الجفاف والتصحر لتلعب دورا في قضايا التنمية والتكامل الاقتصادي، كما اهتمت بعملية تسوية النزاعات وفضها وإحلال السلام في نطاقها الجغرافي، وذلك نتيجة لتأزم الصراعات داخل الدول الأعضاء كما هو الحال بالنسبة للسودان والصومال. فضلاً عن الصراعات البينية، مثل الصراع بين إثيوبيا وإريتريا.

[1]- وقيع الله، حمودة شطة، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، **قراءات إفريقية**، العدد 6، سبتمبر 2010، ص 61

[2]- عبد الفتاح، حمد الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص 31 - 32

[3]- وقيع الله، حمودة شطة، **مرجع سبق ذكره**، ص 61

الفصل الثاني :

عوامل وأسباب انفصال جنوب السودان

يعتقد الكثيرون بتعرض السودان لمخططات إقليمية ودولية تستهدف تفكيكه إلى عدة كيانات متناحرة بل يمكن القول أن معظم الكتابات التي تنطلق من توجه إسلامي أو عربي تعتمد " نظرية المؤامرة " كإطار نظري لتفسير الأحداث المتتالية التي تقع في السودان أو أنها ترسل إشارات تأكيدية على مدى التأثير الخارجي، كما تثبت قراءة المراجع الأجنبية أن الكتاب الغربيين ينطلقون في تحليل قضية جنوب السودان من رؤية مناقضة تماما للرؤية السابقة، إذ يلقون بعبء المسؤولية على الأنظمة السودانية وخاصة أن كثيرا منها اتخذ من الإسلام دعامة لحكمه. لهذا فإننا لو أردنا أن نفسر انفصال جنوب السودان على أنه جاء نتيجة أسباب داخلية ترتبط بعدة عوامل أدت إلى خلق كيانين غير متجانسين داخل دولة واحدة مما صعب دمج أطرافها وتوحيدها، لكان ذلك أمرا حقيقيا لأنه يعتبر واقعا عاشه السودان. كذلك لو أردنا أن نفسر هذا الانفصال على أنه جاء بسبب تدخل أطراف خارجية، لكان ذلك أمرا حقيقيا أيضا، لأن الانفصال من شأنه أن يحقق أهدافا استراتيجية لها، ولكن يبقى الأمر بحاجة إلى تفصيل أكثر وتحليل أدق. ويأتي هذا الفصل ليحلل عوامل وأسباب انفصال جنوب السودان، الداخلية والخارجية.

المبحث الأول : العوامل والأسباب الداخلية

المطلب الأول : العوامل السياسية والإقتصادية

سياسات الحكومات المتعاقبة على الحكم في السودان : بحيث صاحب الانفجار الأول قبل الاستقلال 1955، وسبقه أجواء من التشكك والخوف في أوساط الجنوبيين تجاه نيات الحكومة الجديدة خاصة بعد سلسلة قرارات اتخذتها أثرت سلبا في مصالح الجنوبيين، ومن ذلك أن الحكومة لم تمنح الجنوبيين سوى ثلاث وظائف فقط من بين ثمانمائة وظيفة عليا في السلك الإداري شغرت بتسريح كبار الموظفين البريطانيين والمصريين، كما أنها قامت بتعيين ضباط شماليين لقيادة الفرقة الإستوائية، وقمعت تظاهرات الاحتجاج الجنوبية ضد سياساتها.[1]

سياسات الفريق إبراهيم عبود، التي عملت على تكريس المخاوف التي زرعها الاستعمار، فلقد قام عبود بإنشاء مدارس لتعليم القرآن ومعاهد إسلامية في الجنوب، واستبدال يوم الجمعة بيوم الأحد كعطلة أسبوعية في الجنوب، كما قام بإصدار قانون الجمعيات التبشيرية المسيحية الذي حظر التبشير المسيحي في الجنوب، وانتهى بطرد المبشرين.[2]

[1]- **إجلال، رأفت**، مرجع سبق ذكره، ص 15
[2]- **بدر، حسن شافعي**، مرجع سبق ذكره، ص 174

نلاحظ مما سبق الدور الذي لعبته سياسات الحكومة السودانية في تأجيج الصراع، بحيث كما ذكرنا سابقا أن إبراهيم عبود قام باتباع سياسة الدمج والتذويب بالقوة ضد الجنوبيين عبر الأسلمة والتعريب مما ساهم في اندلاع حرب الجنوب التي قادتها حركة الأنيانيا، إضافة إلى هذا فإنه كان هناك انقسام كما ذكرنا سابقا، بين الجنوبيين بصدد موقفهم من المشكلة، إذ كان ثمة تنظيمات جنوبية تطالب بقيام نظام فيدرالي في السودان يضم الشمال والجنوب معا، فيما كانت هناك تنظيمات أخرى تشيد بمطلب استقلال جنوب السودان عن شماله، وإقامة دولة جنوبية مستقلة.

قرارات الرئيس جعفر النميري التي أعتبرت من بين الأسباب التي ألغت إتفاقية أديس أبابا، بعد أكثر من عشر سنوات من السلام عاشها السودان في ظل هذه الاتفاقية، وتمثلت هذه القرارات في تقسيم الإقليم الجنوبي من الوحدة الواحدة ذات الحكم الذاتي إلى ثلاثة أقاليم في 5 جوان 1983، وأعقب ذلك إعلان الشريعة الإسلامية مصدرا للنظام القانوني السوداني، الأمر الذي عده الجنوبيين محاولة شمالية جديدة للهيمنة الثقافية.[1]

وكان من الأسباب الأخرى التي أدت إلى عودة الحرب، هو أن الشمال لم يلتزم بقراراته بل كان يريد تكريس الانقسام من أجل الحكم، ولهذا كان يستغل الانشقاق الموجود بين الولايات الجنوبية الثلاث : أعالي النيل، الإستوائية وبحر الغزال، هذه المناطق تسكنها شعوب كثيرة من المربيين المنتجين من أصول نيلية، مثل الدينكا، هذه الشعوب كانت مع اتصال قديم بالشمال، التي كانت في مواجهة مع ريبة وشك الإستوائيين الذين يعيشون في الحدود مع كينيا، أوغندا، كونغو الديمقراطية، إضافة إلى إعادة تقسيم الجنوب إلى المناطق الثلاث بعدما كانت موحدة في إطار حكومة جوبا، وإقالة الموظفين من الدينكا ورفض الشمال تقسيم الثروة النفطية المتواجدة في أراضي الجنوب، وأيضا أثر مشروع قناة جونقلي الذي انطلق في 1978، لأن هذا المشروع من شأنه أن يجفف منابع أعالي النيل لحساب الزيادة في نسبة المياه في الشمال ومصر، وهذا ما انجر عنه قلق أهالي المنطقة المربيين.[2]

فقد ألقت الاجراءات التي اتخذها عبود بظلالها على العلاقات الشمالية – الجنوبية، وقد وصل الأمر إلى قمته عندما دعت الجبهة الإسلامية للدستور عام 1955 إلى تطبيق الدستور الإسلامي، مما زاد من مخاوف الجنوبيين بأن الشماليين يسعون إلى أسلمة الجنوب.[3]

[1]- عبد الفتاح، حمد الطاهر، تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله، **قراءات إفريقية**، العدد 8، جوان 2011، ص 27

[2]- **Béatrice, Guiblin**, op.cit, P. 210- 211

[3]- **عبده مختار، موسى**، مرجع سبق ذكره، ص 100

إضافة إلى هذا فإن حكومة مايو بقيادة جعفر النميري بأطروحتها اليسارية في أول عهدها، سعت إلى دمج الشمال والجنوب في مشروعها الاشتراكي، على الرغم من اعترافها بالفوارق التاريخية والثقافية بين الشمال والجنوب، غير أن تلك السياسات لم تحقق أي تغيير كبير في الجنوب، وبقي الدين المسيحي يشكل عنصرا مهما في الأيديولوجيا الجنوبية، كما اتضح لاحقا في أطروحات الحركة الشعبية لتحرير السودان في تعاملها مع نظام الانقاذ الإسلامي.[1]

التهميش الاقتصادي : هناك بعد آخر للمسألة الجنوبية، وهو البعد الاقتصادي حيث يرتبط الجنوب السوداني بصفة خاصة وبقية أجزاء السودان بصفة عامة بمفهوم التهميش.[2] لأن الحكومة السودانية مارست سياسات التهميش الاجتماعي والاقتصادي ضد الجماعات العرقية في جنوب السودان، وهنا بإمكاننا أن نستدعي مفهوم المركز والهامش في العلاقات الشمالية – الجنوبية، فهذا المفهوم يعبر عن حالة عدم التكافؤ أو الاختلاف، سواء من ناحية العرق أو من ناحية السلطة والثروة، وأحيانا يعكس هذا المفهوم تصورا إقصائيا من جانب المركز الذي لديه صلاحيات إصباغ الشرعية. وربما يأتي الوقت الذي ينتفض فيه الهامش ويقوم بإيقاظ هوامش أخرى لانتزاع تلك الشرعية وتحقيق ذاتيته. وانطلاقا من هذا المفهوم ربما ينشر المركز أجنحة هويته ليظلل بها من يشاء، أو ينزعها ممن لا يريد، أي يكيف وضعه حسب ما تقتضيه مصلحته.[3]

ورغم أن وجود المركز والهامش ظاهرة حتمية في أي مجتمع، إلا أنها أخذت في السودان أبعادا خطيرة، نظرا للاختلافات الموجودة في الهوية، ونظرا لاتساع الفروق بين الشمال والجنوب، حيث يوصف الجنوب بأنه من أكثر مناطق العالم تخلفا، نظرا لعوامل العزلة الطبيعية والسياسية، التي حالت دون اتصاله بالعالم الخارجي واستفادته من إمكانية التقدم، ويقول توينبي : " إن الزمن قد توقف هناك فسكان الجنوب لم يصلوا بعد إلى مرحلة الزراعة المستقرة، وكل ما فعلوه أنهم أضافوا حرفة الرعي إلى حرفتهم التقليدية وهي صيد الحيوانات والأسماك.[4]

النفط السوداني : يمكن اعتبار البترول السوداني مثالا لمجموعة العوامل التي لها تأثير داخلي، وخارجي في نفس الوقت على مسار الحرب والسلام في السودان، بحيث شهد الصراع في السودان بين الشمال والجنوب مع نهاية القرن العشرين، وبعد مرور أكثر من أربعة عقود على انطلاق النزاع حول

[1]- **عبده مختار، موسى**، مرجع سبق ذكره، ص 100 - 101

[2]- جمعة كندة، كومي، وضعية المناطق المهمشة الثلاث وأثرها على مستقبل السودان السياسي، **السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر 2003، ص 268

[3]- **هويدا صلاح الدين، عتباني**، مرجع سبق ذكره، ص 17

[4]- مدحت، أيوب، التجربة الديمقراطية في السودان ومشكلة الجنوب، **السياسة الدولية**، العدد 87، يناير 1987، ص 154 – 155

طبيعة ومستقبل العلاقة السياسية بين الطرفين في الدولة المستقلة الواحدة تحولا استراتيجيا في مسار الصراع بدخول عامل النفط الذي بدأ إنتاجه في النصف الثاني من التسعينات وبدأ تصديره في أوت 1999، ليشكل هذا العامل المستجد الذي لم يكن حاضرا ولا محسوبا في معادلات الحرب والسلام قبل ذلك التطور الأكثر أهمية وتأثيرا في رسم سيناريوهات مصير السودان في عصر ما بعد النفط، وفي تحديد وجهة جهود البحث عن سبل لإنهاء الحرب والبدء في عملية سلام، وسط جدل كبير إن كانت الصناعة النفطية الوليدة أسهمت في تأجيج القتال أم ساعدت في تعزيز فرص التسوية السلمية.[1]

إن وجود النفط في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب جعله أحد النقاط التي صعبت المفاوضات حول المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب في اتفاق ماشاكوس الإطار والبروتوكولات التي تبعته كما أنه يدخل في صلب المفاوضات حول قسمة الثروة، إضافة إلى أن عامل النفط ساهم إلى حد بعيد في تدخل الولايات المتحدة في الحرب الأهلية السودانية، لأن الإدارة الأمريكية إدارة نفطية تهتم بالبترول خاصة مع سياسة إعطاء الأولوية للإمدادات بدلا من خطة ترشيد الاستهلاك، إضافة إلى وجود استثمارات آسيوية – صينية وماليزية، في مناطق وحقول اكتشفتها شركة شيفرون الأمريكية.[2]

لم يكن الحكم في الخرطوم حينها مدركا للأبعاد الحقيقية من ناحية إستراتيجية للدخول في عصر الصناعة النفطية، فالحكومة التي أرهقتها الأوضاع الاقتصادية المتردية بسبب الحصار المتطاول، والتكاليف العالية للإنفاق الأمني والعسكري من أجل الحفاظ على قبضتها القوية لمواصلة فرض سيطرتها الأحادية على السلطة، لم تنظر إلى الموارد النفطية المتحققة إلا بوصفها عائدات مالية تغنيها بعد فقر، وتقيل عثرة حاجتها الماسة للمال، ومما زاد الحال سوءا وقتها أن حصار الأبعدين من الدول الغربية، رافقه إمساك الأقربين من دول الخليج الغنية التي ساءها موقف الحكم الإنقاذي المنحاز إلى العراق في أزمة غزو الكويت.[3] فبداية التسعينات، استطاع حكم الانقاذ اقناع بعض الشركات النفطية للعودة إلى العمل في السودان، واستطاع بين عامي 1992 و 1996 اجتذاب عدد من الشركات للقيام بتنمية واستخراج الحقول النفطية السابق الكشف عنها، وكان التحالف النفطي المسمى (مشروع النيل الكبير) مقسما بين شركة النفط الوطنية الصينية 40%، وشركة بتروناس الماليزية 30%، وتقاسمت عدة شركات كندية فيما بينها

[1]- د.خالد التيجاني، النور، النفط جدلية التقارب والتباعد، **ندوة دولتا السودان : فرص ومخاطر ما بعد الانفصال**، الدوحة، 14 و15 جانفي 2012.

[2]- السير سيد أحمد، **استخبارات ونفط**

[3]- **د.خالد التيجاني، النور**، النفط جدلية التقارب والتباعد، مرجع سبق ذكره

25%، استقرت في النهاية في يد شركة تاليسمان، بينما احتفظت الشركة الحكومية السودانية بنسبة 5%، المتبقية.[1]

المطلب الثاني : عامل الهوية والثقافة وتأثيره في دينامية النزاع في السودان

إضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية، فهناك دور العامل الثقافي وتأثيره في مجرى النزاع بين الشمال والجنوب السوداني، إذ نلاحظ تأثير العامل الثقافي في العلاقة بين الشمال والجنوب السوداني، خاصة المكون الديني، إذ كان العامل الديني في علاقة الشمال بالجنوب في فترة حكومة الإنقاذ – التي أعلنت تطبيق الشريعة عام 1991 حيث دخلت العلاقات الشمالية والجنوبية مرحلة جديدة من النزاع إلى التعقيد والتدويل.[2] بحيث منذ بداية الستينيات، عندما بدأت الحركة السياسية والعسكرية الجنوبية تنشط على المستوى الخارجي، بحثا عن الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري، كان الطرح الديني لقضية الجنوب، وتصويرها على أنها استهداف للأقلية المسيحية / الوثنية من قبل الأغلبية المسلمة، أحد الاستراتيجيات التي اعتمدتها الحركة الجنوبية، وقد زاد من مصداقيتها الإجراءات التي اتخذها نظام عبود العسكري، والتي ساهمت إلى حد بعيد في تدويل قضية الجنوب.

على الرغم من وجود المكون الديني للحرب بصورة ثابتة، إلا أن عاملي الإثنية والعنصرية لا يمكن فصلهما عن المكون الديني، ذلك لأن المعاناة التي تعرض لها الجنوبيون المسيحيون قد أفرزت رباطا قويا بين الإثنية والدين.[3]

الاختلاف كان أمرا واضحا بين الشمال والجنوب، فقد كانت الأوضاع القبلية والاقتصادية والثقافية في جنوب السودان تختلف عن الأوضاع القبلية والثقافية عن شمال السودان، ففي الوقت الذي تحكمت القبيلة والوثنية واختلاف المصالح وتعدد اللغات والثقافات والديانات في جنوب السودان، انصهر شمال السودان بالتوحد وذوبان العصبيات القبلية كنتيجة طبيعية لانتشار الإسلام والثقافة العربية الإسلامية، وإن ظلت الطائفية تتحكم في فكره الديني والسياسي وتحكم توجهات السياسة، وظهر الفرق جليا بين الشمال والجنوب كنتيجة طبيعية للسياسة الاستعمارية البريطانية التي عمدت إلى خلق جنوب السودان مختلف في هويته عن الشمال دينيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا.[4]

---

[1]- مجدي، صبحي، النفط وانهاء الحرب الأهلية في السودان، **السياسة الدولية**، العدد 150، أكتوبر 2002، ص 244

[2]- **عبده، مختار موسى**، مرجع سبق ذكره، ص 101

[3]- **عبده مختار موسى**، مرجع سبق ذكره، ص 110

[4]- **عبد القادر، اسماعيل**، مرجع سبق ذكره، ص 433

التداخل العرقي : ويقصد به أن السودان يشترك مع معظم دول الجوار في مجموعات عرقية وقبلية، تقطن كلا من السودان ودول الجوار، وبالتالي فهي تتأثر بما يحدث في دول الجوار، وتأثر فيها مستقلة بقراراتها عن نطاق السلطة المركزية في الخرطوم، ومثلا في جنوب السودان في قبائل الديدنقا ومصادمتها المستمرة مع قبيلتي الأشولي واللوبوار اليوغنديتين.[1]

إضافة إلى هذا تجدر الإشارة إلى أن القوى الخارجية سعت إلى توظيف قرب دول الجوار من الجنوب السوداني، على الخصوص لصالح أجندتها وعملت على أن تكون هذه الدول أدوات طيعة لتنفيذ سياستها الخارجية، كعامل مساعد لتمويل الأقلية الجنوبية وتوفير الإمداد العسكري واللوجستي، هذا ما سنراه في المبحث اللاحق عندما سنتطرق إلى دور العوامل الخارجية في انفصال جنوب السودان.

حسب التصور البنائي لمسببات النزاع، فإن سعي الدولة لتحقيق التجانس، قد يتماشى مع احتمال نشوب صراع، خصوصا عندما تحدد الدولة إثنية قومية ذات الأغلبية، وفرضها بالقسر على بقية الجماعات الإثنية المتواجدة في الدول، وهذا ما ينطبق على الحالة السودانية، إذ كما ذكرنا سابقا فإن سياسة فرض الثقافة العربية وسياسة أسلمة الجنوب من قبل الحكومات المتعاقبة على الحكم في السودان قصد تحقيق الوحدة أدى إلى تأجيج الصراع بين الشمال والجنوب. كما تأكد البنائية على عامل العلاقات التفاعلية بين الجماعات العرقية المختلفة داخل الدولة، أين يعتمد العنف على اختلافات كبيرة في القيم الثقافية بين المجموعات الهوياتية أين هناك رغبة بين أعضاء الفريق الواحد لحماية قيمها من التهديدات الحقيقية والوهمية التي تشكلها ثقافة مختلفة أو منظومة من القيم يمكنها تكثيف العداءات بين الجماعات الهوياتية إلى حد الوصول إلى نقطة الصراع العنيف. هذا ما كانت الحركات الجنوبية تسعى إلى تحقيقه من خلال المطالب الانفصالية، فالتخوف من فقدان الهوية الإفريقية للجنوب يعتبر من الدوافع المحركة للسلوك نحو النزاع.

لكن بالإضافة إلى هذا فحسب رأي البعض فإن مشكلة جنوب السودان ليست في الاختلاف اللغوي والديني والقبلي، إنما سوء التوزيع هو الذي غذى هذه النعرات الانفصالية، فالنمو الإقليمي غير المتوازن والتوزيع الشديد، والتفاوت في التداخل كان مفجرا أساسيا لمشكلة الجنوب.[2]

بالتالي فإنه يمكن القول أن النزاع السوداني هو نتيجة لتفاعل عدة عوامل سياسية، إقتصادية، ثقافية من دون نسيان الدور الخارجي في تغذية النزاع بين الشمال والجنوب السوداني.

[1]- محمود محمد، قلندر، جنوب السودان : **مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1900- 1983**، ط1، دمشق : دار الفكر، 2004، ص 68

[2]- **مدحت، أيوب**، مرجع سبق ذكره، ص 155

المبحث الثاني : العوامل والأسباب الخارجية

المطلب الأول : اتفاقية السلام الشامل والفترة الانتقالية 2005 – 2011

تمت الموافقة على مبدأ تقرير المصير بواسطة طرف من شمال السودان لأول مرة بعد 27 عام من طرح الفكرة في مؤتمر المائدة المستديرة وذلك عندما وقعت حكومة الانقاذ الوطني اتفاقا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في عام 1992 بمدينة فرانكفورت الألمانية، ثم ما لبثت الأحزاب والقوى السياسية الشمالية الأخرى أن وافقت على المبدأ لاحقا ضمن الوثيقة الصادرة عن مؤتمر القضايا المصيرية الذي عقد بالعاصمة الإريترية أسمرا في عام 1995، وبذلك أصبح حق تقرير المصير أمرا مقبولا لدى كل ألوان الطيف السياسي في السودان، لا مانع إذن أن يشتمل اتفاق السلام الموقع بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة الإنقاذ الوطني على هذا الحق، حيث نص بروتوكول مشاكوس على أن من حق المواطنين في جنوب السودان ممارسة حق تقرير المصير بما في ذلك التصويت في استفتاء لتحديد مستقبل إقليمهم وحدة كان أم انفصالا.[1] وترجع بعض الكتابات الانطلاقة الحقيقية لمسار السلام إلى اتفاقية وقف إطلاق النار في جبال النوبة في أفريل 2002، التي دشنت الدخول الأمريكي القوي في النزاع السوداني.[2]

ويرى بعض المراقبين أن اتفاق السلام الشامل تضمن تناقضا واضحا باعتماده مبدأ تقرير المصير للجنوب والدعوة في نفس الوقت للعمل من أجل الوحدة الجاذبة، ولم يكن التوصل لاتفاق السلام الشامل أمرا ميسورا فقد بدأت الاتصالات بين حكومة الانقاذ الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان منذ مطلع التسعينات، واستمرت المفاوضات في منابر متعددة لما يقارب الخمسة عشر عاما قبل توقيع الاتفاق في جانفي 2005، ومع تعدد المنابر والوسطاء تعرض الطرفان للعديد من الضغوط قبل أن يصلا في النهاية للاتفاق المذكور.[3]

ويمكن إرجاع طول مسار المفاوضات السودانية إلى عدة عوامل منها :

---

[1]- د.محجوب الباشا، انفصال الجنوب وسياسة السودان الإفريقية، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**،السودان : المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد 10، سبتمبر 2012، ص 12

[2]- هاني، رسلان، المفاوضات حول المناطق المهمشة في السودان : المسار الموازي لمبادرة الإيجاد، **السياسة الدولية**، العدد 152، أفريل 2003، ص 264

[3]- **د.محجوب الباشا**، نفس المرجع السابق، ص 12

تعدد القضايا التفصيلية التي تناولها الجانبان، وذلك في محاولة منهما لاجتناب مصير اتفاقية أديس أبابا التي باءت بالفشل وكان أحد أسباب فشلها عدم الاتفاق على التفاصيل التي أثارت العديد من الخلافات فيما بعد، كما ساهم دخول الولايات المتحدة الأمريكية كراع لعملية التفاوض في إطالة أمد التفاوض نسبيا حيث أن كلا من الجانبين كان يعمل على كسب الدعم الأمريكي الذي كان غير محدد الاتجاه، إضافة إلى فشل بعض جولات التفاوض.[1]

إضافة إلى ذلك ساهمت الأحداث التي ظهرت في إقليم دارفور الواقع غرب السودان والتي ظهرت في شكل تمرد عسكري ضد الحكومة المركزية منذ فيفري 2003 في الضغط على الحكومة حيث لم يعد التراجع أمرا ممكنا، خاصة أن قيادات هذه الحركة كانت تعمل على التنسيق السياسي والعسكري مع التجمع الوطني الديمقراطي المعارض الذي عمل على كسبها بعد خروج الحركة الشعبية لتحرير السودان منه منذ توقيعها لاتفاق مشاكوس الإطار مع الحكومة.[2]

بالنسبة للرأي العام في الشمال السوداني فقد أدى طول النزاع إلى شيوع حالة من الرغبة في انهاء الحرب، الأمر الذي نتج عنه ما يمكن أن نطلق عليه نوعا من القبول العام بمسألة حق تقرير المصير حتى لو أدى ذلك إلى انفصال الجنوب باعتبار أن إنهاء الحرب مع الانفصال أفضل من الوحدة مع استمرار الحرب، وبالنسبة للجنوبيين فقد كانت رؤية السودان العلماني الموحد محاولة لتجسيد المشروع الخاص والطموحات المتعلقة بجون جرانق.[3]

توقيع اتفاقية نيفاشا وخيار الانفصال : منذ أن تم توقيع اتفاقية نيفاشا سنة 2005، استمر مؤشر عدم الثقة بين شريكي الحكم الرئيسيين في السودان " حزب المؤتمر الوطني " و" الحركة الشعبية لتحرير السودان " في اتجاه تصاعدي، فقد منحت هذه الاتفاقية جنوب السودان قدرا من الحكم الذاتي، وتمثل ذلك في حصول الجنوب على دستور خاص، يقوم على الفصل بين الدين والدولة، وجيش، وعملة خاصة به.[4]

شهدت الفترة الانتقالية التي نص عليها اتفاق السلام الشامل بغرض تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء استفتاء شفاف ونزيه الكثير من الشد والجذب بين شريكي الحكم، وقد كان ذلك سببا في أن يصيب الشلل حكومة الوحدة الوطنية مما قاد لأن يصبح جهد طرفيها محدودا للغاية في مجال توفير الظروف المناسبة

[1]- هاني، رسلان، المفاوضات السودانية والخروج من المأزق : من فشل ناكورو إلى نجاح نيفاشا، **السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر 2003، ص 262

[2]- هاني، رسلان، أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل، **السياسة الدولية**، 158، أكتوبر 2004، ص 200 - 201

[3]- هاني، رسلان، جنوب السودان وحق تقرير المصير : المسار والتداعيات، مرجع سبق ذكره، ص 241

[4]- توفيق، المدينيي، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص 91

لجعل الوحدة جاذبة، بالرغم من أن بنود الاتفاقية ألزمت الطرفين بالعمل من أجل ذلك الهدف. وقد كان الجدل بين الشريكين يدور حول موضوعين أساسيين هما اقتسام ثروة النفط والحدود السياسية بين الشمال والجنوب خاصة الوضع في أبيي.[1]

موقف الحركة الشعبية وحزب المؤتمر الوطني من انفصال جنوب السودان

الحركة الشعبية : من الواضح أن تصريحات رئيس حكومة الجنوب ميارديت سلفاكير تصب في أولوية واحدة، وهي قيام دولة مستقلة في جنوب السودان، ومثال ذلك ماصرح به عند زيارته للولايات المتحدة الأمريكية حيث قال أن الشمال والجنوب سيكونان جارين جيدين إذا حدث الانفصال، وأيضا في خطاباته لشعب جنوب السودان حيث دعى في خطاب له في أكتوبر 2009 في مدينة جوبا الجنوبيين بشكل صريح للتصويت مع الانفصال، فقال : " إن مهمتي تقضي بقيادتكم إلى استفتاء 2011، إن هذا اليوم قريب جدا، واني على ثقة بأننا سنشارك فيه، ولديكم الفرصة للاختيار بين أن تكونوا أحرارا في وطنكم، أو ان تكونوا مواطنين من الدرجة الثانية في بلد موحد.[2]

حزب المؤتمر الوطني الحاكم : يعتبر حزب المؤتمر الوطني الشريك القوي في اتفاقية نيفاشا، وفي حكومة الوحدة الوطنية، ويؤكد الرئيس السوداني عمر حسن البشير التزامه وتمسكه بتثبت نصوص اتفاقية نيفاشا، والدستور الانتقالي الذي بني عليها، والعمل معا على تحقيق الوحدة الجاذبة عبر الاستفتاء الشعبي، ففي خطاب أدلى به، جدد الرئيس السوداني عمر البشير في ماي 2010 التزامه تحقيق الاستفتاء في جنوب السودان في موعده، داعيا إلى ترسيخ أسس الحكم الفيدرالي في السودان بوصفه الصيغة الأمثل لحكم البلاد، ويجمع المحللون السودانيون والعرب، أن حزب المؤتمر الوطني لم يفعل الشيء الكثير من أجل الوحدة، وربما لانه لا يمتلك استراتيجية واضحة للحفاظ على الوحدة، بل يبدو للكثير من المراقبين، أن هناك بعض الأجنحة داخل المؤتمر غير متحمسة للإبقاء على الوحدة، وترى أن العلاقة مع الحركة الشعبية والجنوبيين بشكل عام لن تكون إيجابية، ومن الصعب أن تفضي إلى تفاهمات مستقرة، بسبب كثرة شكاوي الجنوبيين وشعورهم الدائم بأنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية.[3]

من هنا نلاحظ أن السبب الحقيقي للجدل بين الطرفين يعود إلى أن كل منهما له تصور خاص وبرنامج سياسي لمستقبل السودان، فبينما كان المؤتمر الوطني يطرح المشروع الإسلامي فإن الحركة

[1]- **د. محجوب، الباشا**، انفصال الجنوب وسياسة السودان الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 13
[2]- **توفيق، المديني**، مرجع سبق ذكره، ص 93 - 94
[3]- **توفيق، المديني**، نفس المرجع، ص 96 – 97

الشعبية كانت تتحدث عن السودان الجديد الذي يقوم على العلمانية، ولم يكن أي من الشريكين على استعداد للتنازل عن مسلماته فبدا المشروعان متناقضين بالصورة التي لا يمكن أن تسمح بالتعايش بينهما.[1]

كانت تجربة تكوين حكومة الوحدة مؤشرا لما ستؤول إليه الأوضاع طوال الفترة الانتقالية فقد انصرف الطرفان عن الهدف الأول للحكومة وهو جعل خيار الوحدة جاذبا بالنسبة للناخب الجنوبي وانشغلا بالتفاصيل والتناور لتسجيل المزيد من النقاط ضد الشريك الآخر، وقد بلغ التوتر ذروته بين الشريكين عندما قامت الحركة الشعبية في أكتوبر 2007 بسحب وزرائها ومستشاريها الرئاسيين من حكومة الوحدة الوطنية معلنة عددا من المآخذ على لسان أمينها العام، وعلى رأسها تقاعس المؤتمر الوطني عن تنفيذ الكثير من بنود اتفاق السلام الشامل المتعلقة بالتحول الديمقراطي، والمصالحة الوطنية، وإعادة نشر القوات المسلحة، وقسمة الثروة وبصفة خاصة فيما يتصل بعائدات تصدير النفط.[2]

انتهت الفترة الانتقالية كما نص اتفاق السلام الشامل بإجراء الاستفتاء على استقلال جنوب السودان أو استمراره موحدا مع الشمال في جانفي 2011، وقد جاءت النتيجة مطابقة للمؤشرات حيث صوت مواطنوا جنوب السودان بنسبة تقارب 100%، إلى جانب خيار الاستقلال الذي أعلن عنه رسميا في جويلية 2011.[3]

المطلب الثاني : الموقف الأمريكي من انفصال جنوب السودان

تعتبر القارة الإفريقية مستودع مصالح اقتصادية ضخمة إذ ترقد في باطن هذه المنطقة مجموعة مهمة وهائلة من الموارد والمعادن الاستراتيجية، كما أن فيها الكثير من المواد الخام ومصادر الطاقة لذا سميت بالقارة العذراء، أو قارة الكنوز المعدنية.[4]

السياسة الأمريكية تجاه السودان

عامل النفط : بدأ الاهتمام الأمريكي بالسودان لدوافع اقتصادية، فالمصلحة الإقتصادية الأميريكية هي التي تحرك سياستها، وبالتالي فلا يمكن أن تكون لها مناهج سياسية ثابتة حيال العالم، بل متقلبة تبعا

[1]- **د.محجوب، الباشا**، انفصال الجنوب وسياسة السودان الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص 13
[2]- **نفس المرجع**، ص 14
[3]- **نفس المرجع**، ص 15
[4]- د.جميل، مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، ط1، عمان : دار مجدلاوي، 2006، ص 39

للحركة الاقتصادية، التي تحقق المصالح الأمريكية العليا.[1] بحيث لم يكن النزاع في السودان والحرب الأهلية التي أشعلها، حتى دخول العامل النفطي شأنا مثيرا لاهتمام القوى الدولية الفاعلة فقد ظلت حربا منسية على مدار النصف الثاني من القرن العشرين على الرغم من أنه كان النزاع الأطول عمرا في القارة الإفريقية والأكثر فداحة في تكلفته الإنسانية.[2]

تبنت الولايات المتحدة تصورا للسودان منذ قيام انقلاب البشير في جوان 1989، يستند على أن السودان هو إحدى الدول الخارجة عن القانون او العاصية، والتي يجب أن تتبع إزاءها سياسة تعتمد أسلوب العزل والاحتواء عبر ممارسة الضغوط عليها، وعلى الدول المجاورة، من أجل حصار النظام السوداني وإضعافه.[3]

وقد عمد الخطاب السياسي الأمريكي إلى تقديم صورة نمطية عن نظام الانقاذ في السودان تستند على ثلاث مزاعم :

-انتهاك حقوق الإنسان، حيث تطرح قضايا الرق والإكراه القسري على اعتناق دين معين، أي غياب الحرية الدينية.

-اعتبار السودان دولة راعية للإرهاب بحسبانها توفر مأوى لكثير من الجماعات والمنظمات الإرهابية الدولية.

-حرمان أبناء الجنوب والمناطق المهمشة من حقهم في تقرير المصير.[4]

بالتالي فإن هذا أدى إلى تردي العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة السودان، الذي أدى بدوره إلى إعطاء حكومة السودان حق التنقيب لشركات ماليزية صينية منافسة بدل إعطائه للشركة الأمريكية التي اكتشفت النفط في السودان، مما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تصورت واشنطن أن ذلك يعطي لهذه الشركة وغيرها حق الاستئثار بالتنقيب والاستخراج.[5]

---

[1]- علي، الدربولي، **الحرب الأمريكية على العالم الجبهة العربية**، دمشق : التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2007، ص 81

[2]- **د.خالد التيجاني، النور**، النفط جدلية التقارب والتباعد، مرجع سبق ذكره، ص 13

[3]- د.عبد الرحمان، حسن حمدي، **إفريقيا والعولمة**، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة : برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2004، ص 241

[4]- د. ، عبد الرحمان، حمدي ، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، **السياسة الدولية** : العدد 183، جانفي 2011، المجلد 46، ص 166

[5]- د.عبد الرحمان، حمدي، **إفريقيا والعولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 242

وبخروج شركة شيفرون من السودان تركته من أكبر الدول التي تعانى المديونية. وفي غضون سنوات قليلة وبالتحديد عام 1995م قدمت الصين إلى السودان واستخرجت النفط السوداني. وحفرت أول بئر استكشافية خلال الربع الأول من العام 1997م، كما وقعت الشركة الصينية عقداً بمشاركة 40% مع (ARKIS) للطاقة لتطوير وزيادة الاستكشاف لمناطق (هجليج) والمناطق المجاورة، و تبلغ المساحة النفطية حوالي 12.2 مليون هكتار، وفي عام 1999م مد الصينيون خط الأنابيب النفطية بطول 1610 كم^2 إلى ميناء بشائر على البحر الأحمر، والذي كان الأمريكيون قد وعدوا بمده سابقاً ولم ينفذوه.

لقد عوضت الصين السودان ما فقده من موارد مالية بعد خروج شركة شيفرون النفطية الأمريكية، مما أّدى إلى تحسن الدخل القومي السوداني خاصة بعد مد الخط النفطي الثاني عام 2006م لنقل النفط الخام السوداني إلى الموانئ النفطية بالبحر الأحمر لتمكين السودان من تصدير نصف مليون برميل يومياً من صادراته النفطية، وبذلك بدأ الاستغناء عن الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي، وبدأت أمريكا تفقد كل شيء في السودان بعد دخول الصين، وكانت قد حاولت العودة إلى السودان باتخاذها عدة إستراتيجيات منها: فرض الإدارة الأمريكية عقوبات على السودان بتهمة الإرهاب وفرض عقوبات اقتصادية شاملة عليه وتدمير مصنع الشفاء بالخرطوم بحري بتهمة تصنيع المواد الكيماوية. وخلال زيارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كيلنتون عام 1998م لإفريقيا تم تشكيل حلف مع كينيا أوغندا والكونغو والدول المحيطة بالسودان ودعم حركات التمرد ضد الحكومة السودانية لإسقاطها.[1]

بالتالي فإن : الولايات المتحدة التي كانت تتعامل مع إفريقيا في فترة الحرب الباردة عبر تقديم الدعم لمختلف الأطراف الإفريقية، بغية منع النفوذ الشيوعي إليها، لم تعد تبني سياستها تجاه إفريقيا في إطار هذه الاستراتيجية لاسيما بعد المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة، بخلاف ما كان يحدث سابقا، ولم تعد الولايات المتحدة بحاجة إلى اكتساب الحلفاء والأصدقاء في إفريقيا لأغراض صراعية، وبات التركيز الأمريكي مقصورا على التعامل في كيفية خوض معارك استباقية في إفريقيا، يكون هدفها حرمان الخصوم في المستقبل من الموارد الأولية، وضمان السيطرة الأمريكية عليها قبل اكتمال التوازن الجديد بعد الحرب الباردة.[2] خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية

[1]- ياسر، أبو الحسن، **صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا نموذج التنافس الأمريكي – الصيني على السودان**، 2011، ص 172 - 173

[2]- **د..جميل، مصعب محمود**، مرجع سبق ذكره، ص 61

لمواجهة ما يسمى بخطر الإرهاب تقوم على أساس ما سمي بالضربات الاستباقية، وهي سياسة تقوم على توجيه ضربة للعدو المحتمل قبل تحركه.[1]

كما عملت أحداث 11 سبتمبر 2001 على حفز الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع عملياتها الأمنية ومدهل إلى ما وراء جنوب غربي آسيا لتصل إلى القرن الإفريقي والسودان حيث المصالح الحيوية والمهمة لمصر وقد خاضت مصر معركتها الطويلة ضد الحركات الإرهابية الأصولية، وهي تشارك الولايات المتحدة الأمريكية هدفها في تضييق الخناق على تنظيم القاعدة والتخلص منه، وعلى أي حال، إن قيام الولايات المتحدة بتأسيس وحدة قوات خاصة مشتركة لمكافحة الإرهاب في جيبوتي، أوصلت عمليات مكافحة الإرهاب الأمريكية إلى كينيا واليمن وإريتريا وإثيوبيا والسودان والصومال، وتعرضت مصالح مصر الامنية المتزايدة في السودان إلى الاصطدام بالدعم الأمريكي للمتمردين الذي يسيطرون على جنوب السودان، ويعد هدفهم المتمثل بالانفصال عن الشمال، أمرا غير مقبول بالنسبة إلى مصر.[2]

دور الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية السلام السوداني : لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفط الجنوب السوداني مدخلاً لعودتها لتحقيق السلام في جنوب السودان، وقد تحقق السلام باتفاق نيفاشا عام 2005م بعد نزاع مسلح استمر 22 عاماً بين الشمال والجنوب، ولكن الاتفاقية وضعت الأسس للعودة الأمريكية من بوابة الجنوب واحتمال خروج الصينيين من البوابة نفسها، وفي حالة عودة الولايات المتحدة الأمريكية ستجد قيادات من أبناء الجنوب موالين لأمريكا يمكن التحكم في تنفيذ المشروع الأمريكي المتضمن عدم الاستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

كما أن بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم يحتم عليها تطبيق ما أطلقت عليه بـ : استراتيجية شاملة عالمية، حتمت انهاء الصراع بين شمال السودان وجنوبه وفق أطر وآليات مختلفة تلمسها بوضوح المراقبون للشأن السوداني.[4]

وفي إطار الاهتمام الأمريكي بالسودان، قامت إدارة بوش الإبن بتعيين السيناتور ورجل الدين جون دانفورت مبعوثا خاصا للسودان، وقد قام بتضخيم أزمة الجنوب بأن كتب في أول تقرير قدمه لإدارته أن

---

[1]- د. عبد الله، الشيخ سيد أحمد، مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**، السودان : المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد 3، 2003، ص 146

[2]- جيمس، نويز، **الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية – العربية**، ط1، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005، ص 22 - 23

[3]- **ياسر، أبو الحسن**، مرجع سبق ذكره، ص 173

[4]- د. ذاكر، محيي الدين عبد الله العراقي، **انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الأمريكي ومبرراته**، الموصل : مركزالدراسات الإقليمية، 2012، ص 4

السودان يمثل أسوأ أزمة إنسانية في العالم المعاصر، وألقى المسؤولية عن هذه الأزمة على حكومة الخرطوم وحدها، ولكن نظرا لظهور النفط بكميات كبيرة في السودان، لم تشأ واشنطن أن تسير وراء دعوات أطلقتها بعض الكنائس بضرورة فصل الجنوب عن السودان، وذلك بأن تمسكت بوحدة السودان ولكن مع إعطاء سلطات وصلاحيات واسعة النطاق للجنوب تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان، بقيادة جون قرنق فقط دون غيره من الفصائل الناشطة هناك، بحيث يتقلص وجود الدولة المركزية هناك إلى أبعد حد ممكن.[1]

وجاء هذا التعيين بمثابة الإعلان عن انتقال الإدارة الأمريكية من سياسة المواجهة، ومحاولة إسقاط النظام السوداني، إلى سياسة جديدة تعتمد على الحوار والتفاوض مع عدم التخلي عن التلويح بالعصا الغليظة، إذا لزم الأمر، مع الإعلان عن ميل الإدارة الأمريكية إلى فكرة دولة واحدة ونظامان، أي شكل من أشكال الكونفدرالية.[2]

وكانت الولايات المتحدة قد أيدت مبادرة الإيجاد التي صدر عنها إعلان مبادئ بعد لقاءات وفد الحكومة السودانية بوفد الحركة الشعبية بين أكتوبر 1993 وماي 1994، وجاء في إعلان المبادئ التأكيد على أن السودان دولة ديمقراطية علمانية، وفصل الدين عن الدولة، وضرورة الإعتراف بالتعدد الإثني، العرقي، الطائفي، الثقافي، والديني، مع أهمية حرص جميع الأطراف على وحدة السودان، وكذلك التأكيد على حق تقرير المصير للجنوب على أساس الفيدرالية أو الحكم الذاتي لكل أبناء المناطق المختلفة، وتواصلت خطوات تنفيذ مبادرة الإيجاد حتى توصل الطرفان المتحاربان في الخرطوم والجنوب إلى اتفاق مشاكوس الاطاري بعد مباحثات شاقة.[3]

إن موافقة الحكومة السودانية على إجراء الاستفتاء، وعلى قبول نتائجه في انفصال جنوب السودان وإعلان استقلاله والإعتراف المباشر بالحكم الجديد القائم في جنوب السودان كان وراءه عدة أسباب في مقدمتها الضغط الأمريكي الفاعل والواضح عن طريق التعامل المزدوج والغير النزيه مع طرفي النزاع ففي الوقت الذي كانت تضغط فيه على الحكومة السودانية لتقدم التنازلات تلو التنازلات، كانت تقدم أقصى الدعم اللوجستي والمعنوي لقادة الجنوب، مع المزيد من المواقف الدولية الداعمة داخل وخارج أروقة الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه أنهى انفصال جنوب السودان كل الجهود والتضحيات السودانية، وإجراءات

[1]- د.عبد الرحمان، حمدي، **إفريقيا والعولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 242 - 243
[2]- **د. ذاكر، محيي الدين عبد الله العراقي**، نفس المرجع، ص 4
[3]- د.عبد الرحمان، حمدي، **إفريقيا والعولمة**، نفس المرجع، ص 243

حكوماته المتعاقبة لاحتواء الأزمة، وإيقاف نزيف الدم فيه، والذي كانت مسؤولا عن استمراره وبقاءه، وإلى حد كبير الولايات المتحدة وحلفاؤها ودول الجوار الإقليمي، فضلا عن طرفي النزاع.[1]

مما سبق نستنتج أن الاهتمام الأمريكي بالسودان بدأ لدوافع اقتصادية، ولكن سرعان ما أصبح العامل الثقافي عاملاً مؤثراً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان، وذلك لأسباب عدة، أهمها:تسلم حكومة الإنقاذ مقاليد السلطة برئاسة عمر البشير في السودان عام 1989، وتصاعد حدة التمرد في الجنوب السوداني. فوضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب والإرهابيين وتسليط الضوء على المشكلات في السودان لاسيما في جنوبه وغربه لتقليب الرأي العام ضدّ السودان.
كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم وتبّني الحركة الشعبية بهدف تحقيق انفصال جنوب السودان وتشكيل دولة جديدة بثروات نفطية تعادل 80 % من عائدات نفط السودان. ولضمان الانفصال استخدمت الولايات المتحدة مع السودان سياسة العصا والجزرة وذلك عن طريق تقديم مجموعة من الحوافز تشمل التجارة والاستثمار،وتخفيف أعباء الديون والاعتراف الدبلوماسي الكامل في حال تّم التوصل إلى تسوية للمسائل العالقة بشأن انفصال جنوب السودان عن شماله. والاتفاق من حيث المبدأ على قضايا مرحلة مابعد الاستفتاء «أي الانفصال» ومنها اقتسام الثروة والحدود بين الشمال والجنوب. وفي حال كانت نتيجة الاستفتاء لصالح بقاء السودان موحداً، فإن عقوبات إضافية ستفرض عليه، وتتم ملاحقة رئيسه عبر المحكمة الجنائية الدولية، تحت ذريعة ارتكابه جرائم ضدّ الإنسانية. فقد استبقت الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الاستفتاء وتعاملت مع جنوب السودان على أنه دولة مستقلة، فأعلنت استعدادها تسهيل قرار الانفصال وعدم تأخير الاستفتاء أو إحباطه، على الرغم من انتهاج أوباما سياسة مغايرة للرئيس الذي سبقه، إلا أن أسلوبه في العمل السياسي خّيب أمال الجميع بحيث ظلت السياسة الأمريكية كما هي عليه أيام سلفه السابق. وقد تأكد تماماً أن السياسة الأمريكية لا يضعها الرؤساء، وإنما هي ثوابت وأسس لا يستطيع أي رئيس أمريكي أن يخرج منها، وهي تصب في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث : التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان

أهداف إسرائيل في القارة الإفريقية : تتعدد الأهداف الإسرائيلية في أفريقيا وتتنوع ما بين أهداف إستراتيجية وأمنية، وأخرى اقتصادية وأهداف متعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، كما ان سلم أولوياتها يختلف من مرحلة إلى أخرى، من مراحل الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن سلم أولوياتها يختلف من

[1]- **د. ذاكر، محيي الدين عبد الله العراقي**، مرجع سبق ذكره، ص 34 - 35

مرحلة إلى أخرى من مراحل الصراع العربي الإسرائيلي، ولأن البعد الاقتصادي كان من أبرز أهداف التغلغل الإسرائيلي في القارة الإفريقية فيجب التأكيد هنا على حقيقة مهمة، وهي أن الوضع الاقتصادي لإسرائيل يؤثر في نظرتها للقارة الإفريقية وسياستها الخارجية حيالها، فمن أهدافها الرئيسة تدعيم مركزها. الاقتصادي، ومن هنا فكر ساستها ومهندسو التحالف الإسرائيلي الأمريكي في أن يتخطوا الحصار العربي لهم، كي تمارس إسرائيل نفوذا في الدول الإفريقية النامية.[1]

الإهتمام الإسرائيلي بالسودان : من أهم أسباب الإهتمام الإسرائيل بالسودان، كونه يطل على البحر الأحمر، بحيث تبرز الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للبحر الأحمر، في أنه معبر مائي هام يتوسط العالم، ويربط أوروبا بالجزيرة العربية وإفريقيا، وآسيا.[2] بحيث يعطي ساحل البحر الأحمر الذي يبلغ طوله 853 كلم للسودان موقعا استراتيجيا وإمكانية نسبية للسيطرة والتحكم في منافذ البحر الأحمر (باب المندب)، ولذلك كانت هذه المنطقة محل نفوذ للقوتين العظميين أثناء الحرب الباردة، كما اعتبرت إسرائيل إطلالة السودان على البحر الأحمر إضافة إلى بقية الدول العربية : مصر، السعودية واليمن بمثابة التهديد لأمنها القومي، وهو أمر ساهم في تشكيل السياسة الخارجية الإسرائيلية في القرن الإفريقي وفي إقليم شرق إفريقيا.

تعود بدايات الإهتمام الإسرائيلي بالسودان إلى عام 1900، حيث قدم اقتراح بشأن توطين اليهود في السودان، لكن ظهر أن توطينهم في الشمال ضرب من المحال لأسباب منها أن الشمال يدين بالإسلام، ولذلك فإن الزحف سيكون على الجنوب، وسيكون مؤيدا ومدعوما من القوى الصليبية العالمية لأن الأرضية مهيأة من قبلهم لتوطين اليهود من أجل السيطرة على منابع النيل.[3]

ويعتبر جنوب السودان ذا أهمية بالغة لإسرائيل نسبة لموقعه الجيو-سياسي ، ولكونها تقع في أعالي منابع نهر النيل، وبالتالي فإن إقامة علاقات قوية معها من شأنه أن يحقق مكاسب عديدة لإسرائيل سياسياً واقتصادياً وأمنياً، لذا سارعت تل أبيب إلى الاعتراف بالدولة الجديدة بعد ساعات على قيامها وأقامت معها علاقات دبلوماسية، كما نُظمت زيارة رسمية معلنة لوفد إسرائيلي، برئاسة "داني دانون" نائب رئيس الكنيست، إلى "جوبا" عاصمة دولة الجنوب، في أواخر أوت 2011، فتحت المجال أمام تنوع الاتصالات والزيارات بين الطرفين، على مستويات عدة، رسمية وشعبية. كما عيّنت وزارة الخارجية

[1]- حسين، حمودة مصطفى، **إسرائيل في إفريقيا**، ط1، مصر الجديدة : مكتبة الشروق الدولية، 2011، ص96

[2]- عبد الكريم، بابكر علي، الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لأمن البحر الأحمر، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**، العدد 1، 2000، المجلد، 1، ص 39

[3]- **أحمد، أبو سعدة**، مرجع سبق ذكره، ص 165

الإسرائيلية مسؤولاً في الوزارة لمتابعة ملف الدولة الوليدة[1]. إضافة إلى ذلك فإن العلاقات المتردية بين إسرائيل والشمال السوداني يعود إلى موقف الحكومة السودانية الواضح والثابت من إسرائيل، والذي يبني جوهره على عدم الإعتراف بمشروعيتها، ودعم القضية الفلسطينية، وخيار المقاومة بصورة واضحة واعتبارها العدو في العقيدة العسكرية السودانية، لارتباطها بعمليات دعم الحركات المسلحة سواء في الجنوب أو دارفور، وقيامها بدور كبير في تشويه صورة السودان الإقليمية والدولية عبر المنظمات الدولية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[2]

أسباب الاهتمام الإسرائيلي بجنوب السودان

المياه : خلال الخمسينات من القرن الماضي بدأت تطفو على السطح مشاكل المياه في حوض النيل بين دول المنبع والمصب، بحيث طلبت دول المنبع مراجعة أو إلغاء اتفاقيات نظمت استخدام المياه بين دول المنبع والمصب، وبما أن مشكلة المياه أصبحت مشكلة عالمية، برز الدور الإسرائيلي في هذه المشكلة، فإسرائيل لديها مشكلة ملحة وخطيرة، ومن هنا كان سعيها للحصول على المياه، فاتجهت أطماعها لتوصيله إليها عن طريق مصر عبر سيناء إلى النقب، تلك الأطماع قد بدأت منذ هرتزل وقبل قيام إسرائيل، كذلك اتجهت إسرائيل لدول حوض النيل لمساعدتها في إقامة مشروعات الري والسدود لاتخاذها ورقة ضغط على مصر، وفي الوقت نفسه روجت لفكرة تدويل المياه ليمكنها شراؤها، وربط بيريز في كتابه " الشرق الأوسط الجديد " بين الشرق الاوسط، ومياه حوض النيل.[3]

فالهدف الأساسي لإسرائيل في منطقة نهر النيل هو السيطرة على مياه النيل، بمحاصرة استفادة مصر من هذه المياه التي تعتبر المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه مصر من أجل حفظ أمنها المائي. حيث تتمثل الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه السودان في مخطط ذي أبعاد عدة من بين أهمها تأسيس وجود قوي في حوض النيل جنوب مصر، بالتالي فيمكن القول أن إسرائيل لعبت دورا مهما في في محاولة تقسيم السودان، وتفتيته إلى عدة كيانات يرتبط بعضها بمصالح مشتركة معها، وتمثل السودان لمصر عمقا حيويا، وبينهما ترابط عضوي، فكل ما يحدث في السودان سيؤثر في مصر.[4]

---

[1]- منى، بشير، إسرائيل تدخل على خط النزاع بين الخرطوم وجوبا حول النفط، 22 جانفي 2013.
http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=49390:2013-01-22-18-42-43&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

[2]- نجلاء، مرعي، **السودان الساحة الجديدة للصراع الإسرائيلي الإيراني**، المصدر: مختارات إيرانية.
www.digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=11699

[3]- د. زبيدة، عطا، **إسرائيل في النيل**، ط1، مصر الجديدة : مكتبة الشروق الدولية، 2010، ص 9

[4]- **نفس المرجع**، ص 81

وإذا عدنا إلى بدايات التدخل الإسرائيلي في السودان، فإن خير دليل ما يوضحه بجلاء العميد موشي فرجي، في كتاب له صدر بالعبرية، بعنوان : " إسرائيل وحركة تحرير جنوب السودان " وطبقا لهذا الكتاب فإن الموقف الإسرائيلي من العالم العربي عموما، والسودان خصوصا، يقوم على فرضية أساسية ذكرها بن جوريون بقوله " نحن شعب صغير العدد، وإمكانيتنا ومواردنا محدودة، ولا بد من اختزان هذه المحدودية في مواجهة أعدائنا من الدول العربية، من خلال معرفة وتشخيص نقاط الضعف لديها وخاصة العلاقات القائمة بين الجماعات والأقليات الإثنية والطائفية، حتى تضخم وتعظم هذه النقاط إلى درجة التحول إلى معضلة يصعب حلها أو احتواؤها، ولتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي اعتمدت إسرائيل على سياسة " شد الأطراف "، وقطع الصلة فيما بينها، وهو ما يعني إقامة روابط وعلاقات وثيقة مع مختلف جماعات الأقليات في الدول العربية، بما يتضمنه ذلك من جذب هذه الجماعات عن محيطها الوطني، وإبراز هويتها المستقلة بما يشجعها على الانفصال، وتأمل تل أبيب من وراء انتهاج هذه السياسة إضعاف الدول العربية المستهدفة، من خلال تفكيك أوصالها والنيل من مصالحها الوطنية، وقد قام عملاء الموساد بالعمل لفترات طويلة على فتح قنوات اتصال مع ممثلي حركات التمرد في جنوب السودان.[1]

ومن أجل تنفيذ هذه الإستراتيجية قدمت إسرائيل الدعم العسكري لحركة جارانج في الجنوب السوداني انطلاقا من واقع أهدافها بالمنطقةن والذي تمثل في في صورة خبراء لتدريب عناصر الحركة بإسرائيل، والإمداد بالأسلحة والمعدات العسكرية (هاونات – مقذوفات موجهة مضادة للدبابات – صواريخ دفاع جوي فردية – عربات مدرعة – دبابات **T 45**، **T 55**، - ألغام – أسلحة صغيرة – معدات اتصال)، بالإضافة إلى أربع طائرات هليكوبتر، إضافة إلى وجود ثلاث مجموعات إسرائيلية في جنوب السودان، قامت الأولى بتدريب القيادات العسكرية للحركة الشعبية على استخدام نظام لإدارة المعارك الحربيةن من خلال القمر الصناعي وأجهزة الكومبيوتر **Program of Satellite War** ، بينما قامت المجموعة الثانية بتدريب كوادر الحركة على استخدام أجهزة حديثة للاتصالات، والمجموعة الثالثة قامت بالكشف عن الذهب والمعادن النفيسة وأبحاث المياه.[2]

[1]- د.عبد الرحمان، حمدي، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان، **قراءات إفريقية**، العدد 8، أفريل – جوان 2011، ص 43 - 44

[2]- **حسين، حمودة مصطفى**، مرجع سبق ذكره، ص 290

الفصل الثالث :

تداعيات انفصال جنوب السودان

كان استفتاء جانفي 2011 في جنوب السودان حدثا فاصلا في توتر طويل وعنيف و -عملية تاريخية طويلة، التي أدت إلى انقسام السودان إلى دولتين مختلفتين، بحيث صوت سكان الجنوب بأغلبية ساحقة لصالح استقلال جنوب السودان، وانظمامها إلى المجتمع الدولي. بالتالي سوف تنجر عن هذا عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق ومتعددة الأبعاد -للسودان وجنوب السودان، للعلاقات بين هاتين الدولتين والمنطقة على نطاق أوسع. بالتالي سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التداعيات على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي كنتيجة حتمية لانفصال جنوب السودان، بحيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين. يتم التطرق في المبحث الأول إلى التداعيات المحلية التي تتمثل في التداعيات على السودان وجنوب السودان، وعلى المناطق الحدودية بين هاتين الدولتين، أما المبحث الثاني فسيتم تخصيصه للتداعيات على المستوى الإقليمي والدولي.

المبحث الأول : التداعيات على المستوى المحلي

المطلب الأول : التداعيات على دولتي السودان وجنوب السودان

سياسيا : بتأكيد إعلان انفصال جنوب السودان في جويلية 2011، فقد السودان ثلث مساحته الجغرافية، وما يعادل 9 ملايين نسمة من تعداد سكانه المقدرين بـ 39,15 مليون نسمة، بحسب التعداد السكاني الذي أجري في العام 2009.[1]

احتدم الجدل الدستوري والقانوني حول شرعية النظام القائم في الشمال بعد الاستفتاء، فقد تجمعت أحزاب المعارضة تحت مسمى " مؤتمر السودان "، ودعت إلى حكومة انتقالية، وعقد مؤتمر دستوري، والاتفاق على برنامج وطني، وإجراء انتخابات تؤسس لجمهورية برلمانية مدنية قائمة على التداول السلمي للسلطة، " طالبت بعض قياداتها بأن تمثل رئاسة الجمهورية بكل أقاليم السودان، ونادت بتقليص الولايات إلى 6 مديريات، وهددت بسياسة المواجهة لتغيير النظام إن لم تتم الاستجابة لمطالبها.[2]

أما دولة جنوب السودان، فهي كيان في إطار التشكل، وعلينا أن نتوقع ندرة، وأحيانا غياب، العناصر اللازمة لتكوين "الدولة". فجنوب السودان يعاني القبلية التي مازالت الأساس في تكوين المجتمع. وهذا التعدد القبلي يؤدي أحيانا إلى اشتباكات. ثم ان هذا النوع من الانتماء يستغل أحيانا من خارج هذه

[1] - منى حسين عبيد، تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي – الإفريقي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بغداد : الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 33، 2012، ص 77

[2]- محمد العقيد، محمد أحمد، تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية، **قراءات إفريقية**، العدد 8، أفريل – جوان ، 2011، ص 46

المجتمعات لزعزعة الاستقرار، لأهداف سياسية محددة. فقد استخدم الشيلوك وأحيانا بعض عناصر الدينكا لإيجاد معارضة مسلحة ضد حكومة الجنوب الموقتة.[1]

وقد أعلنت الحركة الشعبية عن الاتجاه لتشكيل حكومة قومية بعد الانفصال، تمثل كل الأحزاب بما فيها المؤتمر الوطني لإدارة الجنوب، وتتجه المعارضة الجنوبية بعد أن فقدت شريكها السابق (الحركة الشعبية) إلى توثيق علاقتها بالحركات المسلحة في دارفور، وهو ما يقوي موقف هذه الحركات التي اتجه بعضها نحو الحركة الشعبية، مثل حركة العدل والمساواة، وحركة أركو مناوي، وانشق بعضها عن الحركة، كأبناء جنوب دارفور (جبال النوبة) الذين كونوا جيشا مستقلا باسم جيش الإصلاح الديمقراطي – جاد).[2]

اقتصاديا : بانفصال الجنوب فقد شمال السودان ما يقارب 60 بالمئة إلى 80 بالمئة من ثروته النفطية التي أصبحت تمثل أكثر من 70 بالمئة من تقديرات الدخل القومي. والمعروف أن ذلك شكل خطرا كبيرا على وضعه الاقتصادي، ولا سيما أن الحكومة السودانية أخذت تعتمد في الأعوام الأخيرة على إيرادات النفط، وخصوصا المستخرج من الجنوب، حتى تحول اقتصاده من اقتصاد إنتاجي يعتمد على الزراعة إلى اقتصاد ريعي يعتمد على إيرادات النفط، على الرغم من تحذير البنك الدولي للحكومة السودانية بضرورة أن يقلل السودان اعتماده على إيرادات النفط، وأن يشجع الاستثمار في قطاع الزراعة.[3]

إضافة إلى ذلك واجهت الدولة الوليدة في جنوب السودان أزمة المتنقلين، التي تشكل ضغطا ديمغرافيا كبيرا على الموارد الشحيحة المتاحة. المواجهات العنيفة بين المناطق الواقعة في الحدود السودانية والجنوب سودانية، جاءت بالأساس من تنقل حوالي 150 ألف شخص من السودان إلى جنوب السودان.[4]

كما أن هناك معضلة حول الاتفاق على حصة الشمال والجنوب من عائدات النفط، وتأمين إنتاجه وتصديره، خاصة إذا تداخلت فيها عوامل خارجية على نحو يغذي مطامع الشمال والجنوب في الفوز بنصيب أكبر فيها. وتمثل الجنسية المزدوجة مشكلة حقيقية في ظل التداخل الاجتماعي لبعض الأسر الشمالية والجنوبية نتيجة التصاهر، وخاصة أن بعض الجنوبيين تربطهم مصالح حيوية بشمال السودان

[1]- إجلال، رأفت، **انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار**، المركز العربي للدراسات، 10 فيفري 2011. www.dohainstitute.org

[2]- **محمد العقيد، محمد أحمد**، تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص 47

[3]- منى حسين عبيد، تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي – الإفريقي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بغداد : الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 33، 2012، ص 77

[4] - Marie, Pierre Caley, **South Sudan A new crisis country**, paris, 2012, p 7

أكثر من جنوبه، لكنهم في الوقت نفسه لا يمكنهم رفض جنسية الدولة الجديدة في ظروف التجاذب الشديد الذي صاحب ميلاد دولة الجنوب، والذي ينظر إليه جنوبيا على أنه استقلال عن الشمال، وبالتالي ينظر إلى كل من يفضل البقاء في الشمال من الجنوبيين على انه متواطئ مع دولة الشمال. هذا عدا عن ان دولة الشمال نفسها تواجه مشكلة التفضيل بين من يختار البقاء من الجنوبيين، خاصة أولئك الذين طبقت عليهم شروط الاستفتاء لتقرير المصير.[1]

كما أن انفصال الجنوب قلل من عدد الدول التي تحد دولة الشمال من جهة الجنوب، بحيث كانت أربع دول (كينيا ، وأوغندا، والكونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطى)، فأصبحت دولة واحدة هي دولة الجنوب الوليدة.[2]

أما بالنسبة إلى دولة الجنوب، فإنها مازالت تعاني غياب العناصر اللازمة لتكوين " الدولة " - من وجهة نظر البعض – فجنوب السودان وتركيبه القبلية مازالا الأساس في تكوين المجتمع، وكثيرا ما يؤديان إلى حدوث اشتباكات بين تلك العناصر بهدف زعزعة الاستقرار في جنوب السودان. إلى جانب ذلك يفتقر الجنوب إلى غياب شبه كامل للبنية التحتية، أبرزها: محطات الكهرباء، ومحطات تنقية المياه والمدارس والجامعات، والمستشفيات، مما يشكل تحديا حقيقيا في الجانب الاقتصادي لدولة الجنوب، إضافة إلى الخبرات والتقنيات الحديثة التي تشكل دافعا أساسيا في التنمية المستدامة، منها غياب تكنولوجيا الزراعة المطرية كجزء من وسائل الري الحديثة، إلى جانب الطب البيطري، كون الثروة الحيوانية في الجنوب تشكل ثروة وطنية مهمة للجنوبيين. علما بأن نسبة الأمية تصل إلى أكثر من 80 بالمئة من مجموع السكان، مما يشكل عائقا أمام بناء تطور وتقدم دولة الجنوب، وخاصة مسألة عودة المتعلمين الجنوبيين الذين يعيشون في دول المهجر الأمريكية والأوروبية، ويمكنهم في حالة عودتهم أن يساهموا في بناء دولة الجنوب، علما بأن الآمال في عودتهم الطوعية إلى الجنوب غير مؤكدة، على الاقل في المدى القصير.[3]

ولا ننسى أن هناك في الجنوب غياب المؤسسية، بمعناها المدني الحديث، فمازالت " القبلية " بعاداتها التقليدية هي المؤسسة الوحيدة، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، التي يلجأ إليها المواطن. و الامل معقود على الحركة الشعبية لتحرير السودان، باعتبارها نواة لأول مؤسسة مدنية حقيقية في الجنوب - من وجهة نظر البعض – كي تجمع الجنوبيين من القبائل كلها حول هدف واحد هو بناء " دولة الجنوب " التي تشكل فيها المواطنة أساسا لحقوق المواطن وواجباته، بغض النظر عن دينه وعرقه وثقافته. إلا أن

[1]- **منى، حسين عبيد،** تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي – الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص 78 - 79
[2]- **منى، حسين عبيد،** نفس المرجع، ص 77
[3]- **نفس المرجع،** ص 78

هذه المؤسسة، أي على حساب الآخرين. فالتطبيق العملي للأفكار والنظريات ليس بالأمر السهل وخاصة في الأحوال السالفة الذكر. فليس من المتوقع أن تطبق الحركة الشعبية الديمقراطية المرجوة، مما سيشكل عائقا أمام التوجهات الديمقراطية في الجنوب. وهكذا نرى ان انفصال جنوب السودان ستكون له تداعياته على شمال السودان وعلى جنوبه أيضا.[1]

المطلب الثاني : التداعيات على الأقاليم السودانية الأخرى

انفصال جنوب السودان كانت له تداعياته على المناطق الأخرى داخل السودان والتمرد في السودان امتد من الحدود الغربية مع تشاد لحدودها الشرقية مع إثيوبيا .منذ خسر السودان ثلث أراضيه وعشرات الآلاف من الناس قد فروا من منازلهم و العديد منهم قتلوا في العنف المتصاعد، والقتال ما بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ، والذي بدأ في جوان 2011، أدى إلى تنقيل ما يقدر بـ : 230 ألف من 1.2 مليون شخص كانوا يعيشون في هذه المنطقة. في أوائل سبتمبر 2011 بدأ العنف في ولاية النيل الأزرق الذي شهد اعتقال المئات من أنصار الحركة الشعبية لتحرير السودان وشرد الآلاف، وهناك أكثر من 30 ألف لاجئ سوداني، معظمهم من ولاية النيل الأزرق ، الذين يعيشون الآن في غرب إثيوبيا.
أما بالنسبة لدارفور فهي متورطة في الصراع العنيف منذ عام 2003 ، وتقدر الامم المتحدة أن الصراع في دارفور والأزمات الإنسانية أودت بـ : 300 ألف شخص وأدت إلى تنقيل ، 2.7 مليون آخرين، على الرغم من أن العنف قد تناقص ببطء منذ عام 2009، لا تزال هذه المنطقة خاصة بعد انفصال جنوب السودان في حالة من عدم الاستقرار المتقلبة.[2]

قضية آبيي : هذه المنطقة هي منطقة حدودية بين الشمال والجنوب السوداني، تقع ضمن حزام السافانا الغنية واتحاد ولايتي أعالي النيل وبحر الغزال، بالإضافة إلى نهر العرب، تعيش في آبيي قبيلتي دينكا نقوك وقبائل المسيرية. الدينكا نقوك ثقافيا ولغويا قبائل من جنوب السودان، توجد في كل من ولايتي بحر الغزال وأعالي النيل، والمسيرية قبائل عربية ذات جذور إفريقية، وهذه المنطقة غنية بالبترول والثروة الحيوانية والزراعة، خاصة الصمغ العربي والفول السوداني، وهذه الثروات رغم أنها حققت نموا إقتصاديا

[1]- **منى، حسين عبيد**، مرجع سبق ذكره، ص 79 - 80

[2] - Victor Angelo and Kate McGuinness, **Security and Stability Reflections on the Impact of South Sudan on Regional Political Dynamics**, Norway : Norwegian Institute of International Affairs, 2012, p 31

للسودان إلا أنها لم تحقق أي تنمية في المنطقة لأن معظم الموارد امتصها الفساد، وسوء التخطيط، والأولويات الخاطئة.[1]

هناك صراعان في منطقة آبيي، صراع سياسي إقتصادي بين الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني الحاكمين في جوبا والخرطوم وصراع وجود وملكية للأرض بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية، وهناك عوامل أثرت في تفاقم الصراع وتداعياته، منها تناقص الموارد الطبيعية من ماء وعشب، وجاء اكتشاف البترول في المنطقة واستغلاله ليعطي الصراع وقودا إضافيا، غير أن الدافع الأساسي للصراع بين قبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية ليس هو الحصول على المياه والمراعي والتنافس على الموارد المتناقصة، وليس هو صراع بسبب اختلاف الثقافة والدين، لأن أكثر من مائة عام من التعيش السلمي والتزاوج بين القبيلتين لم يتركا لهذا العامل مدخلا للخلاف، ولكن أساس الصراع عندما أصبح انفصال جنوب السودان أمرا مؤكدا بشكل متزايد وأثار هذا الأمر مشاكل وجودية لقبيلتي الدينكا نقوك والمسيرية، وكلاهما يسكن المنطقة الحدودية بين الشمال والجنوب.[2]

فضلا عن أن استقرار السودان سيتوقف على مدى التقدم الذي سيحرزه توافق الشمال والجنوب بشأن قضية آبيي. فالواضح أن استفتاء آبيي خطير للغاية بسبب الاستقطاب الحاد بين الدينكا نقوك، والحركة الشعبية من ناحية، وقبائل المسيرية وحكومة السودان من الناحية أخرى. ولعل من أهم أسباب هذا الاحتقان هو وجود النفط في تلك المنطقة. فعلى الرغم من أن الاحتياطي في تلك الآبار ليس كبيرا، فإن جودة النوع المستخرج (الأفضل في السودان) يعطيه أهمية عالية في السوق العالمية. لذا ، تعمل الحكومة السودانية على دعم القبائل المسيرية في موقفها المتشدد من ضرورة إشراكهم في التصويت في استفتاء آبيي، باعتبارهم مواطنين يقيمون طوال 8 أشهر في العام في تلك المنطقة للرعي، إذ تهدف الحكومة من وراء ذلك الحصول على النفط أولا، وترجيح أصواتهم لبقاء آبيي ضمن الشمال ثانيا. وفي الواقع إذا لم ينته الخلاف سلميا، يمكن أن تندلع حرب أهلية بين الشمال والجنوب.[3]

[1]- د.عبد الكريم، جبريل القوني، تعقيدات العلاقة بين دولتي السودان، منطقة آبيي كنموذج النزاع بين الدولتين، **ندوة دولتا السودان، فرص ومخاطر ما بعد الانفصال**، جانفي 2012

[2]- **د.عبد الكريم، جبريل القوني**، تعقيدات العلاقة بين دولتي السودان، منطقة آبيي كنموذج النزاع بين الدولتين، نفس المرجع.

[3]- **منى، حسين عبيد**، مرجع سبق ذكره، ص 79 – 80

الوضع في دارفور : باعتبار أن الأسباب الجذرية للصراعات في السودان متشابهة، حيث يوجد الكثير من القواسم المشتركة والتاريخ المشترك بين الجنوب ودارفور والمناطق المهمشة الأخرى في السودان. فإن النزاع في دارفور يمكن أن يأخذ أبعادا أيديولوجية وطنية، ويعبر عن تطلعات وطنية. بالرغم من أن هناك رغبة كبيرة لدى أبناء دارفور في الوصول إلى حلول ملائمة في إطار الدولة السودانية، إلا أنه إذا تأزم الوضع وخاصة بعد انفصال جنوب السودان، ربما يدفع بالأمور في اتجاه إيديولوجي يفترض استحالة التعايش في قطر واحد، حيث لا يمكن أن يستمر الوضع الراهن طويلا في دارفور قبل أن تقوم قوى كبيرة داخل دارفور بالمطالبة بحق تقرير المصير، ويمكن تبرير مثل هذا الطلب في إطار أسباب شرعية كثيرة، وسوبق بما في ذلك استمرار الإبادة الجماعية ووجود المبررات القانونية السياسية والتاريخية.[1]

وفضلا عن أن تطورات الوضع في دارفور تنذر بالتوتر بين الشمال والجنوب، فمازال المسؤولون في حركة العدل والمساواة، وهي الحركة الأقوى عسكريا وسياسيا على أرض الواقع، يناورون في محادثات الدوحة، وهم في الوقت ذاته موجودون في مدينة جوبا، حيث يتم بعض الترتيبات مع حكومة الجنوب. فالحدود المشتركة بين جنوب كردفان وولايتي شمال بحر الغزال وغربه، تؤدي دورا مهما لمصلحة حركة العدل والمساواة، ومناوراتها العسكرية والسياسية في دارفور، إذ بات واضحا أن الحركات المسلحة المناوئة لحكومة الشمال في دارفور بدأت بالاحتماء بدولة جنوب السودان، على الرغم من اتفاق حكومتي الشمال والجنوب بعدم احتواء الجنوب الحركات المسلحة في دارفور، الأمر الذي قد يؤدي إلى احتمالات فتح باب الصراع من جديد بين الشمال والجنوب مرة أخرى.[2]

التداعيات على مناطق التمازج الحدودي : يقصد بقبائل التمازج الحدودي تلك القبائل التي تعيش في المناطق الحدودية لمنطقتين أو أكثر، وتربط بينهما المصالح المشتركة وتتداخل وتتمازج فيما بينها ثقافيا واجتماعيا، واقتصاديا وجغرافيا، وتتأثر بدرجات متفاوتة في حالة دخول عوامل أو سياسات أو إجراءات غير مألوفة لديهم.[3]

مناطق التمازج الحدودي في دارفور : تتمثل أهم التحديات التي تواجه قبائل التماس في جنوب دارفور في توقف المسارات أو المراحيل إلى بحر العرب وغيرها من مناطق شمال وغرب بحر الغزال حيث تمثل المسارات أو المراحل التاريخية حركة اقتصادية واجتماعية وتجارية، ويعتبرونها جزءا من

[1]- د. علي، حامد التيجاني، دارفور وتداعيات الانفصال، **ندوة دولتا السودان فرص ومخاطر ما بعد الانفصال**، الدوحة، جانفي 2012

[2] - **منى، حسين عبيد**، نفس المرجع، ص 80

[3]- د.محمد إسماعيل، علي إسماعيل، التحديات الاجتماعية لقبائل التمازج الحدودي السوداني، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**، السودان: المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد 10، سبتمبر 2012، ص 270

الوجود الاجتماعي والهوية الاجتماعية لهم وبفقدانها يمكن أن يضحوا بكل ما يملكون من أجل البقاء وبالتالي فإن توقف المراحيل والمسارات يترتب عليه أمران هامان هما : إما أن تدخل قبائل التماس في جنوب دارفور في حرب مع قبائل شمال وغرب بحر الغزال أو توجيه مسارات مراحيلهم إلى أماكن أخرى داخل حدود جنوب دارفور أو جنوب كردفان وشرق دارفور، الامر الذي يؤدي إلى احتكاكات بين المزارعين والرعاة مما قد يخلق أوضاعا اجتماعية غير مستقرة في كردفان ودارفور.[1]

قبائل جنوب النيل الأبيض : تسكن في منطقة التمازج والتماس في جنوب النيل الأبيض قبائل أساسية هي السليم، الأحامدة، الشلك والدينكا. وهذه المنطقة عبارة عن شريط طويل يحاذي النيل الأبيض، وهي أيضا منطقة غنية بالموارد الطبيعية والبترولية والمعدنية.

ويتمثل التحدي الأساسي لهذه المجموعات السكانية في تأمين الرعي، والعيش في المناطق التي أقاموا فيها لعشرات السنين، وأصبحت لديهم الأراضي والممتلكات التي تمثل عماد حياتهم ولذلك فإن أي معالجة تتعارض مع مصالح هذه المجموعات ستؤدي إلى تدميرهم اجتماعيا، واقتصاديا وحتى ثقافيا، كما يوجد بالمنطقة كثير من التجار والمواطنين الذين يعملون في الزراعة سيفقدون مهنتهم ومصدر دخلهم، وربما يتحولون إلى نازحين إذا تم طردهم من الجنوب إلى مناطق أخرى بالشمال، وتشير كثير من الحوادث والممارسات المتعلقة بسرقات الماشية من قبل قبائل الشلك والدينكا سيؤدي إلى إفقار جماعي مفاجئ لهذه المجموعات السكانية في المنطقة.[2]

قبائل النوبة بجنوب كردفان : يطالب بعض أبناء جبال النوبة بأيلولة هذه المنطقة إلى دولة جنوب السودان الوليدة، كما حارب كثير من أبناء النوبة مع الحركة الشعبية، وعلى الرغم من الوجود الكبير للحركة الشعبية في جبال النوبة، إلا انه من المتوقع أن تكون هناك آثار اجتماعية كبيرة على السكان في تلك المناطق بعد الانفصال في جوانب علاقات التواصل بين الأسر المتصاهرة بين قبائل النوبة والقبائل الجنوبية الأخرى، كما يفقد كثير من الجنود التابعين للجيش الشعبي مواقعهم في حالة اعتبارهم شماليين وخروج الجيش الشعبي من تلك المناطق، وبالتالي إذا لم تتم معالجة أوضاع المحاربين السابقين في الجيش الشعبي من أبناء النوبة ربما يتم استخدامهم في أعمال غير سليمة أو يعملون في أعمال غير مشروعة.[3]

---

[1]- **نفس المرجع**، ص 276

[2]- **د.محمد إسماعيل، علي إسماعيل**، التحديات الاجتماعية لمناطق التمازج الحدودي السوداني، مرجع سبق ذكره، ص 280

[3]- **نفس المرجع**، ص 280 - 281

إضافة إلى ذلك، فإن انفصال جنوب السودان الذي أدى إلى عودة اختلال التوازن بين الشمال والجنوب أدى إلى آثار انسانية وخيمة على جنوب كردفان، بحيث تذكر التقارير أن حوالي 8 آلاف شخص قد شردوا في جنوب كردفان، إضافة إلى استمرار القتال في مناطق أخرى من السودان، والأسوأ هو صعوبة وصول المساعدات الانسانية من الأمم المتحدة بسبب سوء الأحوال الجوية والفيضانات في جنوب كردفان، الذي أدى إلى إغلاق العديد من الطرق.[1]

قبائل الأنقسنا والفونج جنوب النيل الأزرق : تختلف منطقة جنوب النيل الأزرق عن بقية قبائل التمازج الحدودي والتماس الأخرى في أنها منطقة لها حدود دولية وتداخل إثني مع الجارة إثيوبيا بالإضافة إلى دولة جنوب السودان الوليدة، ورغبة بعض أبناء هذه المنطقة بالانظمام إلى جنوب السودان.[2]

وتعتبر ولاية النيل الازرق مسرح للنزاع بين القوات السودانية المسلحة، والحركة الشعبية لتحرير السودان بعد الانفصال، حيث هناك تقارير عن القتال في مناطق جنوب وجنوب شرق وجنوب غرب مدينة الدمازين، أولو، الكرمك، قيسان، منزا، يبوس، وهي مدن تقع في ولاية النيل الأزرق.[3]

ومن التحديات المهمة في هذه المنطقة أنها تمثل منفذا مهما لدولة الجنوب إلى مناطق شرق السودان واثيوبيا وبالتالي من المتوقع ألا تستقر هذه المنطقة لا بسبب التدخل المباشر من دولة الجنوب ولكن من خلال دعم قيام تمرد جديد ربما يفضي إلى المطالبة بتقرير مصير منطقة جنوب النيل الأزرق كما أن الحركة التلقائية للسكان في تلك المناطق، وسكان جنوب السودان تمثل تحديا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا آخر بالنسبة لحكومة الشمال، وبالتالي فإن من الأهمية بمكان أن تعطى تلك المنطقة أولوية قصوى في التنمية بأشكالها المختلفة، وأن يتم العمل على دمجها اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، في مجتمع ولاية النيل الأزرق الكبير، من أجل إزالة رواسب التعبئة السلبية التي دخلت في روح أولئك السكان خلال فترة الحرب وما بعدها، كما تعاني كثير من المجموعات القبلية الرعوية مثل قبائل رفاعة الهوى والأمبررو وغيرهم بعد الانفصال الذي سيفقدهم المرعى والترحال الموسمي الذي اعتادوا عليه لفترة طويلة من الزمن.[4]

[1] -United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs , Sudan, South Kordofan and Blue Nile, **Situation Report**, , 12/09/2011

[2] - **نفس المرجع**، ص 281

[3] - **United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs**, Op.Cit

[4] - **د. محمد اسماعيل، علي اسماعيل**، مرجع سبق ذكره، ص 282

المبحث الثاني : التداعيات على المستوى الإقليمي والدولي

المطلب الأول : انعكاسات قيام دولة جنوب السودان على دول الجوار

إن انفصال جنوب السودان ستكون تداعياته على بلدان الجوار العربي – الأفريقي، إذ إن ما يؤثر في أمن السودان يؤثر في أمنها جميعا.

تداعيات انفصال جنوب السودان على مصر : لعل مصر أول تلك البلدان التي ستتأثر بانفصال جنوب السودان.

تعتمد مصر على نهر النيل اعتمادا كاملا في حياتها، وولادة دولة جديدة يمر النيل من خلالها يعد تهديدا حقيقيا لأمن مصر المائي، وخاصة أن هذه الدولة الوليدة ستستخدم مياه النيل في صناعتها المستقبلية المدعومة أمريكيا، ويمكن استخدام ذلك سلاحا ضد مصر متى أرادت الإدارة الأمريكية ذلك. وسيشكل شمال السودان عبئا اقتصاديا على دولة مصر، إذ ان نفط منطقة آبيي المتنازع عليها أصبح من حصة الجنوب، ولا سيما أن الرغبة الأمريكية هي أن لا تكون آبيي من حصة شمال السودان أبدا، وبالتالي فإن الاقتصاد المصري غير قادر على تحمل تبعات ذلك.

-قد تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى بناء قواعد عسكرية في دولة الجنوب بعد الاعتراف الدولي بها، مما سيجعل الكثير من دول إفريقيا تحت رحمة هذه القواعد، وستفقد البلدان العربية الأفريقية، وخاصة مصر ثقلها الأفريقي. وهذا ما كان واضحا في تحمس الأمريكيين لانفصال جنوب السودان عن شماله.

-فقدان مصر السوق الأفريقي، لأن جنوب السودان سيوفر الأرضية المناسبة للمصالح الأمريكية من أجل مواجهة المد الاقتصادي الصيني في أفريقيا، وبالتالي سيغرق السوق الأفريقية بالبضائع الصينية القادمة من آسيا، والبضائع الأمريكية – الإسرائيلية المصنعة في جنوب السودان.[1]

يمثل انفصال الجنوب خطرا على المشاريع المائية والسدود والقنوات القائمة على نهر النيل، مثل قناة جونقلي، وتلك المستقبلية لترشيد مليارات الأمتار المكعبة من المياه التي تفقدها في المستنقعات.

-

-

[1]- **منى حسين، عبيد**، مرجع سبق ذكره، ص 80

-ستكون حاجزا مصطنعا بين الشمال العربي المسلم في مصر والسودان والقلب الأفريقي المسلم في دول حوض النيل التي حولتها البعثات التبشيرية من دول ذات الأغلبية المسلمة إلى دول مختلفة الديانات والثقافات.

-سيسبب قيام دولة جديدة ذات سيادة مشكلة في العلاقات الدبلوماسية، فعادة ما تفضل الدبلوماسية العمل مع دولة واحدة، أما نشوء دولة جديدة سيادة، فسيجعل الدبلوماسية المصرية تتعامل مع أكثر من طرف.

وفي الواقع، تعد مصر الخاسر الأكبر من عملية الانفصال بعد السودان، لخطورتها على الأمن القومي المصري والعربي، إذ إن تفتيت السودان إلى دويلات ضعيفة سيعطي الفرصة للتدخل الأجنبي ويهدد أمن مصر واستقرارها، وخاصة أن جنوب السودان سيتخذ اتجاها غير عروبي، مما سيغلب عليه طابع العداء لمصر، ومحاربة مصالحها، وخاصة المصالح المائية في نهر النيل، وذلك بسبب علاقة القيادات الجنوبية منذ أمد طويل بإسرائيل، التي ستتضاعف بعد انفصال جنوب السودان.[1]

فضلا عن ذلك، فقد تتعرض مصر للخطر العسكري، بسبب العلاقات العسكرية الإسرائيلية مع الجنوب، إذ إنه من الممكن التخطيط لاختراق شمال السودان، مما قد يعرض المصالح الحيوية في جنوب مصر لأعمال عسكرية بالتعاون مع إسرائيل. كما قد يؤدي انفصال جنوب السودان إلى وقوع مصر في دائرة الابتزاز الغربية، التي قد تدفعها إلى قبول تقديم تنازلات رفضتعا مصر من قبل، وأبرزها حصول إسرائيل على جزء من مياه النيل. ومن الممكن تفسير أسباب إصرار مصر على وحدة السودان بدلا من انفصاله بالأمرين التاليين:

-إن عدم الاستقرار الأمني في السودان سيؤدي إلى ايجاد وضع جديد في مصير العلاقات بين شمال السودان من جهة، وبينها وبين جنوب السودان من جهة أخرى.[2]

-يمثل جنوب السودان العمق الاستراتيجي في العلاقات السودانية – المصرية، لذا فإن مصر كانت تؤكد دائما رفضها قيام دولة مستقلة في الجنوب، لأنها لا تثق في القيادات السياسية الجنوبية، إذ لم تعمل تلك القيادات على إقامة علاقات سياسية خاصة بينها وبين مصر. وعليه، فقد كانت مصر تعمل جاهدة على أن يظل الجنوب تحت سيطرة حكومة الشمال. ورغبة منها في التصدي لمحاولة فصل جنوب السودان، وحفاظا على امنها القومي طرحت مصر قبل إجراء الاستفتاء فكرة الكونفدرالية بين الشمال

[1]- **منى، حسين عبيد**، مرجع سبق ذكره، ص 81

[2]- **إجلال رأفت**، انعكسات قيام دولة جنوب السودان على دول الجوار، مرجع سبق ذكره

والجنوب، التي بمقتضاها يتمتع الجانبان باستقلال تام، لكن مع وجود مجلس مشترك بينهما، يضمن حل المشاكل العالقة الخاصة بالحدود والمواطنين الجنوبيين في الشمال، والشماليين في منطقة الجنوب وبذلك تحافظ الكونفدرالية على وحدة السودان ظاهريا في مواجهة الضغوط الأمريكية. كما ان مصر ستضمن في حالة تحقق الكونفدرالية حل المشاكل بين الجنوب والشمال في اجواء سلمية بعيدا عن المواجهات العسكرية، ولكن الردين الشمالي والجنوبي على السواء كانا مخيبين للآمال المصرية التي كانت تحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه في الوقت الضائع، إذ رفض الجانبان المقترح المصري، ورأت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن موافقتها على الفكرة المصرية من الممكن أن تقوض حريتها في إبرام الاتفاقيات الدولية، أو ترتيب أوضاعها السياسية والاقتصادية. ويبدو ان التحرك المصري يعكس مدى إدراك مصر لخطورة المرحلة المقبلة والجهود الأمريكية والاسرائيلية، والفرنسية أيضا، الرامية إلى تسريع تفتيت السودان، على ثلاث دول: الأول في الشمال، والثانية في الجنوب، والثالثة في الغرب (دارفور).[1]

تداعيات انفصال جنوب السودان على إثيوبيا : تؤكد جميع الشواهد أن الموقف الأثيوبي كان رافضا لانفصال جنوب السودان وداعما لوحدة السودان. وينطلق موقف إيثيوبيا من حسابات الوضع الداخلي للدولة الإثيوبية المتداخلة مع تعقيدات الأوضاع الغقليمية التي تشكل في مجملها محلذير ومخاوف الدولة الإثيوبية من حدوث الانفصال وانتقال عدواه إلى إثيوبيا. ويمكن الإشارة إلى مجموعة المحاذير والمخاوف التي دفعت إثيوبيا إلى مساندة الوحدة ورفض الانفصال، وهي:

-تعدد القوميات: فقد عانت الدولة الإثيوبية عبر تاريخها الطويل تبعات المسألة

القومية، وهي تعد واحدة من أخطر وأعقد المشكلات التي هددت وحدة وأمن إثيوبيا، حيث إن هناك أكثر من 83 قومية منقسمة ومنفصلة في داخلها إلى قبلية وعشائرية، وتتبع التعددية القومية التعددية اللغوية والدينية والثقافية. هذه الخصوصية القومية التي لا يوجد شبيه لها في دول جوار إثيوبيا، جعلت أغلبها في حالة صراع مع الدولة الإثيوبية ومطالبها بالانفصال. [2]

ولا ننسى أن مخاوف إثيوبيا نابعة من الحالة الإريترية، إذ ان انفصال إيريتريا يعني ان الخيار الانفصالي سيظل ممكنا لبقية القوميات التي تملك مواصفات القومية الاريترية، كالقومية الأورومية التي يبلغ عدد سكانها حوالي 35 مليونا، وهي تتوسط إثيوبيا في أكثر مناطق الهضبة موارد، وانبساطا، ووفرة مياه، وسهولة حركة. كما توجد الدولة الإثيوبية بأزمة إقليم أوغادين، بقوميته الصومالية، وعدد سكانه 6

[1]- **إجلال رأفت**، تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار، مرجع سبق ذكره
[2]- **نفس المرجع**

ملايين، وجميعهم مسلمون في أرض تجري فيها أهم أحواض إثيوبيا الزراعية في الشرق والجنوب الشرقي وهي: واداي وشيلي وجوبا وداوا، ومرشحة لاكتشاف النفط بحكم التقارير التي تؤكد وجود احتياطي نفطي في هذه المناطق، الامر الذي يزيد من تأزم مشكلة الإقليم، أسوة بما حصل في جنوب السودان، حيث تغيرت معادلة وحسابات الصراع الشمالي- الجنوبي بعد اكتشاف النفط. وتبدو خيارات القومية الصومالية في الانفصال أو الانضمام إلى الصومال أو الحصول على مشاركة سياسية واسعة ومقدرة، وهي مصادر تهديد تطل على الدولة الإثيوبية، وتدعمها الخبرات والفرص التي وجدتها إريتريا وجنوب السودان.[1]

كما ان هناك مصدرا آخر يهدد الدولة الإثيوبية وعددا من دول الجوار الإثيوبي، وهو متمثل بمناداة قومية العفار بتكوين الدولة العفرية في المثلث العفري الموجود في كل من إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، وهي قومية ترى أنها لها كل مقومات الدولة، والإقليم، والموقع، واللغة العفرية، وجميع سكانها مسلمون، كما ان الدولة لن تكون، في حالة قيامها دولة حبيسة، وهو ما يزيد من مخاوف إثيوبيا. كما توجد في إثيوبيا بعض القوميات التس يقل عندها الخيار الانفصالي، وتقتصر على المطالب السياسية، وإذا لم تجب مطالبها فقد تبدأ بالتلويح بالانفصال، ولعل أهمها قوميات إقليم بني شنقول، وقمز، وقامبيلا. ولعل من المهم الإشارة إلى إقليم قوميات وشعوب وأجناس الجنوب في معادلة الصرااعت القومية والعرقية في إثيوبيا بعد التقسيم الفدرالي الذي طبقته الدولة الإثيوبية وفقا للدستور الإثيوبي للعام 2004، والذي أعطى شعوب جنوب إثيوبيا حقها في الحكم الفدرالي، إذ يعد ذلك الإقليم من أكبر الأقاليم الإثيوبية من حيث المساحة مع الأورمو والصومال، ويتميز بتعدد الإثنيات، حيث يضم حوالي 56 قومية وقبيلة في أهم مناطق زراعة البن، ويحوي أهم أحواض إثيوبيا الجنوبية، وهي: السوباط، والبارو، وقبا، وأومو، كما ان الديانة المسيطرة في ذلك الإقليم هي المسيحية البروتستانية، فضلا عن وجود الوثنيين إلى جانب الأرثوذكس والمسلمين. ويمكن أن يثير ذلك الإقليم عددا من المشكلات، ربما يكون الانفصال أحد خياراته، كما قد يؤدي إلى حدوث تعقيد في توازنات العلاقات السياسية لإثيوبيا مع شمال السودان وجنوبه، إذ أن العقيد الراحل جون غارنغ كان دائما يقيم في مدن ذلك الإقليم أثناء الحرب بين الشمال والجنوب، وهي تعد مناطق تمركز المعارضة الجنوبية في السابق.[2]

-المحدد الديني: تخشى إثيوبيا بعد انفصال جنوب السودان من تعقيدات التوازنات الدينية والسياسية، فقد تأسست العلاقات السودانية- الإثيوبية على محدد الدين وفق اعتبارات إثيوبيا المسيحية الأرثذوكسية والسودان المسلم. وتأتي في هذه المساحة اعتبارات الأغلبة الإسلامية الحاكمة في السودان،

[1]- **منى، حسين عبيد**، مرجع سبق ذكره، ص 83
[2]- **نفس المرجع**، ص 84

والأقلية المسيحية الأرثوذكسية الحاكمة في إثيوبيا. غير أن عواقب الانفصال تدخل إثيوبيا في حسابات التعامل مع دولة الشمال بأغلبية إسلامية مع أقلية مسيحية في دولة الجنوب، وأكثر من ذلك الخوف من احتمالات تكامل واندماج دولة الشمال مع مصر، ليتكون مجموع إسلامي عريض يتمتع بفرص أكبر لمواجهة مخاطر وتحديات كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، والمنطقة العربية، و القرن الإفريقي، وهو ما تخشاه إمريكا وإسرائيل وإثيوبيا وكل دول الجوار السوداني غير المسلم. كما تواجه إثيوبيا المشكلات بعد انفصال الجنوب كدولة مستقلة عن الشمال ذي الوجود البروتستانتي الذي يتكامل مع تطلعات بروتستانت جنوب إثيوبيا، إن لم يكن في كل أفريقيا. وهذا ربما يدفع بتطلعات الشعوب، وأجناس جنوب إثيوبيا البروتستانتية إلى المطالبة بالانفصال. وعليه، تصبح إثيوبيا مطالبة بعمل توازنات سياسية للعلاقات الجنوبية- الجنوبية (جنوب إثيوبيا ودولة جنوب السودان)، ولاسيما أن هناك كثيرا من التداخل العرقي بين جنوب السودان وجنوب إثيوبيا، كقبائل الأنواك والنوير.[1]

-**أزمة مياه النيل**: لقد تباينت الآراء بشأن تأثير أزمة مياه النيل في علاقة البلدين، فيرى البعض أن انفصال جنوب السودان ربما يؤدي إلى مزيد من التعقيدات في حسابات مياه النيل، ولاسيما في ما يتعلق بسيناريوهات المواقف تجاه صياغة اتفاق جديد لتوزيع حصص مياه النيل. إن إثيوبيا، التي يبدو أنها ترغب في الحفاظ على جوار استراتيجي حسن مع السودان المرتبط بها بالنيل الأزرق بنسبة 86 بالمئة، ونهر عطبرة، ربما تجد نفسها في موقف متباينة تجاه تشابك علاقة السودان بمصر، وجنوب السودان بإثيوبيا، وحسابات الجنوب مع دول جواره الأخرى، ولاسيما أوغندة التي يتوقع لها أميز وأفضل العلاقات مع الجنوب، إلى جانب كينيا التي لها علاقات جوار مع إثيوبيا؛ كل تلك العلاقات المتداخلة تدخل إثيوبيا في حسابات معقدة في حال التعامل مع جنوب السودان في ما يتعلق بمياه النيل، وخاصة أن لإثيوبيا أحواضا كبيرة تصب في النيل الأبيض، أي في الأرض التي تقع ضمن أرض الجنوب، مثل نهري السوباط وأكوبو - قبا. وترى إثيوبيا أن الإيجابية الوحيدة في الانفصال تتمثل في توقعاتها بأن ولادة دولة مستقلة في الجنوب الغني بالمياه، ستعزز موقفها في مواجهة مصر والسودان بشأن مياه النيل، ولاسيما أن دولة الجنوب لا تتردد في دعم إثيوبيا التي كثيرا ما أدت دورا محوريا في تأمين تسليح الجنوبيين، وتدريب الجيش الشعبي.[2]

لكن في حقيقة الأمر، تخشى إثيوبيا ميلاد دولة جديدة في جنوب السودان، إذ إن أهم ما يؤرق إثيوبيا هو العلاقة الجيدة التي تربط الحركة الشعبية لتحرير السودان ودولة إريتريا التي كانت المقر

[1]- منى حسين عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 84
[2]- **نفس المرجع**، ص 85

الأساسي لقيادة الحركة الشعبية لأعوام عدة قبل توقيع اتفاق السلام السوداني (نيفاشا) في العام 2005 إذ تتخوف إثيوبيا من أن يمتد النفوذ الإريتري ليحيط بها من الجنوب. وعليه، فإن إثيوبيا سوف تتريث في مسألة الاعتراف بجنوب السودان، لأنها تدرك أنها ستكون الدولة الأكثر دولة تأثرا إذا حدث عدم استقرار في جنوب السودان، بفعل التداخل القبلي بين البلدين، الذي سبق ان اشرنا إليه.[1]

تداعيات انفصال جنوب السودان على أوغندا: تعد أوغندا من اكثر الدول الإفريقية تأييدا لانفصال جنوب السودان عن شماله، إذ كانت أوغندا منذ أوائل الستينيات تحتضن حركة تحرير جنوب السودان وكانت من المعاقل النشطة لانطلاقة الحركة السياسية الجنوبية في المنفى، وخاصة بعد أن تمت الإطاحة ملتون أبوتي من قبل الجنرال عيدي أمين المدعوم من إسرائيل، والمتحدر من قبيلة كاكاوا، إحدى القبائل المشتركة بين أوغندا والسودان إلى جانب قبيلتي " مادي " و" أشولي "، إذ كان لهذا التداخل الاجتماعي مفاعيله المؤثرة في وصول الجنرال عيدي أمين إلى سدة الحكم في أوغندا، نظرا إلى العلاقات الوثيقة التي كانت تربطه بجوزيف لاقو، رئيس حركة تحرير السودان " الأنيانيا "، الذي ينتمي إلى قبيلة " مادي " السودانية التي لها امتداداتها في أوغندا، حيث قام بمساعدة الجنرال عيدي امين. وفي المقابل، قدم عيدي أمين السلاح إلى تلك الحركة في أعالي النيل، والاستوائية، وبحر الغزال. والملاحظ أن الدعم الأوغندي للجنوبيين بقي مستمرا حتى في عهد حكومة الرئيس الحالي يويري موسيفيني الذي تربطه مميزة بزميله الراحل جون غارنغ. وبالتالي، ليس غريبا أن تتصدر أوغندا دول الجوار الأفريقي في الحملة المحرضة على انفصال جنوب السودان، إلى درجة أنها أصبحت الشغل الشاغل لأوغندا، حيث إنها أخذت تقدم تعهدات إلى دول الجوار، ولاسيما إثيوبيا وكينيا، مفادها ان الانفصال بات أمرا واقعا، ولا يمكن إنكاره. وفي سبيل تحقيق مسعاها، خطت خطوتين: الخطوة الأولى إقناع الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن قيام دولة في الجنوب ضرورة سياسية وقومية ودينية، فضلا عن أنها ضرورة اقتصادية، لأن أكثر من 75 بالمئة من حقول النفط في الجنوب، إلى جانب الثروة المائية والعائدات، تمكنها من بناء بنية تحتية وتنمية مستدامة، تنقذ الجنوبيين من مظاهر التخلف والحرمان والفقر. والخطوة الثانية أن أوغندة تعهدت للحركة الشعبية بالتدخل إلى جانبها في مواجهة أي تهديد عسكري سوداني شمالي تجاه الجنوب. وعلى الرغم مما قد يمثله الانفصال من تهديد لأمن أوغندا القومي، في ظل رغبات الأقليات الموجودة في شمالها في الانفصال، فإن حسابات أوغندا تنطلق في مقاربتها لانفصال الجنوب من مبررات اقتصادية في الدرجة

[1]- **منى، حسين عبيد**، مرجع سبق ذكره، ص 85

الأولى. ويعزو عدد من الخبراء الدعم الأوغندي للجنوب إلى مطامع نفطية، إذ تعول أوغندة على استيراد النفط الجنوبي لخفض تكلفته على اقتصادها.[1]

كذلك تعد السوق في جنوب السودان أهم مركز لتصدير البضائع الأوغندية التي تضاعف حجمها ثلاث مرات منذ توقيع اتفاق السلام، فضلا عن أن أوغندا ترى في جوبا عاصمة الجنوب وجوارها سوق عمل واحدة، وملاذا للعمالة الأوغندية، وحلا لمشكلة البطالة فيها. ويبدو أن أوغندا ترى في تحقيق انفصال جنوب السودان خطوة مهمة في تحقيق مصالحها في المنطقة، إذ إن قيام تلك الدولة وتوثيق موسيفيني لعلاقته بها، سيؤديان إلى زيادة نفوذ الرئيس الأوغندي بالشكل الذي يساعده على تقوية وضعه الداخلي والإقليمي والدولي. فضلا عن ذلك، فإن انفصال الجنوب سيكون منطقة عازلة بين أوغندة وشمال السودان، وسيؤدي إلى تخليصها من هاجس دعم الحكومة السودانية لمتمردي حركة جيش الرب التي يقودها المعارض جوزيف كوني، وكذلك حركة غرب النيل الأوغندية المتمردة، وحركة القوى الديمقراطية، كرد على الدعم الأوغندي للحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي الواقع، إن الاندفاع الأوغندي الذي بات واضحا في تأييده لانفصال جنوب السودان، والمساير لرغبات إسرائيلية وأمريكية وأوروبية واضحة، قد يكون له تأثيره السلبي في أوغندا في ظل وجود حركة جيش الرب التي تتخذ من شمال أوغندا وبعض المناطق المضطربة في جنوب السودان، مقرا لها، والتي تنادي هي الأخرى بحق تقرير المصير، فضلا عن أن جنوب السودان، الذي تؤيد أوغندا انفصاله، لا يتمتع بحالة من التجانس بين قبائله، وان التناحر والنزاعات هما السمة السائدة بين قبائل الجنوب إلى يومنا هذا.[2]

تداعيات انفصال جنوب السودان على كينيا : على الرغم من أن كينيا ترى في انفصال جنوب السودان سابقة سيئة قابلة للانتشار، وأن مخاطرها ومضارها لا تتوقف عند حدود السودان، إلا أنها من الدول التي سارعت إلى تعزيز روابطها الاقتصادية والتجارية مع جنوب السودان " الدولة الحديثة التأسيس ". فوفقا لتقرير أعده مركز الأزمات الدولية، تبرز كينيا بوصفها " الدولة المستفيدة من ظهور السوق الجديدة الواسعة في جنوب السودان "، لأن البنى التحتية الرئيسية لهذا البلد تحتاج إلى الانخراط تجاريا مع العالم، بما في ذلك التأثير المحتمل لتصدير النفط إلى الدول المجاورة عند استقلال الجنوب. و الملاحظ أن كينيا كانت من الدول التي دعمت الحركة الشعبية منذ طردها من الأراضي الإثيوبية عام 1991 حيث وجد قادة الحركة في كينيا ملاذا آمنا للإقامة، فضلا عن أنها كانت من أبرز الدول المساهمة في تقديم المساعدات العسكرية إلى جنوب السودان. فقد كشفت وثائق ويكيليكس عن صفقات شراء الأسلحة التي

[1]- **نفس المرجع**، ص 86
[2]- **منى، حسين عبيد**، مرجع سبق ذكره، ص 87

تتولى الحكومة الكينية إتمامها لمصلحة حكومة الجنوب، بما في ذلك أسلحة ثقيلة، استعدادا لاحتمالات اندلاع حرب جديدة بين الشمال والجنوب.[1]

وعلى عكس العديد من دول الجوار، فإن دعم كينيا المتواصل للحركة الشعبية لم يمنعها من الحفاظ على علاقات حسنة مع الحكومة السودانية. ولعل هذا ما جعل منها مقرا شبه دائم لمفاوضات السلام التي حدثت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، وأفضت في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا في العام 2005.[2]

تداعيات انفصال جنوب السودان على إريتريا وتشاد : أما إريتريا، فقد تولدت لديها قناعة منذ العام 2009 إلى أن انفصال الجنوب أمر غير مجد، رغم الروابط التي كانت تجمع الحركة الشعبية بالنظام الإريتري، والتي تخللها دعم عسكري أثناء توتر العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية. وتنطلق إريتريا في موقفها من اعتقادها بأن حكومة الجنوب أثبتت عجزها، خلال الفترة الانتقالية، عن بناء مقومات دولة مستقلة ناجحة، بسبب استشراء الفساد والمحسوبيات في داخلها. فضلا عن ذلك، فإن لإريتريا من المشكلات المعقدة مع دول الجوار ما لا يؤهلها بشكل مباشر لتأييد انفصال الجنوب، لأنها تخضع لعقوبات صارمة من مجلس الامن تحت الفصل السابع بموجب القرار رقم 1907، ثم إنها دولة معزولة عن المحيط الإقليمي والدولي،بسبب نزاعاتها وسلوكها غير المتزن، كما أنها تعاني أزمات داخلية نتيجة لسياسات حزب الجبهة الشعبية بزعامة أسياس أفورقي، المتمثلة بالانفرادية والإقصائية لقوى المعارضة الإريترية التي بدأت تنشط وتكسب التأييد الشعبي والتفهم الإقليمي والدولي. وبالتالي، فإن إريتريا تقف مع وحدة السودان، وتتعامل مع الجانبين لدعم مصالحها في المستقبل. أما التشاد، فكان موقفها الأكثر تميزا، وقد عبر عنه صراحة الرئيس التشادي إدريس ديبي برفضه القاطع لانفصال جنوب السودان.[3]

تداعيات انفصال جنوب السودان على ليبيا : ستواجه ليبيا مخاطر كثيرة إثر انفصال جنوب السودان، وهي لا تقل خطورة عن تلك التي ستتعرض لها باقي البلدان العربية الأفريقية. وتكمن تلك المخاطر في:

-حلم الوحدة الأفريقية الذي هو في الأصل صناعة ليبية بدأ بالزوال بصورة متسارعة ومباشرة إثر إعلان استقلال دولة جنوب السودان. وهذه الدولة الوليدة حديثا هي صناعة أمريكية، وبالتالي ستتمكن

[1]- **نفس المرجع**، ص 88
[2]- منى، حسين عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 88
[3]- نفس المرجع، ص 89

أمريكا من جعل جنوب السودان قاعدة عسكرية متقدمة في قلب أفريقيا، تعمل من خلالها على تفكيك أية وحدة تعمل ليبيا على تحقيقها. كما أن تغير النظام في ليبيا سيؤدي إلى تغيير الكثير من المعطيات في القارة الأفريقية.

ستتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اجهزة الرصد الأمريكية الموجودة في جنوب السودان من رصد كل التطورات العسكرية العربية، ولن تسمح لأية محاولة تقدم عسكري حقيقية، وحتى السرية منها، لتقوم في بلدان المنطقة. وفي ليبيا، سيجعل الوجود الأمريكي على الأراضي الليبية نفسه أمرا واقعا، ولو ضمن قوات حلف الشمال الأطلسي.

-إذا ما حققت الولايات المتحدة الأمريكية وجودها في جنوب السودان، فإن ذلك

سيؤدي إلى نمو سريع للحركات المتطرفة، وخاصة " القاعدة " في أفرقيا عموما، وفي ليبيا خصوصا، للأسباب التالية:

-توجد " القاعدة " حيث يوجد الأمريكيون بسبب الحرب القائمة بين الطرفين، وربما
-يحدث في أفريقيا ما حدث في العراق من حرب بين الطرفين. [1]
-ستجد " القاعدة " من يمدها بالمال والرجال بسبب النقمة الشعبية، وخاصة عند المسلمين، على الوجود الأمريكي في أفريقيا.
-من المحتمل أن تحول " القاعدة " الصحراء الليبية إلى ملاذ آمن، على غرار ما يحدث في صحاري دول المغرب العربي، بسبب قربها من السودان، بل ربما ستنتقل تلك الحركات من جنوب بلدان المغرب العربي إلى جنوب ليبيا.

كانت ليبيا ضد مسألة تجزئة السودان، وكان الزعيم الليبي السابق معمر القذافي قد حذر من انفصال الجنوب قائلا: " إن انفصال جنوب السودان، مهما كانت أسبابه، حدث لابد أن نعرف انه خطير، وستكون له تداعيات، ولن يكون غريبا بعد الآن أن نرى خريطة أي دولة أفريقية تتغير، خاصة البلدان المؤهلة للتصدع " وأضاف: " إن انفصال الجنوب سيكون نموذجا مشجعا لتصدعات أخرى في بلدان أفريقيا مؤهلة لذلك، وهذا سيدخلنا في مرحلة أخرى من إعادة رسم خريطة أفريقيا من جديد. والسؤال الذي يطرح: هل ستتعرض ليبيا للتقسيم بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي في أكتوبر 2011 أم أنها ستشهد عملية تحول ديمقراطي، فضلا عن أن الأوضاع في ليبيا مرشحة للكثير من التداعيات، ومن بينها

[1]- **منى، حسين عبيد**، مرجع سبق ذكره، ص 89

تقوية حضور بعض التنظيمات المسلحة المناوئة للولايات المتحدة على الأراضي الليبية نفسها. وفي الواقع. إن تأثير عملية انفصال السودان لا يقتصر على البلدان العربية الأفريقية، وإنما سيمتد ليشمل بلدانا عربية أخرى، كالعراق واليمن والمغرب العربي، إذ توجد فيها حركات انفصالية تطالب بحق تقرير المصير.[1]

المطلب الثاني : تداعيات انفصال جنوب السودان على النفوذ الصيني

تنامت بذرة الصراع الدولي أكثر بصعود الصين اقتصاديا حتى أصبحت القوة الدولية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث بلغت درجة النمو الصيني ما يقارب 10%، وقد حافظت على ذلك منذ بداية الألفية الثالثة، وحسابات المراقبين تشير إلى أن الصين ستصبح في 2020 دولة ذات إمكانات الهيمنة العالمية.[2]

هناك خيارات أمام الصين والولايات المتحدة الأمريكية، المواجهة أو التعاون للمصالح المشتركة، ولا موقع للسودان في الخيارين معا لأن الأمر يرتبط بمصالح أقوى دولتين في ثروات السودان الذي ليس له إلا البحث عن أخف الأضرار في هذا الصراع بين القوتين، وهي ضمان الوجود بشيء من الفوائد التنموية.[3]

ستظل المنافسة موجودة بين الولايات المتحدة والصين، وخاصة في الجوانب التي تركز عليها أمريكا أي البترول والمعادن، وهذين المصدرين يعتبران من عوامل الجذب للقوى الدولية، تمكن الصين من هذين المصدرين يشكل خطرا على أمريكا، لأنهما يزيدان في القوة الصينية، بالتالي يتوقع ان يكون السودان مسرحا للصراع بينهما، كل طرف يريد أن يكسب بإبعاد الطرف الآخر.[4]

تكمن المشكلة للسودان والصين في كون ثلثي الاستثمارات الصينية في حقول النفط تقع في جنوب السودان، وأن آليات المعالجة والنقل والتصدير موجودة في السودان، ذلك يعني أن مشاريع الصين البترولية، المرتبطة مع بعضها الآخر عضويا، أصبحت في دولتين، بالتالي فالإرتباط العضوي هذه المشاريع يجعل من الضروري التعامل مع الدولتين، والتعامل معهما يعتمد اعتمادا كبيرا على طبيعة

[1]- **منى، حسين عبيد**، مرجع سبق ذكره، ص 90
[2]- د.حسن علي الساعوري، المتغيرات الدولية والمحلية إزاء العلاقات السودانية الصينية، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**، العدد 10، سبتمبر 2012، 104
[3]- **نفس المرجع**، ص 107
[4]- **نفس المرجع**، ص 106

العلاقة بينهما، خاصة وأن كل طرف سينظر للأمور من منطلق المصلحة الوطنية، ثم أن الأمر يعتمد، كذلك على طبيعة الاتفاق حول هذه المشاريع النفطية بعد الانفصال.[1]

إذن أغلب حقول النفط متواجدة في جنوب السودان، وجميع آليات المعالجة والنقل والتخزين، والتصدير موجودة في السودان، والعداء استحكم بين الدولتين والصين بينهما، وهي صاحبة الاستثمار الذي تعطل بخلافاتها وتوتر العلاقة بينهما، بالتالي فالنتيجة توقف ضخ البترول وخسارة الأطراف الثلاث، من هنا فإن مفتاح المخرج هو مصلخة الأطراف الثلاث، لكن ما يمثل هذه المصلحة المشتركة هو التعاون بين أصحاب حقول النفط، وبين أصحاب آليات المعالجة والتصدير السودان وجنوب السودان، ولكن يبدو أن هذا التعاون المطلوب قد استعصى وأوشك أن يكون مستحيلا لانعدام الثقة بين الطرفين، ولإعلان طرف (جنوب السودان) العمل على إسقاط حكومة الطرف الآخر (السودان)، وذلك بالتنسيق مع الجبهة الثورية السودانية المسلحة، بذلك يكون باب المصالح قد قفل إلى حين.[2]

إذن بقي أمام الصين الخيار الأصعب، وهو الانحياز إلى أحد الطرفين دون الآخر، السودان أو جنوب السودان.[3]

[1]- د.حسن، علي الساعوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 109
[2]- **نفس المرجع**، ص 111
[3]- **نفس المرجع**، ص 112

الخاتمة

الخاتمة :

ارتكزت الدراسة على البحث في أسباب انفصال جنوب السودان، من خلال استعراض عدد من العوامل و الأسباب الداخلية، إضافة إلى العوامل الخارجية وتأثيرها من خلال استراتيجية الدول المتدخلة في السودان ككل، وعكف البحث على تحليل هذين المتغيرين في الفصل الثاني، ثم تم في الفصل الثالث ذكر أثر هذا التدخل الخارجي في تداعيات الانفصال، وانعكاس قيام دولة جنوب السودان كنتيجة للانفصال. توصلنا في ختام الدراسة إلى استنباط أهم نتائجها والتي مكنتنا من الاجابة على اشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها :

-هناك عدم تجانس واضح بين الشمال والجنوب من حيث الدين، الثقافة والعرق. لكن لا يمكن اعتبار هذا عائقا يحول دون تشكيل دولة وطنية للسودان، فيذكر التاريخ أمثلة عن دول غير متجانسة لكنها نجحت في تشكيل دولة وطنية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

-ساهم الاستعمار البريطاني في تعميق الهوة بين الشمال والجنوب السوداني عن طريق سياسات عزل الجنوب عن الشمال مثلا عن طريق سياسة المناطق المغلقة بمعنى عدم السماح لأبناء الشمال بالاتصال بأبناء الجنوب، إضافة إلى سياسة تنصير الجنوب عن طريق دور الكنائس في نشر تعاليم الدين المسيحي في الجنوب، مما ساهم في تعميق الهوة الثقافية والاختلاف الذي كان موجودا أصلا بينهما بدعوة التمايز العرقي الشمال عربي والجنوب إفريقي.

-إضافة إلى العامل التاريخي الذي يتمثل في دور الاستعمار البريطاني، فهناك دور العوامل السياسية، الاقتصادية، والثقافية في تأجيج النزاع بين الشمال والجنوب السوداني. فالعامل السياسي تمثل في سياسات القيادات المتوالية على الحكم في الشمال التي تمثلت في محاولة صهر الجنوب المختلف ثقافيا قسرا في الشمال، عن طريق سياسة التعريب والأسلمة، إضافة إلى التهميش الاقتصادي الذي عانى منه الجنوب بسبب سوء التوزيع للموارد، خاصة بدخول عامل النفط الذي ساهم بشكل كبير في تعميق الخلاف واندلاع النزاع الذي أدى إلى حربين أهليتين، بحيث لعب النفط في السودان، منذ اكتشافه وحتى توقيع اتفاقية السلام الشامل جانفي 2005، دورا سلبيا في توتير الوضع بين الشمال والجنوب، وخصوصا مع السياسات الحكومية الداعمة لهذا التوتر، بداية بالمخاوف من اكتشاف المزيد من النفط في الجنوب مرورا بعدم استفادة مناطق استخراجه من عائداته الاقتصادية، هذا إلي جانب استخدام العائدات النفطية من قبل الحكومة المركزية في تسليح الجيش في حربه ضد الجنوب.
بالتالي نلاحظ تداخل العاملين السياسي والاقتصادي، والعامل الثقافي الذي يوظف في كل مرة يظهر فيها النزاع بين الطرفين.

الخاتمة :

-ساهمت اتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها في 2005 في تحقيق السلام بين الشمال والجنوب السوداني خلال الفترة الانتقالية الممتدة من 2005 إلى 2011، غير أنها لم تساهم في تحقيق الوحدة. فقد أدى استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان إلى تصويت تقريبا كل سكان الجنوب لصالح الانفصال مما أدى إلى خلق مشاكل أخرى بين الشمال والجنوب ساهمت في ظهور مناوشات بين الطرفين، وهذا بسبب ظهور قضايا عالقة مثل قضية الحدود، قضية تقسيم الثروة، فهذه التداعيات قد تكون أسباب متجددة للنزاع بين الطرفين.

-كان للتدخل الخارجي دور أساسي في التأثير على مجريات النزاع في السودان. فالأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها السودان، جذب إليها أطماع الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل. فقد بنيت هذه الدول سياساتها على أساس هذه الأهمية، فمن خلال النظرة الواقعية لسلوك الدول يحركها مصالحها الوطنية، فقد كان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية باسم حقوق الانسان والديمقراطية، ومكافحة الإرهاب ذريعة من أجل الوصول إلى مناطق النفوذ في القارة الافريقية، هذا ما يفسره رعاية الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقية السلام الشامل بين الشمال والجنوب السوداني، فباكتشاف النفط في السودان من قبل الشركة الأمريكية "شيفرون" للتنقيب على النفط، ازدادت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما بالسودان، فقد كانت مباحثات السلام بين الشمال والجنوب تدل على الضغوطات التي مارستها من أجل التوصل إلى اتفاقية بين الطرفين من شأنها أن توقف النزاع بين الطرفين، وهذا لأجل أن لا تتضرر مصالحها إذا بقيت السودان منطقة توتر. إضافة إلى سعيها لدعم الجنوب السوداني، الغني بالنفط بالمقارنة مع الشمال. كما يأتي سعيها إلى محاصرة انفوذ الصيني في المنطقة.

أما الدور الاسرائيلي فقد تمثل في الانحياز إلى دولة جنوب السودان، وذلك بدعم الحركات الانفصالية لأن الانفصال من شلأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية من أهمها السيطرة على منابع المياه في نهر النيل.

إن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في تدويل حملتها ضدّ السودان لتدويل قضية الجنوب، إلى أن أصدر مجلس الأمن بياناً في وقت سابق يطالب فيه الحكومة السودانية الالتزام بإجراء استفتاء الجنوب في موعده، كما أن الرؤية الأمريكية بشأن جنوب السودان تنسجم مع المخطط الإسرائيلي لإنشاء دويلة في جنوب السودان للتدخل في معادلة قسمة مياه النيل.

الخاتمة :

-بالتالي فقد كانت نتيجة تفاعل المحددات الداخلية مع المؤثرات الخارجية هو انفصال جنوب السودان بعد نزاع دام أكثر من 20 سنة والتي وظفت عوامله لأجل خدمة أهداف استراتيجية للولايات المتحدة وإسرائيل المتمثلة في رهانا النفط والمياه.

-أدت تداعيات الانفصال إلى التأثير في مصالح الأطراف خاصة السودان ودولة جنوب السودان، والدل المجاورة، وكذا القوى الدولية الأخرى مثل الصين، فمن الممكن أن يؤدي انفصال جنوب السودان إلى خسارة منطقة نفوذ لها في إفريقيا.

-بالتالي فإنه من خلال هذه التداعيات نستنتج أن الانفصال لم يكن حلا نهائيا للنزاع بل أدى إلى ظهور مشاكل قد تؤدي إلى نزاع آخر بين الدولتين

-فالتدخل الخارجي إذن لم يكن من أجل تحقيق السلام، إنما كان يرمي إلى تحقيق أهداف ومصالح استراتيجية في المنطقة، وذلك باستغلال الأوضاع الداخلية المتدهورة للسودان.

الملاحق :

مجموعة خرائط

الخريطة رقم 01 : تقسيم الحدود بين شمال وجنوب السودان[1]

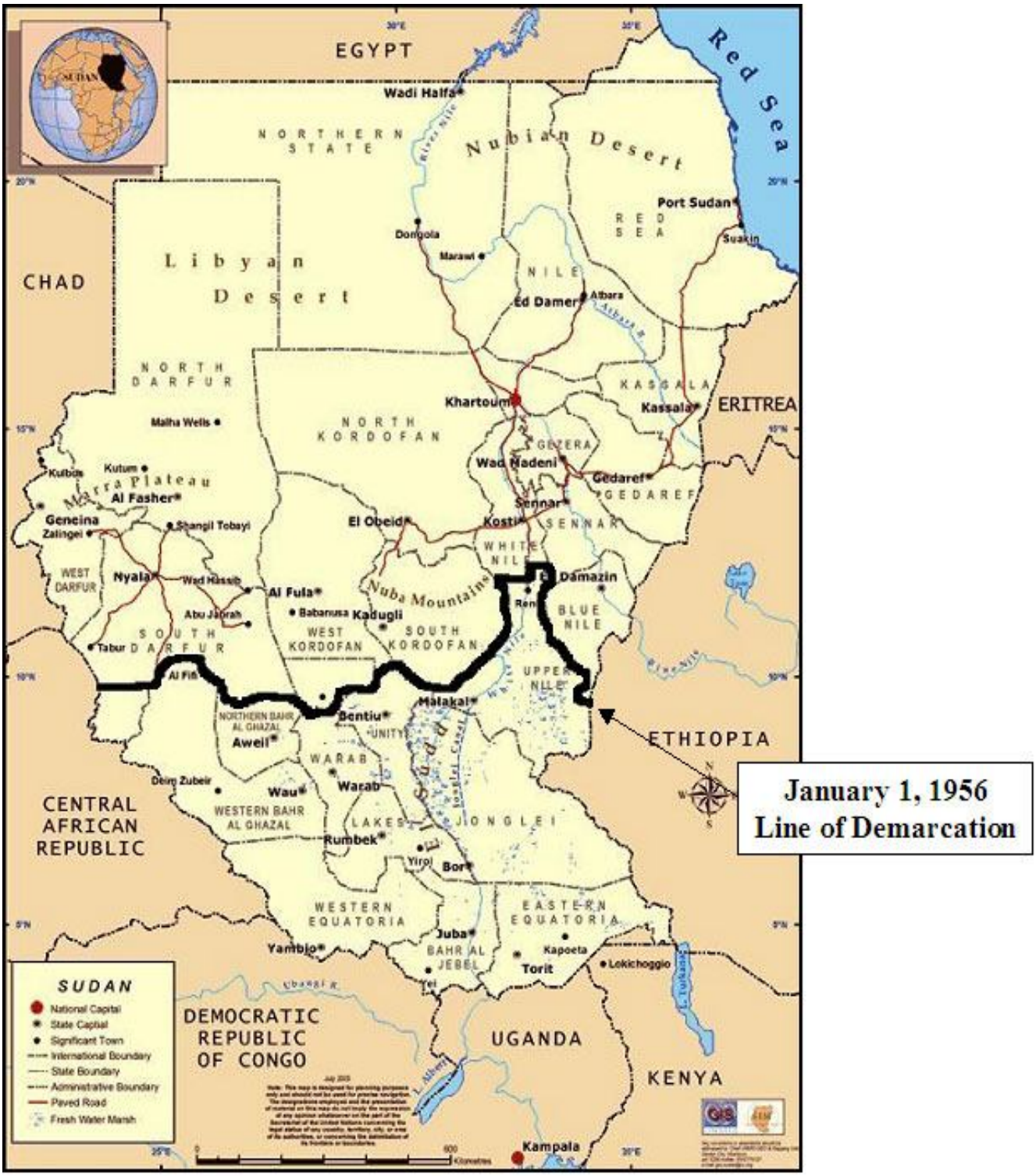

[1] - source : www.mondediplomatique.fr/cartes تاريخ الزيارة : 28 / 11 / 2013

الخريطة رقم 02 : مناطق تواجد النفط في السودان.[1]

[1] Source : www.mondediplomatique.fr/cartes تاريخ الزيارة : 28 / 11 / 2013

الخريطة رقم 03 : النزاع على النفط بين السودان وجنوب السودان.[1]

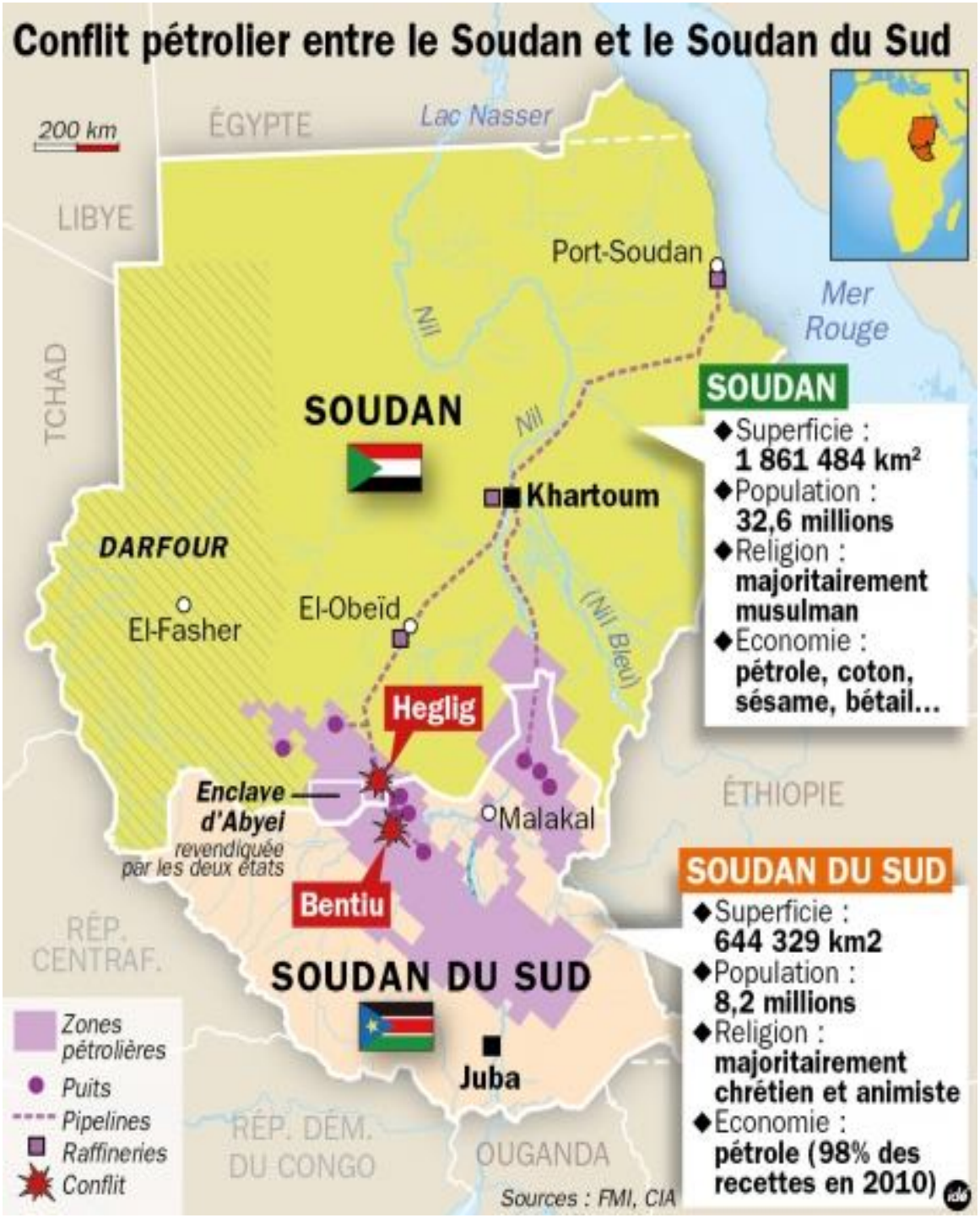

Source :[1]http://www.franceinfo.fr/sites/default/files/imagecache/462_ressource/2012/04/25/596989/images/ressource/conflit_petrolier_entre_le_soudan_13777_jpgG.jpg
تاريخ الزيارة : 28 / 11 / 2013

قائمة المراجع :

باللغة العربية

الموسوعات :

1- الكيالي، عبد الوهاب ، **الموسوعة السياسية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط2 ج3 1987

2- عبد الفتاح عبد الكافي، إسماعيل، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، القاهرة : د.د.ن 2005

3- غريفيثس مارتن، وأوكالاهان تيري، ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002

4- مخول، موسى، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين : أفريقيا**، ط1 بيروت : بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 2007

الكتب :

1- أبو الحسن، ياسر، **صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا نموذج التنافس الأمريكي – الصيني على السودان**، 2011

2- أبو الخير، السيد مصطفى أحمد، **أزمات السودان الداخلية، والقانون الدولي المعاصر** ط1، القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع، 2006

3- أبو سعدة، أحمد، **جنوب السودان وآفاق المستقبل**، دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب 2010

4- آدام فضل، سلمان قادم، **حق تقرير المصير، طرح جديد، لمبدأ قديم، دراسة حالات : إريتريا، الصحراء الغربية، جنوب السودان**، ط1، الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002

5- إسماعيل، عبد القادر، ، **جنوب السودان، صراعات الحرب، وصراعات السلام، دور الأحزاب السياسية 1947 – 1972**، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2011

6- الدربولي، علي، **الحرب الأمريكية على العالم الجبهة العربية**، دمشق : التكوين للتأليف والترجمة والنشر، 2007

7- المخاديمي، عبد القادر رزيق، ، **النزاعات في القارة الإفرقية، إنكسار دائم أم إنحسار مؤقت**، ط1، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005

قائمة المراجع :

8- المدني، توفيق، **تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال**، دمشق : منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012

9- العزاوي، دهام محمد دهام، **الأقليات والأمن القومي العربي، دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، ط1، عمان : دار وائل، 2003

10- بطرس، غالي، **العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الافريقية** ، مصر: مكتبة الأنجلو المصري1987

11- بوقارة، حسين، **تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)**، الجزائر : دار هومة، 2008

12- حتي، ناصف يوسف، ، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط2، بيروت، 1985

13- حمد، النور، وآخرون، **انفصال جنوب السودان المخاطر و الفرص** ، ط1، قطر: المركز العربّي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012

14- حمدي عبد الرحمن، حسن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1996

15- حمدي عبد الرحمن، حسن، **دراسات في النظم السياسية الأفريقية**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد: سلسلة الكتب الدراسية، 2002م

16- حمدي عبد الرحمان، حسن ، **إفريقيا والعولمة**، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، القاهرة : برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، 2004

17- جارنم، ديفيد، ، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، ط1، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001

18- جراد، عبد العزيز، **العلاقات الدولية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1992

19- رأفت، إجلال، وآخرون، **السودان على مفترق الطرق، بعد الحرب قبل السلام**، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006

20- شكري، محمد فؤاد، **مصر والسيادة على السودان، الوضع التاريخي للمسألة**، القاهرة : دار الفكر العربي، 1946

21- شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر، 1997

22- عطا، زبيدة، ، **إسرائيل في النيل**، ط1، مصر الجديدة : مكتبة الشروق الدولية، 2010

23- قلندر، محمود محمد، جنوب السودان : **مراحل انهيار الثقة بينه وبين الشمال 1900-1983**، ط1، دمشق : دار الفكر، 2004

قائمة المراجع :

24- محمود، مصعب جميل، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**، ط1، عمان : دار مجدلاوي، 2006

25- مصطفى، حسين حمودة، **إسرائيل في إفريقيا**، ط1، مصر الجديدة : مكتبة الشروق الدولية، 2011

26- مقلد، اسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1971

27- موسى، عبده مختار، **مسألة الجنوب، ومحددات الوحدة في السودان**، ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2009

28- نويز، جيمس، **الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية –العربية** ط1، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005

29- وندت، ألكسندر، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة : جبر صالح العتيبي الرياض : النشر العلمي والمطابع للنشر والتوزيع، ط1، 2006

30- وهبان، أحمد، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، الاسكندرية : دار الجامعة العربية الجديدة، 1997

الدوريات والندوات :

1- الباشا، محجوب، انفصال الجنوب وسياسة السودان الإفريقية، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**، السودان : المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد 10، سبتمبر 2012

2- أيوب، مدحت، التجربة الديمقراطية في السودان ومشكلة الجنوب، **السياسة الدولية**، العدد 87 يناير 1987

3- الساعوري، حسن علي، المتغيرات الدولية والمحلية إزاء العلاقات السودانية الصينية، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**، العدد 10، سبتمبر 2012

4- الكريم، بابكر علي، الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لأمن البحر الأحمر، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد 1، 2000

5- العقيد، محمد أحمد، تداعيات انفصال الجنوب السوداني المحلية والإقليمية والدولية، **قراءات إفريقية**، العدد 8، أفريل – جوان ، 2011

6- إسماعيل، محمد إسماعيل علي، التحديات الاجتماعية لقبائل التمازج الحدودي السوداني، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**، السودان: المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد 10، سبتمبر 2012

قائمة المراجع :

7- بدر حسن، شافعي، التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان، **السياسة الدولية** العدد 183، المجلد 46، 2011

8- حسن مكي، محمد أحمد، السودان الجديد، وحوار العروبة والافريقية : رؤية تحليلية، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**، العدد 2، 2002

9- حمدي، عبد الرحمان حسن، دور التدخلات الخارجية في أزمة جنوب السودان، **السياسة الدولية** : العدد 183، جانفي 2011

10- حمدي، عبد الرحمان حسن، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان، **قراءات إفريقية**، العدد 8، أفريل – جوان 2011

11- جمعة كندة، كومي، وضعية المناطق المهمشة الثلاث وأثرها على مستقبل السودان السياسي، **السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر 2003

12- خالد التيجاني، النور، النفط جدلية التقارب والتباعد، **ندوة دولتا السودان : فرص ومخاطر ما بعد الانفصال**، الدوحة، 14 و15 جانفي 2012

13- عبيد، منى حسين، تداعيات انفصال جنوب السودان على دول الجوار العربي – الإفريقي، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بغداد : الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 33، 2012

14- عبد الفتاح، حمد الطاهر تاريخ العلاقة بين جنوب السودان وشماله، **قراءات إفريقية**، العدد 8، جوان 2011

15- مجدي، صبحي، النفط وانهاء الحرب الأهلية في السودان، **السياسة الدولية**، العدد 150، أكتوبر 2002

16- رسلان، هاني، ، المفاوضات حول المناطق المهمشة في السودان : المسار الموازي لمبادرة الإيجاد، **السياسة الدولية**، العدد 152، أفريل 2003

17- رسلان، هاني، المفاوضات السودانية والخروج من المأزق : من فشل ناكورو إلى نجاح نيفاشا، **السياسة الدولية**، العدد 154، أكتوبر 2003

18- رسلان هاني، ، أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل، **السياسة الدولية**، 158، أكتوبر 2004

19- سيد أحمد، الشيخ عبد الله، مستقبل العلاقات السودانية الأمريكية، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**، السودان : المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد 3، 2003

20- وقيع الله، حمودة شطة، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، **قراءات إفريقية**، العدد 6، سبتمبر 2010

المقالات :

1- بشير، منى، إسرائيل تدخل على خط النزاع بين الخرطوم وجوبا حول النفط، 22 جانفي 2013. http://www.sudanile.com/index.php?option=com_content&view=article&id=49390:2013-01-22-18-42-43&catid=34:2008-05-19-17-14-27&Itemid=55

2- ذاكر، محيي الدين عبد الله العراقي، **انفصال جنوب السودان ملامح الموقف الأمريكي ومبرراته**، الموصل : مركزالدراسات الإقليمية، 2012

3- حسن، حمدي عبد الرحمن، **الصراعات العرقية والسياسية في أفريقيا «الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل** نقلا عن " سيفرين روجومامو، **العولمة ومستقبل أفريقيا**، جامعة القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة بحوث أفريقية، 2002م . https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/4jThrdK4_hk/g-S5htUojgoJ

4- رأفت، إجلال، **انعكاس قيام دولة الجنوب على الوضع في السودان وعلى دول الجوار**، المركز العربي للدراسات، 10 فيفري 2011. www.dohainstitute.org

5- مرعي، نجلاء، **السودان الساحة الجديدة للصراع الإسرائيلي الإيراني**، المصدر: مختارات إيرانية. www.digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=11699

المواقع الالكترونية :

1- **موقع Al Moqatel:** www.openshare/Behoth/Siasia2/Sudan/index.htm

2- www.mondediplomatique.fr/cartes

3- http://www.franceinfo.fr/sites/default/files/imagecache/462_ressource/2012/04/25/596989/images/ressource/conflit_petrolier_entre_le_soudan_13777_jpgG.jpg

المراجع باللغة الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية)

قائمة المراجع :

Livres :

1- Giblin Béatrice, , ***Les Conflits Dans Le Monde : Approche Géopolitique***, Paris : Armand Colin, 2011

2- Galtung, Johan, **Theories of Conflict, Definition, Dimension, Negations, Formations**, University of Hawai, 1973

3- L.Ostrowski, Zygmunt, ***Soudan Conflit autour des richesses***, Paris : L'Harmattan, 2010

4- Réveillard, Christophe, Les Conflits De Type Infra-Étatique En Afrique, **Géopolitique des Afriques Subsahariennes**, **Géostratégiques**, n.25, Octobre 2009

5- Tardy, Thierry, **Gestion de crise, maintien et consolidation de la paix, acteurs, activités, défis**, 1er édition, Bruxelles : De Boeck Université, 2009,

Rapports :

1- Angelo, Victor and McGuinness, Kate, **Security and Stability Reflections on the Impact of South Sudan on Regional Political Dynamics**, Norway : Norwegian Institute of International Affairs, 2012

2- Brown, Chris, World society and English School : an international society perspective on world society, **European journal of international relations**, london : SAGE Publication, 7 (4). 2001

3- Haken, Nate, and Others**, Failed States Index 2012, The fund for Peace,** Washington **:** The Fund for Peace Publication, 2012

4- Pierre Caley, Marie, **South Sudan A new crisis country**, paris, 2012

5- United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs , Sudan, South Kordofan and Blue Nile, **Situation Report**, , 12/09/2011

قائمة المراجع :

Articles :

1- Barry, O'Neill, International Tension and Trust, The University of Michigan Press, http://www.press.umich.edu/titleDetailDesc.do?d=14453

2- Gayffier-Bonneville Anne-Claire, ***La rivalité anglo-égyptienne au Soudan : les enjeux de la décolonisation, Relations Internationales,*** 2008, P 71. http://www.cairn.info/revue-relations-internationales-2008-1-page-71.

3- World Population Review, **South Sudan Population 2013,** October, 2013. http://worldpopulationreview.com/south-sudan-population-2013/